لينين

مسألة "الارض، والنضال في سبيل الحرية"



يا عمال العالم، اتحدوا!

لينين

مسألة الارض والنضال في سبيل الحرية



دار التقدم . موسكو

من الدار

تمت ترجمة مؤلفات لينين الداخلة في هذه المجموعة
نقلاً عن النصوص الروسية الواردة في الطبعة الرابعة
لمجموعة مؤلفات لينين الكاملة.

مسألة الارض، والنضال
في سبيل الحرية

يتناقش الدوما[1] في مسألة الارض. وثمة حلان رئيسيان معروضان: حل الكاديت[2] وحل «الترودوفيك»[3] اي النواب الفلاحين.

وبصدد هذين الحلين، كان المؤتمر التوحيدي لـ ح. ع. ا. د. ر. (حزب العمال الاشتراكي-الديموقراطي الروسي)[4] على تمام الحق حين لاحظ في القرار الذي اتخذه بشأن الموقف من حركة الفلاحين: «ان الاحزاب البرجوازية تريد استغلال حركة الفلاحين واخضاعها لنفوذها؛ فبعضها (الاشتراكيون-الثوريون)[5] يريد ذلك في صالح الاشتراكية الطوبوية البرجوازية الصغيرة، والبعض الآخر (الكاديت) لكي يصون الملكية العقارية الكبيرة الى حدّ ما، ولكي يضعف الحركة الثورية في الوقت نفسه، بارضاء غريزة الملكية عند الفلاح عن طريق تنازلات جزئية».

لنبحث اهمية هذا القرار الذي اتخذه المؤتمر الاشتراكي-الديموقراطي. ان الكاديت هم حزب نصف ملاكي عقاري يضم عددا كبيرا من الملاكين العقاريين الليبراليين. وهذا الحزب يجهد دفاعا عن مصالح الملاكين العقاريين، غير مقرّ للفلاحين الا **بالتنازلات** التي لا مناص منها اطلاقا. ان الكاديت يحاولون حماية الملكيات العقارية الكبيرة الخاصة، قدر الامكان، رافضين ان يساندوا انتقال جميع اراضي الملاكين العقاريين الى الفلاحين. واذ يعلن الكاديت انهم يصرون على الزام الفلاحين بالتعويض عن الاراضي، اي **شراء** اراضي الملاكين العقاريين بواسطة الدولة، انما يقصدون ان يحوّلوا الفئات العليا من الفلاحين الى «حزب

النظام». وبالفعل، كيفما كانت اشكال التعويض، وايا كان الثمن «العادل» المحدد، فان التعويض سيظل أبدا أقرب الى متناول الفلاحين الميسورين، وسيثقل كاهل الفلاحين الفقراء الى حدّ كبير. ومهما كانت الاحكام المقررة على الورق فيما يتعلق بالزام المشاعات بدفع التعويضات، الخ.، فان الارض ستظل مع ذلك في ايدي الذين يستطيعون التعويض عنها. وعليه يقصد التعويض عن الارض زيادة قوة الفلاحين الاغنياء على حساب الفلاحين الفقراء، وتفريق صفوف الفلاحين، وعن طريق هذا التفريق، اضعاف نضال الفلاحين في سبيل الحرية التامة وفي سبيل الظفر بجميع الاراضي. والقصد من التعويض **صرف** الفلاحين الميسورين عن قضيــة الحرية وكسبهم الى جانب **السلطة القديمة**. ان التعويض عن الارض انما يعني افتداء النفس تهربا من النضال في سبيل الحرية. ان التعويض يعني العمل بوساطة المال على صرف قسم من المكافحين في سبيل الحرية وعلى اجتذابهم الى معسكر اخصام الحرية. فالفلاح الميسور، بدفعه التعويض عن الارض، يصبح ملاكا عقاريا صغيرا، ويغدو انتقاله الى جانب السلطة القديمة، سلطة الملاكين العقاريين والبيروقراطية، امرا سهلا وثابتا بخاصة.

ولذا كان المؤتمر الاشتراكي-الديموقراطي على تمام الحق حين اكّد ان حزب الكاديت (حزب نصف ملاكي عقاري) يدافع عن تدابير ترمي الى **اضعاف** الحركة الثورية، اي اضعاف النضال في سبيل الحرية.

لنر الآن ما هو موقف «الترودوفيك» أو النواب الفلاحين في الدوما من مسألة الارض. انهم لمّا يوضحوا تماما رأيهم. انهم في وسط الطريق بين الكاديت والاشتراكيين-الثوريين (حزب

الاشتراكيين-الشعبيين))، بين التعويض عن قسم من الاراضي (الكاديت) وبين مصادرة جميع الاراضي (الاشتراكيون-الثوريون)، ولكنهم يبتعدون اكثر فاكثر عن الكاديت ويقتربون اكثر فاكثر من الاشتراكيين-الثوريين.

فهل كان المؤتمر الاشتراكي-الديموقراطي على حق حين قال ان الاشتراكيين-الثوريين يمثلون حزبا برجوازيا، اهدافه هي اهداف الاشتراكية الطوبوية البرجوازية الصغيرة؟

لنأخذ المشروع الاخير للاصلاح الزراعي، الذي نادى به الاشتراكيون-الثوريون ونشروه امس في جريدتهم «نارودني فيستنيك» (العدد ٩). انه عبارة عن قانون حول الغاء كل ملكية خاصة للارض وحول «التمتع المتساوي العام بالارض». لماذا يريد الاشتراكيون-الثوريون ادخال التمتع المتساوي بالارض؟ لأنهم يريدون محو الفرق بين الاغنياء والفقراء. وانها تلك لرغبة اشتراكية. وجميع الاشتراكيين يتمنون ذلك. ولكن ثمة اشتراكية واشتراكية؛ بل ان في العالم اشتراكية اكليريكية، واشتراكية برجوازية صغيرة، واشتراكية بروليتارية.

ان الاشتراكية البرجوازية الصغيرة هي حلم الملاك الصغير الراغب في محو الفرق بين الاغنياء والفقراء. والاشتراكية البرجوازية الصغيرة تزعم ان من الممكن جعل جميع الناس ملاكين صغارا «متساوين»، لا فقراء، ولا اغنياء. والاشتراكية البرجوازية الصغيرة تضع مشاريع القوانين حول التمتع المتساوي بالارض. ولكنه من المستحيل، في الواقع، ازالة الفقر والبؤس بالطريقة التي يعرضها الملاك الصغير. فلا يمكن ان يكون ثمة تمتع متساو بالارض، ما دامت سلطة المال قائمة، ما دامت سلطة الرأسمال قائمة. وما من قانون في العالم بوسعه ان يزيل

الاستثمار واللامساواة، ما دام الاقتصاد قائما من اجل الانتاج للسوق، ما دامت سلطة المال وسلطان الرأسمال قائمين. فقط تنظيم اقتصاد كبير اجتماعي ومنهاجي بوسعه ان يضع حداً لكل استثمار، شرط ان تصبح جميع الاراضي والمصانع وادوات الانتاج ملكية الطبقة العاملة. ولذا، تفضح الاشتراكية البروليتارية (الماركسية) كل الآمال التي لا اساس لها والتي تغذيها الاشتراكية البرجوازية الصغيرة فيما يتعلق بامكانية جعل الاستثمارات الزراعية الصغيرة في مستوى «متساوٍ»، وحتى فيما يتعلق على العموم بامكانية ابقائها في ظل الرأسمالية.

ان البروليتاريا الواعية تساند بكل قواها نضال الفلاحين في سبيل الظفر بجميع الأراضي وبالحرية التامة، ولكنها تحذر الفلاحين من كل أمل قائم على الاوهام. فبمساندة البروليتاريا، يستطيع الفلاحون ان يخلعوا نير الملاكين العقاريين كله، ويضعوا حداً لملكية الملاكين العقاريين ولدولة الملاكين العقاريين والبيروقراطية. بل ان الفلاحين يستطيعون الغاء الملكية الخاصة للارض بوجه عام. ومن شأن كل هذه التدابير ان تفيد الى اقصى حدّ الفلاحين والطبقة العاملة والشعب بأسره. ان مصالح الطبقة العاملة تتطلب منها ان تؤيد نضال الفلاحين بأشد ما يكون من الاجماع. ولكن استئصال سلطة الملاكين العقاريين والموظفين من اعمق اعماقها لا يزعزع ابدا سلطة الرأسمال. فقط في مجتمع تحرر من سلطة الملاكين العقاريين والبيروقراطية، سيتقرر مصير المعركة النهائية الكبرى بين البروليتاريا والبرجوازية، في سبيل النظام الاشتراكي.

ولذا يناضل الاشتراكيون-الديموقراطيون بحزم ضد برنامج الكاديت الغدار ويحذرون الفلاحين من اوهام «التساوي». فلكي

ينتصر الفلاحون في نضالهم الحالي من اجل الارض والحرية، ينبغي عليهم ان يعملوا بصورة مستقلة تماما عن الكاديت، ينبغي على الفلاحين ألاّ ينصرفوا الى بحث شتى انواع المشاريع الزراعية: فان جميع هذه المشاريع حول «معدلات العمل»، حول «التساوي»، الخ.، ستظل لغوا لا فائدة منه ما دامت السلطة بيد الحكومة الاوتوقراطية القديمة، حكومة الملاكين العقاريين والموظفين. ان هذه الكثرة من الفقرات والاحكام في المشاريع لن تؤدي الا الى اضعاف نضال الفلاحين في سبيل الارض، هذا مع العلم ان السلطة القديمة ستقذف بها جانبا او تتخذها وسيلة جديدة لخداع الفلاحين. ان «مشاريع التنظيم الزراعي» لا تساعد الفلاحين في ايجاد الوسائل اللازمة للحصول على الارض؛ بل انها تعرقل بالاحرى فهم القضية فهما صحيحا، وتستر مسألة السلطة القديمة لحكومة الموظفين وراء تلفيقات بيروقراطية، حقيرة، ضئيلة. وهي تحشي الرؤوس باوهام حول طيبة السلطات في حين تبقى السلطات القديمة في اماكنها بما عرف عنها من قساوة واعمال عنف لا توصف. كفوا، ايها السادة، عن اللعب «بمشاريع التنظيم الزراعي» على الورق؛ فان الفلاحين سيدبرون امورهم بلا عناء مع الارض ما ان تزول العقبات بشخص السلطة القديمة. ركّزوا بالاحرى انتباهكم على نضال الفلاحين في سبيل ازالة كل هذه العقبات.

كتب في ١٩ مايو - ايار (١ يونيو - حزيران) ١٩٠٦. نشر في ٢٠ مايو (ايار) ١٩٠٦ في العدد ٢٢ من جريدة «فوليا» المجلد ١٠، ص‌ص ٤٠٢-٤٠٥

مسألة الارض في الدوما

ان اول عمل قام به الكاديت في الدوما انهم دبّجوا رسالة جوابا على خطاب العرش. كانت هذه الرسالة التماسا وجلا لا مطلبا. و«العمل» الثاني انهم انتقلوا، بصمت، الى الشؤون اليومية، حين رفضت الرسالة التي قدّموها وفدهم. وكان تصرّفهم هذا مشبعا بمزيد من الوجل. واليوم، ها هو عمل ثالث: بحث مسألة الارض الواردة في جدول اعمال الدوما.

ينبغي على جميع العمال ان يتتبعوا هذه المسألة بكثير من الانتباه. ان مسألة الارض تقلق بخاصة جماهير الفلاحين. والحال ان الفلاحين هم، في الوقت الحاضر، الحلفاء الرئيسيون بل يكادون يكونون الحلفاء الوحيدين للعمال في الثورة. وعليه فان مسألة الارض هي التي ستتيح لهم ان يروا بوضوح ما اذا كان حزب الكاديت، الذي يدّعي بانه حزب حرية الشعب، يخدم حرية الشعب بوفاء.

ماذا يريد الشعب، اي جماهير الفلاحين اولا؟ ان الفلاحين يريدون الارض. والجميع يعرفون ذلك. فالفلاحون يطالبون ان تعود اليهم كل الاراضي الزراعية في البلاد. انهم يريدون ان يخلعوا عن كواهلهم نير الملاكين العقاريين والموظفين. انهم يريدون انتزاع الارض من الملاكين العقاريين لكي لا يتمكن هؤلاء من اكراه الموجيك (الفلاح) على تقديم اتاوات من

العمل ليست، في جوهرها، سوى السخرة القديمة؛ انهم يريدون انتزاع السلطة من الموظفين لكي لا يتمكنوا من ممارسة تعسّفهم ضد بسطاء الناس. هذا ما يرغب فيه الفلاحون. وعلى العمال ان يساعدوهم في النضال من اجل الارض، كما في طرح مسألة الارض بصورة جبهية، واضحة، صريحة، محدودة المعالم.

ليس ثمة أسهل من تشويش مسألة الارض وتعميتها. من السهل عرض الأمور على النحو التالي: لا ريب انه ينبغي منح الفلاحين حصصا من الارض، ولكن هذا المنح يجب ان يجري بشروط من شأنها ان تقضي على كل فائدة منه. واذا ما قام الموظفون كما في السابق بتوزيع الارض، وعاد دور مختلف «حكام الصلح»[٦] من جديد الى الملاكين العقاريين الليبيراليين، وحدّدت السلطة الاوتوقراطية القديمة «المعدل الزهيد» للتعويض، فان الفلاحين سيخدعون من جديد كما في ١٨٦١، ويكون ذلك بالنسبة للفلاحين بمثابة حبل جديد في اعناقهم. ولذا ينبغي على العمال الواعين ان يوضحوا للفلاحين بأشد العزيمة انه ينبغي لهم ان يتسلحوا، فيما يخص مسألة الارض، بأقصى الاحتراس والحذر. ان مسألة التعويض عن الارض ومسألة السلطة التي سيعهد اليها «بتوزيع» حصص الأرض ترتديان، في الوقت الراهن، أهمية بالغة. ان مسألة التعويض تتيح لنا ان نقرر دفعة واحدة، ودون خشية من الوقوع في الخطأ، من هو الى جانب الفلاحين ومن هو الى جانب الملاكين العقاريين، وان نعرف ايضا من يحاول الانتقال من معسكر الى آخر. ان الفلاح الروسي يعرف — وما احسن ما يعرف — ما يعنيه التعويض. ففي هذا المضمار تتوضح الحدود بين مصالح الفلاحين

ومصالح الملاكين العقاريين تماما وكمالا. ولهذا كان المؤتمر التوحيدي ا ح. ع. ا. د. ر. على تمام الحق حين استعاض في المشروع الاول للبرنامج الزراعي عن تعبير «انتزاع الملكية» بكلمة «مصادرة» (اي انتزاع الملكية دون تعويض).

كذلك في مسالة السلطة المكلفة بتوزيع الحصص، تختلف مصالح الفلاحين عن مصالح الموظفين بقدر ما تختلف مصالح الفلاحين عن مصالح الملاكين العقاريين في مسالة التعويض. ولذا ينبغي على العمال الاشتراكيين ان يوضحوا للفلاحين، بالحاح خاص، ما لعدم تكليف السلطة القديمة بتسوية مسالة الارض، من اهمية بالغة. فليعرف الفلاحون ان ما من اصلاح زراعي تحققه السلطة القديمة بوسعه انه يكون مفيدا لهم. ولحسن الحظ ان المؤتمر التوحيدي ا ح. ع. ا. د. ر. قد توصل الى الاجماع من حيث جوهر هذه المسالة ايضا: فقد وافق في قراره بلا تحفظ على ضرورة مساندة الاعمال الثورية التي يقوم بها الفلاحون. صحيح اننا نرى ان المؤتمر قد اخطأ لأنه لم يبيّن بصراحة انه لا يمكن ان يعهد بالاصلاح الزراعي الا لسلطة دولة ديموقراطية **تماما**، الا لمفوّضين ينتخبهم الشعب، ومسؤولين امام الشعب، ويستطيع الشعب عزلهم. ولذا فاننا ننوي ان نتناول هذا الموضوع مرة اخرى بمزيد من التفصيل.

ثمة برنامجان زراعيان اساسيان سيعرضان على الدوما. والكاديت الذين يهيمنون في الدوما يريدون اشباع نهم اسياد الاراضي وعدم الاساءة الى الفلاحين. انهم يقبلون بانتزاع معظم اراضي الاسياد بالقوة، ولكنهم اولا يؤيدون دفع تعويضات لقاء ذلك، ويؤيدون ثانيا حل قضية السبل والوسائل اللازمة لتطبيق الاصلاح الزراعي على الطريقة البيروقراطية الليبيرالية

لا على الطريقة الفلاحية الثورية. وفي برنامجهم الزراعي، كما هي عادتهم، يتأفعى الكاديت كالحية الرقطاء بين الملاكين العقاريين والفلاحين، بين السلطة القديمة وحرية الشعب.

ان كتلة «الترودوفيك» أو كتلة الفلاحين لمّا تحدّد برنامجها الزراعي بدقة. ينبغي ان تكون كل الارض ملكا للشعب الكادح، ولكنهم يلزمون الصمت حتى الآن حول مسألة التعويضات، وكذلك حول مسألة السلطة القديمة. وسنعود اكثر من مرة الى هذا البرنامج ما ان تتضح خطوطه.

ان حكومة الموظفين لا تريد، بالطبع، ان تسمع بالاصلاح الزراعي وحتى بالذي يقترحه الكاديت. فان هذه الحكومة، التي كبار موظفيها هم في الوقت نفسه اغنى الملاكين العقاريين، وغالبا ما يملك كل منهم عشرات الآلاف من الديسياتينات، «تعتنق بالاحرى الاسلام»، حسب تعبير كاتب لاذع جدا، ولا تقرّ بانتزاع اراضي الملاكين العقاريين بالقوة. ولذا فان «حلّ» المسألة الزراعية في الدوما لن يكون حلا حقيقيا؛ انما سيقتصر الأمر فيها على اعلان، على تقديم عدد من المطالب. ومرة اخرى، سيدبّج الكاديت التماسات وجلة بدلا من ان يتقدموا، كما يليق بممثلي الشعب، بمطالب جريئة وعزيزة، صريحة وشريفة. واننا نتمنى لكتلة الترودوفيك ان تقف وان هذه المرة موقفا خاصا تماما، مستقلا تماما عن الكاديت.

اما العمال الاشتراكيون، فان مهمة كبيرة جدا تجابههم اليوم. ينبغي عليهم بذل جميع الجهود واتخاذ جميع التدابير من اجل توسيع التنظيم بعامة، وتوسيع صلاتهم مع الفلاحين بخاصة. ينبغي عليهم افهام الفلاحين، بكثير من التفاصيل، وباشدّ الوضوح والصراحة والدقة، كل ما لمسألة التعويضات من اهمية

بالغة، وكذلك مسألة معرفة ما اذا كان يجوز ترك الاصلاح الزراعي في يد السلطة القديمة. ينبغي بذل جميع الجهود لكي يتعزز التحالف بين البروليتاريا الاشتراكية وبين الفلاحين الثوريين ويزداد قوة وبأسا وينمو ويصبح ناضجا حين يحين حل الازمة السياسية الحالية القادم، الذي لا مناص منه. ففي التحالف وفيه فقط، يمكن نجاح حل القضية التي تتعلق بتسليم الفلاحين «جميع الاراضي»، بتسليم الشعب كل الحرية وكل السلطة.

«فولنا»، العدد ١٥، المجلد ١٠، صص ٣٨٢ـ٣٨٤
١٢ مايو (ايار) ١٩٠٦

جوهر
«المسألة الزراعية في روسيا»

«المسألة الزراعية»؛ – اذا استعملنا هذا التعبير الشائع العادي – موجودة في جميع البلدان الرأسمالية. ولكنه توجد في روسيا، **الى جانب** المسألة الزراعية الرأسمالية العامة، مسألة زراعية **اخرى**، «روسية صرف». ولكي نشير بايجاز الى الفرق بين المسألتين الزراعيتين، نلاحظ انه لا توجد في اي بلد رأسمالي متمدن حركة ديموقراطية واسعة نوعا لصغار ملاكي الاراضي من اجل انتقال اراضي كبار الملاكين اليهم.

اما في روسيا، فتوجد حركة كهذه. وتبعا لذلك، لا يطرح الماركسيون في اي بلد اوروبي، عدا روسيا، ولا يدعمون مطلب انتقال الارض الى صغار الملاكين. ان المسألة الزراعية الروسية قد آلت حتما الى اعتراف **جميع** الماركسيين بهذا المطلب، بصرف النظر عن الخلافات المرتبطة **بكيف** يجب تنظيم تمليك الارض المنتقلة والتصرف بها (توزيع الارض، جعلها ملك البلديات، تأميمها).

فمن اين اذن ينبع الفرق بين «اوروبا» وروسيا؟ أمن تفرد تطور روسيا، من عدم وجود الرأسمالية فيها، أم من وضع رأسماليتنا اليائس بشكل خاص، الذي لا مخرج منه؟ هكذا يفكر الشعبيون من مختلف التلاوين. ولكن هذه النظرة غير صحيحة من جذورها، والحياة دحضتها من زمان.

ان الفرق بين «اوروبا» وروسيا ينبع من تأخر روسيا الفائق العادة. ففي الغرب، تكوّن النظام البرجوازي الزراعي تماما، ومحيت القنانة من زمان، وبقاياها تافهة لا تضطلع باي دور جدي. والعلاقة الاجتماعية الرئيسية في ميدان الزراعة في الغرب هي علاقة **العامل الاجير** برب العمل او المزارع او مالك الارض. ان مالك الارض الصغير يشغل هناك وضعا وسطيا وينتقل، من جهة، الى طبقة الاجراء، باعة قوة العمل (هناك اشكال عديدة لما يسمى العمل الثانوي او لمكاسب الفلاح الجانبية)، ومن جهة اخرى، الى طبقة المستأجرين (ان عدد العمال الاجراء عند مالكي الاراضي الصغار اكبر بكثير مما يظنون عادة).

ولا ريب ان بنيان الزراعة الرأسمالي، هو ايضا، قد ترسخ في روسيا، وهو يتطور بدأب. ان اقتصاد الملاكين العقاريين واقتصاد الفلاحين يتطوران سواء بسواء في هذا الاتجاه على وجه الضبط. ولكن العلاقات الرأسمالية الصرف لا تزال مضغوطة عندنا بدرجة **هائلة** من قبل علاقات **القنانة**. ان نضال جماهير السكان، وبالدرجة الاولى جماهير الفلاحين على العموم، ضد هذه العلاقات بالذات، انما هو الذي يشكل تفرد المسألة الزراعية الروسية. في الغرب، قامت **هذه** المسألة في كل مكان ومنذ وقت بعيد، ولكنها وجدت لها حلا من زمان. اما في روسيا، فقد تأخروا بحلها، ولم يحلها «الاصلاح» الزراعي لعام ١٨٦١، **ولا تستطيع** السياسة الزراعية التي ينتهجها ستوليبين ان تحلها في هذه الظروف.

في مقال «ملكية الارض في روسيا الاوروبية» («نيفسكايا زفيزدا» * ، العدد ٣) اوردنا معطيات رئيسية تتعلق بجوهر المسألة الزراعية الروسية المعاصرة.

---

* «نيفسكايا زفيزدا» («نجمة النيفا») جريدة بلشفية علنية في بطرسبورغ (عام ١٩١٢). — **الناشر**.

قرابة ٧٠ مليون ديسياتين* من الارض عند كبار الملاكين العقاريين وعددهم ٣٠٠٠٠، والمساحة نفسها تقريبا عند ١٠ ملايين اسرة فلاحية. هذه هي الخلفية الاساسية للوحة. وعلى اي علاقات اقتصادية تدل هذه اللوحة؟

٣٠٠٠٠ ملاك عقاري كبير هم، بصورة رئيسية، ممثلو قدامى النبلاء واقتصاد القنانة القديم. من اصل ٢٧٨٣٣ مالكا يملك الواحد منهم اكثر من ٥٠٠ ديسياتين، يبلغ عدد النبلاء ١٨١٠٢ اي **قرابة الثلثين**. ان اللاتيفونديات الشاسعة جدا التي يملكونها، — بصورة وسطية يعود اكثر من ٢٠٠٠ ديسياتين الى كل من هؤلاء الملاكين العقاريين الكبار! — لا تمكن حراثتها بادوات المالك وبعمل الاجراء. وفي مثل هذا الحال، يبدو من المحتم الى درجة كبيرة وجود النظام القديم، اي وجود الزراعة الصغيرة، الاستثمارة الصغيرة في اللاتيفونديات الكبيرة، وحراثة ارض الملاك العقاري بادوات الفلاح الصغير.

ان هذا النظام على وجه الضبط هو المنتشر انتشارا واسعا جدا، كما هو معروف، في المحافظات الوسطى، الروسية الاصلية، من روسيا الاوروبية، في **قلب** زراعتنا. وان ما يسمى بالمحاصة ليس غير استمرار مباشر لنظام السخرة في الاقتصاد الزراعي وبقية عنه. ان شتى الاساليب الجائرة في الاقتصاد، من نوع استئجار الشتاء والعمل لقاء قطع الارض المقتطعة و«العمل الدوري»[7]، وهلمجرا وهكذا دواليك، انما هي ايضا سخرة. وفي ظل نظام كهذا لادارة الاقتصاد، تبدو «الحصة» الفلاحية من الارض وسيلة لتأمين الايدي العاملة **للملاك العقاري**، وليس الايدي

---

* الديسياتين يوازي ١,٠٩٢٥ هكتارا. — **الناشر**.

العاملة وحسب، بل كذلك الادوات التي، مهما كانت حقيرة، تخدم في حراثة ارض الملاك العقاري.

الحد الاقصى من الفقر النازل بجماهير الفلاحين المقيدين بحصصهم من الارض والعاجزين عن العيش منها، الحد الاقصى من بدائية الادوات الزراعية، الحد الاقصى من انعدام تطور السوق الداخلية من اجل الصناعة، تلك هي نتائج وضع الامور هذا. وابرز دليل على ان الحال يبقى، من حيث الاساس، من حيث كنهه، ثابتا لا يتغير حتى ايامنا هذه، انما هو المجاعة الحالية التي يعانيها ٣٠ مليون فلاح. وليس غير ما تكابده جماهير الملاكين الصغار المظلومين من ضغط اقطاعي واتاوات وعجز **يستطيع** ان يؤدي الى مجاعات جماهيرية رهيبة كهذه في عهد التكنيك الزراعي الذي ينمو بسرعة والذي بلغ مستوى عاليا نسبيا (في الاستثمارات الرأسمالية).

ان التناقض الجذري الذي يؤول الى مثل هذه الويلات الرهيبة التي لا يعرفها الفلاحون في اوروبا الغربية منذ القرون الوسطى، انما هو التناقض بين الرأسمالية التي بلغت مستوى عاليا من التطور في صناعتنا، ومستوى ملحوظا من التطور في زراعتنا، وبين **ملكية الارض** التي لا تزال ملكية اقطاعية، ملكية من القرون الوسطى. ويستحيل الخروج من هذا الوضع دون تحطيم الملكية القديمة للارض تحطيما كليا.

وليست ملكية الملاكين العقاريين وحدها ملكية اقطاعية، بل ان الملكية الفلاحية للارض هي ايضا اقطاعية. فان الامر بالنسبة للاولى لعلى درجة من الوضوح بحيث انه لا يثير اي شك. انما نلاحظ فقط ان الغاء اللاتيفونديات الاقطاعية، مثلا، الاستثمارات التي تزيد مساحتها على ٥٠٠ ديسياتين، لا يقوض **الانتاج** الضخم في الزراعة، بل يقويه على العكس، وينميه. لأن اللاتيفونديات

الاقطاعية هي دعامة الزراعة الجائرة **الصغيرة**، وليست ابدا دعامة الانتاج الكبير. ففي قطاعات شاسعة للغاية من الارض، تربو على ٥٠٠ ديسياتين، يكاد يكون من المستحيل او، على اقل تقدير، من اقصى الصعوبة في اغلبية انحاء روسيا القيام بشؤون **الاستثمارة الكبيرة**، وحراثة الارض كلها بادوات الملاك والعمل المأجور. ولذا كان **تخفيض** مقاييس هذه الممتلكات شرطا من شروط هلاك الزراعة الجائرة الصغيرة ومن شروط الانتقال الى الانتاج الرأسمالي الكبير في الزراعة.

ومن جهة اخرى، لا تزال ملكية الفلاح لحصة من الارض في روسيا هي ايضا ملكية اقطاعية، ملكية من القرون الوسطى. والامر لا يقتصر على شكلها الحقوقي الذي يغيرونه الآن بتدمير المشاعة بالقوة وغرس الملكية الخاصة للارض، بل يتقوم كذلك في سيمائها الفعلية التي لم يمسها اطلاقا اي تحطيم للمشاعة.

ان الوضع الفعلي للسواد الاعظم من قطع الارض الفلاحية الصغيرة والصغيرة جدا، والمحاطة باغلبيتها باراض اخرى، والمتميزة باردأ انواع التربة (نتيجة لتحديد اراضي الفلاحين عام ١٨٦١ باشراف الملاكين العقاريين الاقطاعيين ونتيجة لاستنفاد التربة) يجعلها حتما خاضعة لجور مالك اللاتيفونديا الوارث، «السيد» القديم.

تصوروا فقط هذه اللوحة بمزيد من الوضوح: مقابل ٣٠٠٠٠ من ملاكي اللاتيفونديات مع العلم ان مساحة اللاتيفونديا تبلغ بالمتوسط ٢٠٠٠ ديسياتين، ١٠٠٠٠٠٠٠ أسرة فلاحية تملك الاسرة «المتوسطة» الواحدة منها ٧ ديسياتينات. وواضح ان اي تخريب للمشاعة، او اي انشاء للملكية الخاصة للارض **لا يزال بعد عاجزا** عن الغاء المظالم واعمال السخرة والمحاصات والفقر الاقطاعي واشكال التبعية الاقطاعية النابعة من هنا.

ان «المسألة الزراعية» التي تنجم عن وضع الامور هذا، انما هي مسألة ازالة بقايا القنانة، التي صارت عقبة لا تطاق في وجه تطور روسيا الرأسمالي. ان المسألة الزراعية في روسيا انما هي مسألة تحطيم الملكية القديمة، القروسطية للارض، سواء أمنها ملكية الملاك العقاري ام ملكية الفلاح لحصة من الارض، تحطيما كليا، ــ وهذا التحطيم غدا ضروريا اطلاقا من جرّاء اقصى التأخر الذي تعانيه هذه الملكية للارض، واقصى التنافر بينها وبين كامل نظام الاقتصاد الوطني الذي أصبح رأسماليا.

ينبغي ان يكون التحطيم كليا لأن التنافر مفرط في الشدة، ولأن القديم مفرط في القدم، و«المرض مهمل بافراط». ان التحطيم في كل حال من الاحوال وبجميع اشكاله لا يمكن له ألاّ يكون برجوازيا من حيث مضمونه، لأن كل الحياة الاقتصادية في روسيا غدت برجوازية، وملكية الارض ستخضع لها حتما، وستتكيف لمقتضيات السوق ولضغط الرأسمال الكلي القدرة في مجتمعنا الحالي.

ولكن اذا كان التحطيم لا يمكن له ألاّ يكون كليا، لا يمكن له ألاّ يكون برجوازيا، فان المسألة التالية: **اي** من الطبقتين اللتين لهما مصلحة مباشرة، طبقة الملاكين العقاريين او طبقة الفلاحين، تكون الطبقة التي تجري هذا التحويل او توجهه، وتعين اشكاله، ان هذه المسألة ما تزال معلقة. وهذه «المسألة المعلقة» انما سنخصص لها مقالنا التالي «مقارنة بين برنامج ستوليبين وبرنامج الشعبيين في الزراعة».

«نيفسكايا زفيزدا»، العدد ٦، ٢٢ ايار (مايو) ١٩١٢. التوقيع: ر. س.　　المجلد ١٨، ص ص ٥٦ــ٦٠

الملكية العقارية الكبيرة
والملكية الفلاحية
الصغيرة للارض في روسيا

لمناسبة الذكرى السنوية للتاسع عشر من شباط (فبراير) ١٨٦١ * التي انقضت للتو، لن يكون من نافل الكلام التذكير بتوزع الارض حاليا في روسيا الاوروبية.

ان الاحصاء الاخير الرسمي عن توزع الارض في روسيا الاوروبية قد اصدرته وزارة الداخلية، وهو يتناول عام ١٩٠٥.

يستفاد من معطيات هذا الاحصاء ان كبار الملاكين العقاريين الذين يملك الواحد منهم اكثر من ٥٠٠ ديسياتين من الارض، بلغ عددهم (برقم مبسط) حوالى ٣٠٠٠٠، وبلغت مساحة الارض التي يملكونها زهاء ٧٠٠٠٠٠٠٠ ديسياتين.

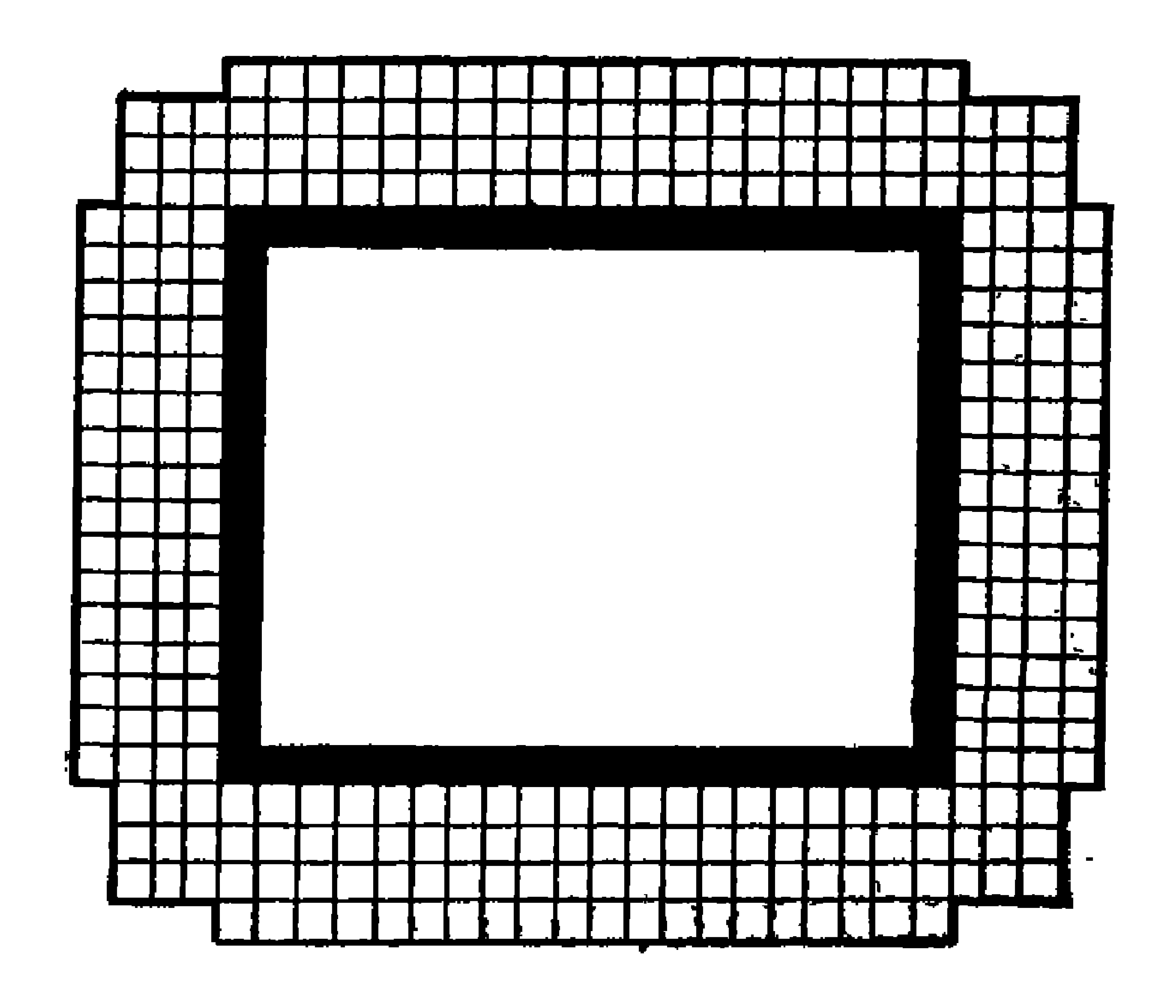
وهناك زهاء ١٠٠٠٠٠٠٠ عائلة فلاحية فقيرة تملك **القدر نفسه** من الارض.

وهذا يعني انه يوجد في المتوسط زهاء ٣٣٠ عائلة فلاحية فقيرة مقابل ملاك عقاري كبير واحد، ناهيك بان كل عائلة فلاحية تملك من الارض زهاء ٧ (**سبعة**) ديسياتينات بينا يملك كل ملاك عقاري كبير زهاء ٢٣٠٠ (**الفين وثلاثمئة**) ديسياتين.

ولايضاح هذا بجلاء، وضع المخطط الوارد ادناه.

---

* في ١٩ شباط (فبراير) ١٨٦١، وقع القيصر الكسندر الثاني «البيان» بالغاء حق القنانة في روسيا. — **الناشر**.



ان المستطيل الابيض الكبير في الوسط يرمز الى املاك كبار الملاكين العقاريين. والمربعات الصغيرة حوله ترمز الى القطع الفلاحية الصغيرة من الارض.

عدد المربعات الاجمالي ٣٢٤، بينا مساحة المستطيل الابيض توازي ٣٢٠ مربعا.

«البرافدا»، العدد ٥١، المجلد ١٨، ص‌ص ٥٤٨-٥٤٩
٢ آذار (مارس) ١٩١٣

الديموقراطية والشعبية
في الصين

ان مقالة الرئيس الموقت لجمهورية الصين، صن يات ـ صن، التي اقتبسناها عن جريدة «Le peuple» * («الشعب») الاشتراكية الصادرة في بروكسل هي مقالة في منتهى الاهمية بالنسبة لنا نحن الروس.

يقول المثل: عين الغريب اصدق. وصن يات ـ صن شاهد «غريب» جدير فوق العادة، اذ انه، بوصفه انسانا تعلم في اوروبا، يجهل، كما يظهر، روسيا جهلا تاما. وها نحن نرى هذا الرجل المثقف ثقافة اوروبية، ممثل الديموقراطية الصينية المناضلة والمظفرة، الديموقراطية التي اكتسبت الجمهورية، ها نحن نراه يطرح امامنا ـ بشكل مستقل تماما عن روسيا والخبرة الروسية والادب الروسي ـ مسائل روسية صرف. ان هذا الديموقراطي الصيني التقدمي يفكر تماما كما يفكر الروسي. والشبه بينه وبين الشعبي الروسي كبير لدرجة التماثل التام في الافكار الاساسية وفي جملة من التعابير.

عين الغريب اصدق. ان برنامج الديموقراطية الصينية العظمى ـ اذ ان مقالة صن يات ـ صن لعبارة عن برنامج ـ يحملنا

* "Le peuple" ـ جريدة يومية ولسان حال حزب العمال البلجيكي؛ تصدر منذ عام ١٨٨٥ في بروكسل. في الوقت الحاضر اصبحت لسان حال الحزب الاشتراكي البلجيكي. ـ **الناشر.**

على ان نبحث مرة اخرى، من وجهة نظر الاحداث العالمية الجديدة، مسألة العلاقة بين الديموقراطية والشعبية في الثورات البرجوازية الاسيوية المعاصرة ويضع امامنا الفرصة الملائمة لذلك. وهي مسألة من اخطر المسائل التي واجهت روسيا في عهدها الثوري الذي بدأ منذ سنة ١٩٠٥، والتي لم تواجهها روسيا وحدها، انما تواجه آسيا من اقصاها الى اقصاها كما يتضح من برنامج الرئيس الموقت للجمهورية الصينية، لا سيما اذا ما قارنا هذا البرنامج بتطور الاحداث الثورية في روسيا وتركيا وايران والصين. فروسيا هي، دون شك، من وجوه عديدة جدا واساسية جدا، دولة من الدول الاسيوية؛ وهي فضلا عن ذلك، دولة اسيوية من دول القرون الوسطى المتوحشة جدا والمتأخرة تأخرا مشينا.

ان الديموقراطية البرجوازية الروسية مطلية بدهان الشعبية، ابتداء من بشيرها الوحيد البعيد سليل النبلاء غرتسين، وانتهاء بممثليها الكثيرين – اعضاء اتحاد الفلاحين في سنة ١٩٠٥ ونواب حزب الترودوفيك في مجالس الدوما الثلاثة الاولى، في سنوات ١٩٠٦– ١٩١٢. وها نحن نرى الآن الديموقراطية البرجوازية في الصين مطلية بشعبية من اللون نفسه. فلنتبين بمثل صن يات – صن «المضمون الاجتماعي» لتلك الافكار التي ولدتها حركة ثورية عميقة تسهم فيها مئات ومئات الملايين من اناس ينجذبون الآن بصورة نهائية الى تيار المدنية الرأسمالية العالمية.

ان كل سطر من برنامج صن يات – صن مشبع بديموقراطية مخلصة، كفاحية تفهم فهما تاما عدم كفاية الثورة «العرقية». ليس من اثر لتجاهل السياسة او حتى للاستخفاف بالحرية السياسية، او لاي تفكير بامكان الجمع بين الحكم المطلق في الصين و«الاصلاح الاجتماعي» في الصين، والتحويلات الدستورية في الصين،

الخ.. ديموقراطية صافية مع مطلب الجمهورية. وضوح في طرح المسألة بصدد حالة الجماهير، بصدد النضال الجماهيري. عطف شديد على الكادحين والمستثمَرين. وايمان بعدالة قضيتهم وبقوتهم.

نحن حيال ايديولوجية عظيمة حقا لشعب عظيم حقا، لشعب لا يحسن النواح على عبوديته التي استمرت قرونا وحسب، لا يحسن الحلم بالحرية والمساواة وحسب، وانما يحسن كذلك النضال ضد ظالمي الصين طيلة القرون.

بديهي ان يقارن المرء عفو الخاطر بين الرئيس الموقت للجمهورية في الصين الاسيوية، الميتة والمتوحشة، وبين مختلف رؤساء الجمهوريات في اوروبا واميركا، في بلدان الثقافة الراقية. نرى رؤساء الجمهوريات **هناك** متعيشة جميعهم، عملاء للبرجوازية او دمى في ايدي البرجوازية المتعفنة والملطخة بالاقذار والدماء من الرأس الى اخمص القدم، لا بدماء الباديشاهات والبوغديخانات، بل بدماء العمال الذين اعدموا رميا بالرصاص بسبب من اضرابات اعلنوها من اجل التقدم والمدنية. ان رؤساء الجمهوريات هناك، هم ممثلون لبرجوازية تبرأت منذ زمن جد بعيد من جميع مثل عهد الشباب، وعفرت وجهها في العهر وباعت نفسها نهائيا لاصحاب الملايين والمليارات والاقطاعيين الذين تبنوا طراز التفكير البرجوازي، آلخ..

ونرى هنا الاسيوي، الرئيس الموقت للجمهورية، ديموقراطيا ـ ثوريا، زاخرا بما تزخر به من النبل والبطولة تلك الطبقة التي لا تسير انحدارا بل تصعد تصعيدا، والتي لا تخشى المستقبل، بل تؤمن به وتناضل ببسالة في سبيله، الطبقة التي تكره الماضي وتحسن نبذ عفنه الجيفي الخانق لكل حي، الطبقة التي لا تتشبث بالماضي للحفاظ عليه ولبعثه بغية الحفاظ على امتيازاتها.

وماذا؟ الا يعني ذلك ان الغرب المادي قد تعفن وان النور لا يشع الا من الشرق المتدين المتصوف؟ كلا. ان ذلك يعني العكس تماما. معنى ذلك ان الشرق قد سلك نهائيا طريق الغرب، وان **مئات ومئات الملايين** الجديدة من الناس ستشترك من الآن فصاعدا في النضال من اجل المثل التي توصل اليها الغرب. لقد تعفنت البرجوازية الغربية التي قد وقف امامها حفار قبرها – البروليتاريا. اما في آسيا **فما تزال** توجد برجوازية كفؤ لتمثيل ديموقراطية مستقيمة، كفاحية ومخلصة، ورفيقة جديرة بالمبشرين العظام والرجالات العظام الذين انجبتهم فرنسا في اواخر القرن الثامن عشر.

ان الممثل الرئيسي او الدعامة الاجتماعية الرئيسية لهذه البرجوازية الاسيوية التي ما تزال قادرة على انجاز عمل تاريخي تقدمي، هو الفلاح. والى جانبه، توجد برجوازية ليبيرالية ورجالاتها، من امثال يوان شي – كاي، قادرون اكثر من غيرهم على الخيانة: فقد خافوا بالامس من البوغديخان، وعفروا جباههم امامه؛ وبعد ذلك، عندما رأوا القوة، عندما احسوا بانتصار الديموقراطية الثورية، تحولوا عن البوغديخان؛ وفي الغد سيخونون الديموقراطيين من اجل صفقة مع بوغديخان قديم او «دستوري» جديد.

ولولا وجود النهضة الديموقراطية الصادقة السامية التي تلهب جماهير الكادحين وتجعلها قادرة على الاتيان بالمعجزات، والتي تشف عنها كل عبارة في برنامج صن يات – صن، لما كان بالامكان تحرر الشعب الصيني فعلا من العبودية التي استمرت قرونا.

ولكن ايديولوجية الديموقراطية الكفاحية هذه تمتزج لدى الشعبي الصيني، اولا، باحلام اشتراكية، بأمل تجنب الصين للطريق الرأسمالية، بأمل درء الرأسمالية، وثانيا، بمشروع اصلاح زراعي

اساسي وبالدعوة اليه. وهذان الاتجاهان الفكريان السياسيان الاخيران هما بالضبط ذلك العنصر الذي يكوّن **الشعبية** بالمعنى الخاص لهذه الكلمة، اي خلافا للديموقراطية، واضافة الى الديموقراطية.

فما هو أصل هذين الاتجاهين وما معناهما؟

لم يكن بامكان الديموقراطية الصينية ان تسقط النظام القديم في الصين وتظفر بالجمهورية بدون نهوض ثوري وروحي هائل يستحوذ على الجماهير. ومثل هذا النهوض يفترض ويولد اصدق العطف على حالة جماهير الكادحين واشد الكره لظالميها ومستثمريها. وفي اوروبا واميركا اللتين اقتبس منهما الافكار التحررية رجال الطليعة في الصين، **جميع** الصينيين ما دام هذا النهوض قد استحوذ عليهم، طرحت على بساط البحث مسألة التحرر **من** البرجوازية، اي الاشتراكية. ومن هنا لا ندحة من ان ينبثق ميل الديموقراطيين الصينيين الى الاشتراكية، من ان تنبثق اشتراكيتهم **الذاتية**.

انهم اشتراكيون ذاتيا، لانهم ضد ظلم الجماهير واستثمارها. ولكن الظروف **الموضوعية** في الصين، وهي بلاد زراعية متأخرة، شبه اقطاعية، لا تطرح على بساط البحث امام هذا الشعب الذي يكاد يبلغ نصف مليار نسمة غير شكل معين وخاص تاريخيا من اشكال هذا الظلم وهذا الاستثمار، هو الاقطاعية. وقد قامت الاقطاعية على سيطرة ظروف المعيشة الزراعية والاقتصاد الطبيعي؛ وقد كان **ربط** الفلاح الصيني بالارض بهذا الشكل او ذاك مصدر استثماره الاقطاعي؛ وكان الاقطاعيون كلا بمفرده ومجتمعين مع البوغديخان بوصفه رأس النظام المعبرين السياسيين عن هذا الاستثمار.

وهكذا يتبين ان جميع افكار وبرامج الديموقراطي الصيني الاشتراكية ذاتيا لا تعدو ان تكون في الواقع برنامج «تغيير جميع الاسس الحقوقية» «للملكية غير المنقولة» **وحدها**، برنامج القضاء على الاستثمار الاقطاعي **وحده**.

هذا هو **كنه** شعبية صُن يات – صِن، كنه برنامجه الثوري، الكفاحي، التقدمي، برنامج التحويلات الزراعية الديموقراطية البرجوازية، وكنه نظريته المدعية بالاشتراكية.

وهذه النظرية اذا ما نظرنا اليها بوصفها مذهبا، هي نظرية «اشتراكي» رجعي، برجوازي صغير. لان الحلم بان «درء» الرأسمالية في الصين امر ممكن، وبان «الثورة الاجتماعية» هي اسهل في الصين بسبب تأخرها، الخ.، هو حلم رجعي تماما. وصن يات – صن نفسه يحطم نظريته الشعبية الرجعية هذه بسذاجة عذراء، ان امكن القول، بسذاجة منقطعة النظير، ويبددها هباء منثورا باعترافه بما تحمل الحياة على الاعتراف به، باعترافه بان «الصين على عتبة تطور صناعي» (اي رأسمالي) «هائل» وبان «التجارة» (اي الرأسمالية) في الصين «ستنمو نموا جسيما» وبانه «ستصبح لدينا بعد خمسين سنة شنغهايات كثيرة» اي مراكز يتكدس فيها ملايين من الناس ويتركز فيها الثراء الرأسمالي والعوز والبؤس البروليتاريان.

ولكنا نسأل – وفي هذا السؤال بيت القصيد، في هذا السؤال اهم نقطة كثيرا ما تعجز **حيالها** الماركسية المزعومة الليبيرالية البتراء الشوهاء – نسأل: هل يدافع صن يات – صن، على اساس نظريته الاقتصادية الرجعية، عن برنامج زراعي رجعي حقا؟

فحوى الامر في كونه لا يدافع عن برنامج زراعي رجعي. فحوى الامر ان دياليكتيك العلاقات الاجتماعية في الصين يتلخص

في كون الديموقراطيين الصينيين الذين يحبذون الاشتراكية في اوروبا صادقين قد حولوها الى نظرية رجعية، وفي كونهم يطبقون، **على اساس** هذه النظرية الرجعية القائلة بـ«درء» الرأسمالية، برنامجا زراعيا **رأسماليا صرفا**، رأسماليا لاقصى حد!

وفي الواقع، الام تؤول «الثورة الاقتصادية» التي يتحدث عنها صن يات – صن بمثل هذه الحماسة والغموض في بدء مقالته؟

تؤول الى تحويل الريع الى الدولة، اي الى تأميم الارض عن طريق ضريبة موحدة بالروح التي قال بها هنري جورج. اما في الحقيقة فان «الثورة الاقتصادية» التي يقترحها ويبشر بها صن يات – صن فلا تتضمن البتة اي عنصر **واقعي** آخر.

ان الفرق بين قيمة الارض في مناطق الفلاحين النائية وفي شنغهاي هو الفرق في قدر الريع. وقيمة الارض هي الريع المصبوغ بالصبغة الرأسمالية. وجعل «الزيادة على قيمة» الارض «ملكا للشعب» يعني تحويل الريع، اي ملكية الارض، الى الدولة، او بعبارة اخرى تأميم الارض.

وهل يمكن مثل هذا الاصلاح في نطاق الرأسمالية؟ لا يمكن وحسب، انما هو عبارة عن الرأسمالية الصرف، المنسجمة لاقصى حد والبالغة درجة الكمال المثالية. وقد اشار ماركس الى ذلك في «بؤس الفلسفة»، وبرهنه بصورة مفصلة في المجلد الثالث من «رأس المال»، وطوره بوضوح كبير اثناء جداله مع رودبيرتوس في «نظريات القيمة الزائدة».

ان تأميم الارض يمكن من القضاء على الريع المطلق ومن الابقاء على الريع المتفاوت وحده. وما تأميم الارض، حسب تعاليم ماركس، غير ازاحة احتكارات القرون الوسطى وعلاقات القرون الوسطى من الزراعة لاقصى حد، غير اكبر حرية في التبادل

التجاري المتعلق بالارض، واكبر السهولة في تكييف الزراعة حسب السوق. وتتجلى سخرية التاريخ في كون الشعبية تطبق باسم «النضال ضد الرأسمالية» في الزراعة برنامجا زراعيا يعني تطبيقه الكامل **اسرع** نمو للرأسمالية في الزراعة.

ما هي الضرورة الاقتصادية التي استدعت في بلد من اشد البلدان الفلاحية الاسيوية تأخرا نشر ارقى البرامج الديموقراطية البرجوازية حيال الارض؟ انها ضرورة تدمير الاقطاعية بجميع اشكالها ومظاهرها.

فبمقدار ما تأخرت الصين عن اوروبا واليابان، احدق بها خطر التجزئة والانحلال الوطني. وليس من شيء في طاقته «تجديد» الصين غير بطولة الجماهير الشعبية الثورية القادرة في المجال السياسي على انشاء الجمهورية الصينية، وفي المجال الزراعي على ضمان اسرع التقدم الرأسمالي عن طريق تأميم الارض.

اما هل تنجح في ذلك وبأي قدر، فهي مسألة اخرى. فمختلف البلدان قد طبقت في ثوراتها البرجوازية درجات مختلفة من الديموقراطية السياسية والزراعية، وباشكال في منتهى التنوع. يقرر الامر الظرف الدولي ونسبة القوى الاجتماعية في الصين. ان البوغديخان قد يعمل لتوحيد الاقطاعيين والبيروقراطيين ورجال الدين ولبعث الوضع القديم. اما يوآن شي - كاي، ممثل البرجوازية التي لم تكد تتحول من برجوازية ملكية ليبيرالية الى برجوازية جمهورية ليبيرالية (وهل ذلك لوقت طويل؟) فسينهج سياسة المناورة بين الملكية والثورة. ان الديموقراطية البرجوازية الثورية التي يمثلها صُن يات - صِن تفتش بصورة صحيحة عن سبل «تجديد» الصين في تنمية

مبادرة جماهير الفلاحين وحزمها وجرأتها لاقصى حد فيما يتعلق بالاصلاحات السياسية والزراعية.

وفي النهاية، ستنمو البروليتاريا الصينية بمقدار ما تزداد ال«شنغهايات» في الصين. وستشكل في اكبر الظن لونا من حزب عمالي اشتراكي-ديموقراطي صيني ينتقد طوبويات صن يات – صن البرجوازية الصغيرة ونظراته الرجعية، ويبرز على ما نعتقد بحرص ويصون ويطور النواة الديموقراطية الثورية في برنامجه الزراعي والسياسي.

«نيفسكايا زفيزدا»، العدد ١٧، ١٥ يوليو (تموز) سنة ١٩١٢. المجلد ١٨، ص‌ص ١٤٣–١٤٩

التوقيع: فل. ايلين.

طوبويتان

ان كلمة طوبوية مشتقة من كلمة «اوطوبيا» اليونانية الاصل*: «او» تعني باليونانية «لا» و«طوبوس» – «مكان». والطوبوية هي مكان لا وجود له، هي خيال، اختلاق، خرافة.

والطوبوية في السياسة هي ضرب من امنية يستحيل اطلاقا تحقيقها، لا الآن ولا فيما بعد، امنية لا تعتمد على قوى اجتماعية، ولا تتوطد بنمو، بتطور القوى السياسية، الطبقية.

وبقدر ما تقل الحريات في البلد، وتشح ظاهرات النضال السافر بين الطبقات، وينخفض مستوى استنارة **الجماهير**، بقدر ما تنبثق الطوبويات السياسية عادة بمزيد من السهولة وتدوم زمنا اطول.

وفي روسيا المعاصرة، لا يزال ثمة نوعان من الطوبويات السياسية باقيين باشد الرسوخ، وهما يؤثران تأثيرا معينا في الجماهير بجاذبيتهما. انهما الطوبوية الليبيرالية والطوبوية الشعبية.

ان الطوبوية الليبيرالية تتقوم في الزعم بانه من الممكن، بسلام ولطف، ودون اغضاب احد من الناس، دون اقصاء البوريشكيفيتشيين[8]، دون نضال طبقي في غاية الضراوة ويخاض الى النهاية، التوصل الى تحسينات جدية نوعا في روسيا، في

* باللاتينية utopia – اوطوبيا.

حريتها السياسية، في وضع جماهير الشعب الكادح. انها طوبوية **السلام** بين روسيا الحرة والبوريشكيفيتشيين.

اما الطوبوية الشعبية فهي حلم المثقف الشعبي والفلاح الترودوفيك بانه يمكن بتقسيم جميع الاراضي تقسيما جديدا وعادلا القضاء على سلطة الرأسمال وسيطرته، القضاء على العبودية المأجورة او بانه يمكن **تثبيت** القسمة «العادلة» «المتساوية» للاراضي في ظل سيطرة الرأسمال، في ظل سلطان المال، في ظل الانتاج البضاعي.

من اين تنبع هاتان الطوبويتان؟ لماذا تبقيان راسختين نسبيا في روسيا المعاصرة؟

انهما تنبعان من مصالح الطبقات التي تخوض النضال ضد النظام القديم، ضد القنانة والحرمان من الحقوق، وبكلمة، «ضد البوريشكيفيتشيين» والتي لا تشغل مركزا مستقلا في هذا النضال. ان الطوبوية والسباحة في الاحلام انما هما وليدتا هذا اللااستقلال، هذا **الضعف**. ان تخيل الاحلام هو نصيب الضعفاء.

ان البرجوازية الليبيرالية على العموم، والمثقفين البرجوازيين الليبيراليين على الخصوص لا بد لهم من الطموح الى الحرية والشرعية، لانه دون هذا لا تكون سيادة البرجوازية كاملة، مؤمنة، لا ينازعها منازع. ولكن البرجوازية تخاف من حركة الجماهير **اكثر** مما تخاف من الرجعية. ومن هنا ضعف الليبيرالية المدهش الذي لا يصدق، في السياسة، وعجزها التام. من هنا، جملة لا نهاية لها من علائم التلون والكذب والنفاق والمهارب الجبانة في عموم سياسة الليبيراليين الذين **يجب عليهم** ان يتظاهروا بالديموقراطية لكي يجتذبوا الجماهير الى جانبهم، والذين يضمرون في الوقت نفسه عداوة عميقة للديموقراطية وعداوة عميقة

لحركة الجماهير ومبادهتها ومبادرتها وطريقتها في «مهاجمة السماء» كما اعرب ذات مرة ماركس عن واحدة من الحركات الجماهيرية الاوروبية من القرن الماضي[٩].

ان طوبوية الليبيرالية انما هي طوبوية العجز في قضية تحرير روسيا السياسي، طوبوية كيس النقود الجشع الذي يرغب في تقاسم الامتيازات «بصورة حبية» مع البوريشكيفيتشيين، عارضا هذه الرغبة النبيلة بمظهر نظرية عن انتصار الديموقراطية الروسية «الحبي». ان الطوبوية الليبيرالية انما هي حلم بالانتصار على البوريشكيفيتشيين دون انزال الهزيمة بهم، وبتحطيمهم دون الحاق اي ألم بهم. وواضح ان **هذه** الطوبوية ضارة لا لانها طوبوية وحسب، بل ايضا لأنهم **تفسد** وعي الجماهير الديموقراطي. ان الجماهير التي تؤمن **بهذه** الطوبوية لن تنال الحرية ابدا؛ وهذه الجماهير غير جديرة بالحرية؛ هذه الجماهير قد استحقت تماما ان يسخر منها البوريشكيفيتشيون.

اما طوبوية الشعبيين والترودوفيك فهي استغراق الملاك الصغير، الذي يقف في الوسط بين الرأسمالي والعامل الأجير، في الحلم بالقضاء على العبودية المأجورة بدون نضال طبقي. وعندما تصبح مسألة التحرر الاقتصادي بالنسبة لروسيا مسألة قريبة ومباشرة، **مسألة الساعة**، كما هي عليه الآن مسألة التحرر السياسي، عند ذاك تمسي طوبوية الشعبيين **لا تقل** ضررا من طوبوية الليبيراليين.

ولكن روسيا لا تزال تعيش الآن عهد تحولها البرجوازي لا البروليتاري؛ وليست مسألة تحرر البروليتاريا الاقتصادي هي التي نضجت **الى النهاية**، بل مسألة الحرية السياسية، اي (من حيث جوهر الامر) مسألة الحرية البرجوازية التامة.

وفي هذه المسألة الاخيرة، تضطلع طوبوية الشعبيين بدور تاريخي خاص. وبما انها طوبوية بصدد العواقب الاقتصادية التي يجب ان يؤول (وسيؤول) اليها تقسيم الاراضي الجديد، فهي رفيقة وظاهرة نهضة ديموقراطية جماهيرية عظيمة عند جماهير الفلاحين اي الجماهير التي تشكل **اغلبية** السكان في روسيا البرجوازية الاقطاعية المعاصرة. (في روسيا البرجوازية الصرف، كما في اوروبا البرجوازية الصرف، لن يكون الفلاحون اغلبية السكان).

ان طوبوية الليبيراليين تفسد وعي الجماهير الديموقراطي. اما طوبوية الشعبيين التي تفسد وعيها **الاشتراكي** فهي رفيقة وظاهرة نهوضها الديموقراطي، بل انها، جزئيا، معبرة عنه.

ان دياليكتيك التاريخ لعلى نحو بحيث ان الشعبيين والترودوفيك يقترحون ويطبقون في حقل المسألة الزراعية في روسيا تدبيرا رأسماليا قاطعا يتسم بالحد الاقصى من الانسجام والتماسك، وسيلة ضد الرأسمالية. آن «السوائية» في تقسيم الارض الجديد انما هي طوبوية، ولكن القطيعة الكاملة، الضرورية بالنسبة للتقسيم **الجديد**، مع ملكية الارض القديمة كلها، سواء منها الاقطاعية ام الممنوحة ام «الاميرية» انما هي التدبير الاكثر ضرورة، التدبير التقدمي اقتصاديا، التدبير الاكثر الحاحا بالنسبة لدولة كروسيا، في الاتجاه البرجوازي الديموقراطي.

يجب التذكير بكلمة انجلس الرائعة:

«ان الكاذب بالمعنى الاقتصادي الشكلي قد يكون الحقيقي بالمعنى التاريخي العالمي»[١٠].

لقد بسط انجلس هذه الموضوعة العميقة بصدد الاشتراكية الطوبوية: فان هذه الاشتراكية كانت «كاذبة» بالمعنى الاقتصادي

الشكلي. لقد كانت هذه الاشتراكية «كاذبة» عندما اعلنت ان القيمة الزائدة **غير عادلة** من وجهة نظر قوانين التبادل. وتجاه **هذه** الاشتراكية كان نظريو الاقتصاد السياسي البرجوازي على حق بالمعنى الاقتصادي الشكلي لأن القيمة الزائدة تنبع بصورة «طبيعية» تماما، بصورة «عادلة» تماما من قوانين التبادل.

ولكن الاشتراكية الطوبوية كانت **على حق** بالمعنى التاريخي العالمي لأنها كانت الظاهرة، المعبرة، البشيرة بتلك الطبقة التي ولدتها الرأسمالية والتي نمت الآن، نحو مستهل القرن العشرين، وصارت قوة قادرة على ان تضع حدا للرأسمالية وسائرة بلا مرد الى هذا.

ان موضوعة انجلس العميقة المعنى انما يجب تذكرها لدن تقدير طوبوية الشعبيين او الترودوفيك الحالية في روسيا (ربما ليس في روسيا وحدها، بل ايضا في جملة كاملة من الدول الاسيوية التي تمر في القرن العشرين بالثورات البرجوازية).

ان **الديموقراطية** الشعبية الكاذبة بالمعنى الاقتصادي الشكلي انما هي حقيقة بالمعنى **التاريخي**؛ ان **هذه** الديموقراطية، الكاذبة بصفتها طوبوية اشتراكية، انما هي **حقيقة** ذلك النضال الديموقراطي الاصيل، المشروط تاريخيا، الذي تخوضه جماهير الفلاحين والذي يشكل جزءا لا يتجزأ من التحول البرجوازي وشرطا لانتصاره التام.

ان الطوبوية الليبيرالية تنسّي جماهير الفلاحين عادة النضال. اما الطوبوية الشعبية فتفصح عن سعيهم الى النضال وتعدهم بملايين النعم في حال النصر، في حين ان هذا النصر لا يعطي بالفعل غير مائة نعمة. ولكن أليس من الطبيعي ان تعمد الملايين السائرة الى النضال، والتي عاشت قرونا فيما لم يسمع بمثله من قبل من

جهل وعوز وفقر وقذر واهمال واذلال، وتضاعف الى عشرة اضعاف ثمار النصر المحتمل؟

ان الطوبوية الليبيرالية انما هي ستار لرغبة المستثمرين الجدد الجشعة في تقاسم الامتيازات مع المستثمرين القدامى. اما الطوبوية الشعبية فهي تعبير عن سعي ملايين الكادحين من البرجوازيين الصغار الى القضاء **كليا** على المستثمرين القدامى، الاقطاعيين، وأمل باطل بالقضاء «في الوقت نفسه» على المستثمرين الجدد، الرأسماليين.

واضح انه يجب على الماركسيين، المعادين للطوبويات **ايا كانت**، ان يذودوا عن استقلال الطبقة التي تستطيع ان تناضل **بتفان** ضد الاقطاعية لهذا السبب على وجه الضبط وهو انها لم «تغرس اظافرها» وان بنسبة واحد بالمئة في تلك المشاركة بالملكية التي تجعل من البرجوازية نصف خصم للاقطاعيين، واحيانا حليفا لهم. اما الفلاحون، فقد «غرسوا اظافرهم» في الانتاج البضاعي الصغير؛ وفي **مستطاعهم**، اذا ما توفرت الظروف التاريخية الملائمة، ان يتوصلوا الى محو الاقطاعية على اكمل وجه، ولكنهم سيبدون **دائما**، لا من باب الصدفة بل حتما، بعض التذبذب بين البرجوازية والبروليتاريا، بين الليبيرالية والماركسية.

وواضح ان النواة السليمة والثمينة، نواة الديموقراطية الصادقة الحازمة الكفاحية لدى جماهير الفلاحين، يجب ان يفصلها الماركسيون بعناية عن قشور الطوبويات الشعبية.

في الآداب الماركسية القديمة من سنوات العقد التاسع من

القرن الماضي، يمكن الوقوع على سعي دائب منتظم لفصل هذه النواة الديموقراطية الثمينة. وسيأتي زمن يدرس فيه المؤرخون بدأب وانتظام هذا السعي ويتتبعون فيه الصلة بين هذا السعي وما أسمي «البلشفية» في العقد الاول من سنوات القرن العشرين.

كتب في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٢. صدر للمرة الاولى عام ١٩٢٤ في مجلة «جيزن» («الحياة»)، العدد الاول. التوقيع: ف. اي.

المجلد ١٨، ص‌ص ٣٢٦–٣٣٠

مشروع قرار حول المسألة الزراعية

(للمؤتمر الاول لنواب الفلاحين في عموم روسيا)

١ – ينبغي ان تنقل فورا الى الشعب، ودون اي تعويض، جميع اراضي الافراد والملاكين العقاريين، وكذلك اراضي العائلة القيصرية [١١] واراضي الكنيسة، الخ..

٢ – ينبغي على الفلاحين ان يعمدوا، بصورة منظمة، وبواسطة سوفييتات نواب الفلاحين، وبدون تأخير، الى أخذ جميع الاراضي لكي ينظموا استثمارها، دون البت بذلك مسبقا بالنظام العقاري النهائي الذي ستقرّره الجمعية التأسيسية او مجلس سوفييتات عموم روسيا، فيما اذا خوّل الشعب مجلس سوفييتات كهذا سلطة الدولة المركزية.

٣ – ينبغي الغاء الملكية الخاصة بوجه عام، اي انه ينبغي ألاّ يعود حق الملكية على جميع الاراضي الاّ للشعب بأسره؛ والمؤسسات الديموقراطية المحلية هي التي ستتصرّف بالارض.

٤ – ينبغي على الفلاحين ان ينبذوا توصية الرأسماليين والملاكين العقاريين وحكومتهم الموقتة فيما يتعلق «بالاتفاق» الواجب تحقيقه مع الملاكين العقاريين المحليين، بغية تنظيم التصرّف الفوري بالاراضي. ان هذا التصرّف ينبغي ان يتم بموجب قرار منظم تتخذه اكثرية الفلاحين في موقع الاراضي المعنية لا بموجب تفاهم الاكثرية، اي الفلاحين، مع الاقلية – وهي اقلية ضئيلة جدّا – اي مع الملاكين العقاريين.

٥ – ضد تسليم جميع اراضي الملاكين العقاريين الى الفلاحين دون اي تعويض يناضل وسيواصل النضال بجميع الوسائل لا الملاكون العقاريون وحسب بل ايضا الرأسماليون الذين يتمتعون بقوة هائلة، ليست مالية وحسب بل ايضا بقوة تأثيرهم في الجماهير التي ما تزال جاهلة، وذلك عن طريق الصحافة والعديد من الموظفين والمستخدمين وغيرهم ممن تعودوا الخضوع لسيطرة الرأسمال. ولذا فان انتقال جميع اراضي الملاكين العقاريين الى الفلاحين دون اي تعويض لا يمكن ان يتحقق الى النهاية وان يتوطد دون تحطيم ثقة الجماهير الفلاحية بالرأسماليين، دون قيام تحالف وثيق بين الفلاحين وعمال المدن، دون انتقال كامل سلطة الدولة الى سوفييتات نواب العمال والجنود والفلاحين وغيرهم. فقط سلطة بيد سوفييتات كهذه، سلطة تدير شؤون الدولة، لا بواسطة البوليس والموظفين، لا بواسطة جيش دائم مفصول عن الشعب، بل بواسطة ميليشيا شعبية مسلحة يشترك فيها جميع العمال والفلاحين، فقط سلطة كهذه تستطيع ان تؤمن الاصلاح الزراعي المذكور اعلاه الذي يطالب به جميع الفلاحين.

٦ – ينبغي على عمال الزراعة الاجراء وعلى الفلاحين الفقراء، اي على جميع الذين لا يملكون ما يكفي من الارض والماشية والعتاد ويحصلون على جزء من وسائل العيش عن طريق العمل المأجور، ان يبذلوا كل قواهم لكي ينتظموا في سوفييتات أو في كتل خاصة في قلب سوفييتات الفلاحين المشتركة، بقصد الدفاع عن مصالحهم ضد الفلاحين الاغنياء الذين يميلون بالضرورة نحو التحالف مع الرأسماليين والملاكين العقاريين.

٧ – ان روسيا، شأنها شأن جميع البلدان المتحاربة والعديد من البلدان المحايدة (غير المحاربة) مهدّدة، من جرّاء الحرب،

بالخراب والكارثة والمجاعة بسبب النقص في اليد العاملة وانعدام الفحم، والحديد، الخ.. ولا يمكن انقاذ البلاد الا اذا اخذ نواب العمال والفلاحين على عاتقهم امر قيادة ومراقبة انتاج وتوزيع المنتجات بكاملهما. ولذا كان من الضروري منذ الآن تهيئة اتفاق بين سوفييتات نواب الفلاحين وسوفييتات نواب العمال حول مبادلة الحبوب وغير ذلك من المنتجات الزراعية بالادوات بالاحذية والالبسة وغير ذلك، دون توسط الرأسماليين الذين ينبغي اقصاؤهم عن ادارة المصانع. كذلك ينبغي تشجيع نقل الماشية والعتاد الزراعي من ايدي الملاكين العقاريين الى لجان الفلاحين، بقصد استثمارها بصورة جماعية. وينبغي ايضا تشجيع تحويل كل ملكية عقارية كبيرة، بناء على قرار من سوفييتات نواب العمال الزراعيين، الى مؤسسة نموذجية يصار فيها الى شغل الارض بصورة مشتركة تحت قيادة مهندسين زراعيين، وبعتاد متقن.

كتب لينين هذا المقال قبل ١٧ (٣٠) مايو (ايار) ١٩١٧. صدر المقال لاول مرة في ١٩١٧، في كراس «مواد حول المسألة الزراعية». منشورات «بريبوي».

المجلد ٢٤، ص‌ص ٤٤٥-٤٤٧

من يوميات صحفي

ـ فلاحون وعمال ـ

ان العدد ۸۸ من جريدة «**ايزفيستيا (انباء) سوفييت نواب الفلاحين في عامة روسيا**»[12]، الصادر بتاريخ ١٩ اغسطس (آب) يتضمن مقالا غاية في الافادة والطرافة، وينبغي ان يكون مستندا من المستندات الرئيسية في حوزة كل محرّض وداعية في الحزب يعمل بين جماهير الفلاحين، في حوزة كل عامل واع يذهب الى الريف او على صلة بالريف.

والمقصود بذلك المقال الصادر تحت عنوان : «وصية نموذجية موضوعة وفقا للوصايا الـ ٢٤٢ التي جاء بها نواب القاعدة الى المؤتمر الاول لسوفييتات نواب الفلاحين في عامة روسيا، المنعقد في بتروغراد، عام ١٩١٧».

ويكون من المرغوب فيه جدا ان ينشر سوفييت نواب الفلاحين معطيات مفصلة اكثر ما يمكن، حول جميع هذه الوصايا (هذا اذا كان من المتعذر اطلاقا نشرها بكاملها، وذلك افضل بكل تاكيد). وهكذا من الضروري بخاصة وضع جدول كامل بالمقاطعات والاقضية والنواحي، مع الاشارة الى عدد الوصايا التي قدمتها كل محلة، والى تاريخ كتابتها او ارسالها، مع تحليل المطالب الرئيسية الواردة فيها على الاقل، بغية التأكد مما اذا كان ثمة فوارق بين منطقة ومنطقة في هذه النقطة او تلك. مثلا، هل ان المناطق حيث الارض تخص العائلات والمناطق حيث الارض تخص المشاعات، المناطق الروسية والمناطق غير

الروسية، مناطق المركز ومناطق الاطراف، المناطق التي لم تعرف القنانة، الخ.، تتميز فيما بينما من حيث نظرتها الى الغاء ملكية جميع الاراضي **الفلاحية** الغاء كليا، الى اعادة توزيع الاراضي بصورة دورية، الى منع العمل المأجور، الى مصادرة عتاد وماشية الملاكين العقاريين، الخ.، الخ.؟ دون هذه المعلومات المفصلة يستحيل التحليل العلمي للمواد التي تفوق التقدير والتي تقدمها الوصايا الفلاحية. والحال، نحن الماركسيين، ينبغي لنا ان نبذل قصارى جهدنا على دراسة الوقائع التي ترتكز عليها سياستنا دراسة علمية.

وبالنظر لعدم وجود مواد افضل، تظل **خلاصة الوصايا** (هكذا سنسمي «الوصية النموذجية»)، طالما لم يتبين فيها خطأ في الوقائع، مستندا فريدا في نوعه، ينبغي، واكرر قولي، ان يكون دائما في حوزة كل عضو من اعضاء حزبنا.

ان القسم الاول من خلاصة الوصايا مكرس للموضوعات السياسية العامة، لمطالب الديموقراطية السياسية؛ والقسم الثاني مكرس لمسألة الارض. (ونأمل ان يضع سوفييت نواب الفلاحين في عامة روسيا او اية هيئة اخرى، خلاصة وصايا وقرارات الفلاحين حول الحرب). لن نتناول المسألة الاولى الآن بالتفصيل انما سنقصر بحثنا على فقرتين منها. فالفقرة السادسة تنص على انتخاب جميع الموظفين، وتنص الفقرة الحادية عشرة على الغاء الجيش الدائم، بعد انتهاء الحرب. ان هاتين الفقرتين تجعلان من برنامج الفلاحين السياسي اقرب البرامج من برنامج الحزب البلشفي. وبالاستناد الى هاتين الفقرتين، ينبغي لنا ان نبين ونثبت بكل دعايتنا وتحريضنا، ان الزعماء المناشفة والاشتراكيين الثوريين لا يخونون الاشتراكية وحسب، بل يخونون الديموقراطية

ايضا: ففي كرونشتادت، مثلا، اقدموا، خلافا لارادة السكان، وخلافا لمبادئ الديموقراطية، وارضاء للرأسماليين، على مساندة وظيفة مفوّض **تصادق** عليه الحكومة اي وظيفة ليست انتخابية صرف؛ وخلافا للمبادئ الديموقراطية، يعمد الزعماء المناشفة والاشتراكيون-الثوريون في مجالس الدوما في احياء بتروغراد وفي غيرها من الادارات المحلية المستقلة ذاتيا، الى النضال ضد المطلب البلشفي القائل بالشروع دون ابطاء في تنظيم ميليشيا عمالية وبالانتقال فيما بعد الى الميليشيا الشعبية.

ان مطالب الفلاحين المتعلقة بالارض تتقوّم اولا، وفقا لخلاصة الوصايا، في الغاء كل شكل للملكية الخاصة للارض دون اي تعويض، بما في ذلك ملكية الفلاحين؛ في تسليم الدولة او المشاعات الاراضي التي تقوم فيها استثمارات زراعية عالية المستوى؛ في مصادرة الماشية والعتاد في الاراضي المصادرة (باستثناء ماشية وعتاد الفلاحين ذوى الحصص الصغيرة من الاراضي)، وتسليم هذه الماشية وهذا العتاد للدولة او للمشاعات؛ في منع العمل المأجور؛ في توزيع الاراضي بالتساوي بين الشغيلة مع اعادة توزيعها دوريا، الخ.. ان الفلاحين يطالبون باتخاذ تدابير انتقالية، حتى انعقاد الجمعية التأسيسية، قوامها العمل **فورا** على سنّ قوانين تمنع شراء الاراضي وبيعها، والغاء القوانين التي تتيح لاعضاء المشاعات الخروج منها، وحصولهم على حصص كاملة غير متفرقة، الخ. وسنّ القوانين حول حماية الغابات واماكن صيد الاسماك وما شابهها من المرافق، وكذلك الغاء عقود الايجار الطويلة الأمد، واعادة النظر بالعقود القصيرة الأمد، الخ..

حسب المرء ان يفكر قليلا بهذه المطالب لكي يستشف ان من المستحيل اطلاقا تحقيقها **بالتحالف** مع الرأسماليين، بدون

قطع كل صلة معهم نهائيا، بدون نضال حاسم لا هوادة فيه ضد الطبقة الرأسمالية، بدون دك سيطرتها.

ولذا فان الاشتراكيين-الثوريين يخدعون انفسهم ويخدعون الفلاحين حين يقبلون وينشرون الفكرة القائلة ان هذه التحويلات، ان **مثل هذه** التحويلات ممكنة دون دك سيطرة الرأسماليين، دون نقل كل سلطة الدولة الى البروليتاريا، دون ان يدعم الفلاحون الفقراء التدابير الثورية الحاسمة التي تتخذها البروليتاريا، المتسلمة زمام الحكم، ضد الرأسماليين. ان تكوين جناح يساري عند «الاشتراكيين-الثوريين» لأمر هام، واهميته ناجمة على وجه الدقة عن كونه يبيّن ان ادراك هذا الخداع يزداد وضوحا في صفوف هذا الحزب بالذات.

وبالفعل، ان مصادرة جميع الاراضي المشمولة بالملكية الخاصة تعني مصادرة رأسمال يبلغ مئات الملايين من الروبلات ويخص المصارف، حيث هذه الاراضي مؤمنة ومرهونة في معظم الاحيان. فهل من الممكن تنفيذ مثل هذا التدبير اذا لم تسحق الطبقة الثورية، بوسائل ثورية، مقاومة الرأسماليين؟ والمقصود هنا بخاصة الرأسمال المصرفي الاكثر تمركزا، الرأسمال المرتبط بروابط لا تحصى بأهم مراكز الاقتصاد الرأسمالي في بلد شاسع الارجاء، الرأسمال الذي لا يمكن ان تقضي عليه سوى قوة لبروليتاريا المدن لا تقل تمركزا.

لنتابع. تسليم الدولة الاستثمارات الزراعية العالية المستوى. أليس من الواضح ان «دولة» قادرة على ان تأخذ بيدها هذه الاستثمارات وتديرها في صالح الشغيلة، لا في صالح نفس هؤلاء الرأسماليين وطغمة الموظفين، لا يمكن ان تكون سوى دولة ثورية بروليتارية.

ان مصادرة مرابض تجويد نسل الخيل، وغيرها ثم مصادرة الماشية والعتاد لا تسدد فقط ضربات هائلة متوالية الى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج انما هي ايضا خطوات في طريق الاشتراكية، لأن وضع **الماشية والعتاد** «تحت تصرف الدولة او المشاعات بوجه الحصر»، يفترض ضرورة تنظيم زراعة اشتراكية كبيرة، او، على الاقل، ضرورة رقابة اشتراكية على الاستثمارات الزراعية الصغيرة الموحدة، وتنظيم اقتصادها بطريقة اشتراكية.

و«منع» العمل المأجور؟ انه لتعبير فارغ لا معنى له، وامل عقيم ينطوي على سذاجة لاواعية، ويعرب عنه مستثمرون صغار مرهقون لا يدركون ان الصناعة الرأسمالية بكليتها تتوقف عن العمل لولا الجيش الاحتياطي من الشغيلة الاجراء في الريف، وانه يستحيل «منع» العمل المأجور في الريف اذا كان مسموحا به في المدن، وان «منع» العمل المأجور ليس، في آخر التحليل، سوى خطوة في طريق الاشتراكية.

وها نحن وصلنا الى المسألة الاساسية، مسألة موقف العمال من الفلاحين.

ان الحركة العاملة الاشتراكية-الديموقراطية الجماهيرية موجودة في روسيا منذ اكثر من عشرين سنة (اذا حسبنا من الاضرابات الكبيرة عام ١٨٩٦). وخلال هذه المرحلة الطويلة التي تشمل ثورتين، نجد هذا السؤال يبرز عبر كل تاريخ روسيا السياسي: أتقود الطبقة العاملة الفلاحين الى الامام، نحو الاشتراكية، ام تجرهم البرجوازية الليبيرالية الى الوراء، نحو التصالح مع الرأسمالية؟

ان الجناح الانتهازي في الاشتراكية-الديموقراطية يحاكم ابدآ وفقا للصيغة التالية المفرطة في الذكاء: **بما** ان الاشتراكيين-

الثوريين هم برجوازيون صغار، «فاننا» ننبذ مفاهيمهم الطوبوية التافهة الضيقة الافق عن الاشتراكية **باسم** الانكار البرجوازي للاشتراكية. فاذا بهم يستعيضون بسلامة عن الماركسية بالستروفية[١٣]، وتنحط المنشفية الى دور خادم لحزب الكاديت، باذلة جهدها «للتوفيق» بين الفلاحين وبين سيطرة البرجوازية. والتعبير الاخير الصارخ عن هذا الدور، انما يتجلى في كون تسيريتيلي وسكوبيليف، يدا بيد مع تشيرنوف وافكسنتييف[١٤]، يوقعون، باسم «الديموقراطية الثورية»، على مراسيم الكاديت الرجعية، في صالح الملاكين العقاريين.

ان الاشتراكية-الديموقراطية الثورية، التي لم تتخل اطلاقا عن انتقاد اوهام الاشتراكيين-الثوريين البرجوازية والتي **لم تتكتل** معهم **اطلاقا** الا **ضد** الكاديت، تناضل على الدوام في سبيل **انتزاع** الفلاحين من نفوذ الكاديت، وتعارض المفهوم الطوبوي التافه الضيق الافق حول الاشتراكية، لا بالصلح الليبرالي مع الرأسمالية، بل بالسبيل الثوري-البروليتاري نحو الاشتراكية.

والآن، والحرب قد عجلت في مجرى الحوادث بصورة لا مثيل لها، وزادت من تفاقم ازمة الرأسمالية الى حدّ لا يصدّق، ووضعت الشعوب امام المعضلة المباشرة التالية: اما الهلاك واما السير حالا خطوات حاسمة نحو الاشتراكية، فان هوة الاختلافات بين المنشفية نصف الليبرالية وبين البلشفية الثورية-البروليتارية تبدو بوضوح وعمليا قضية عمل عشرات الملايين من الفلاحين.

توافقوا مع سيطرة الرأسمال، **اذ** «اننا» لا نزال غير ناضجين للاشتراكية، هكذا يقول المناشفة للفلاحين، واضعين، فيما يضعونه، تلك المسألة المجرّدة، مسألة «الاشتراكية» على وجه العموم، محل هذه المسألة الملموسة: هل يمكن شفاء

الجراح التي سببتها الحرب، دون السير بحزم في طريق الاشتراكية؟

توافقوا مع الرأسمالية، **اذ** ان الاشتراكيين-الثوريين هم طوبويون برجوازيون صغار، هكذا يقول المناشفة للفلاحين، بينما يساندون مع الاشتراكيين-الثوريين حكومة الكاديت...

اما الاشتراكيون-الثوريون، فانهم يؤكدون للفلاحين، قارعين صدورهم، انهم صمموا العزم على معارضة اي صلح مع الرأسماليين، وانهم لم يعتبروا الثورة الروسية فقط ثورة برجوازية، وانهم **لهذا السبب** يتكتلون **على وجه الدقة** مع الاشتراكيين-الديموقراطيين الانتهازيين ويساندون على وجه الدقة الحكومة البرجوازية... ان الاشتراكيين-الثوريين يوقعون على اية برامج فلاحية، حتى اشدها ثورية، قصد ألاّ يطبقوها، قصد ان يتركوها تنام في الادراج، قصد خداع الفلاحين بوعود باطلة مع انتهاجهم في الواقع، طوال اشهر، سياسة قوامها «التفاهم» مع الكاديت في الوزارة الائتلافية.

ان هذه الخيانة الصارخة، الملموسة، المباشرة، المحسوسة، خيانة الاشتراكيين-الثوريين لمصالح الفلاحين، تعدّل الوضع بصورة ملحوظة. وينبغي اخذ هذا التغير بعين الاعتبار. فلم يبق من الممكن الاقتصار على الدعاية كما في السابق ضد الاشتراكيين-الثوريين، كما فعلنا في مرحلة ١٩٠٢–١٩٠٣ وفي مرحلة ١٩٠٥–١٩٠٧. لم يبق من الممكن الاقتصار على فضح الاوهام البرجوازية الصغيرة في الميدان النظري، فيما يتعلق «بجعل الارض ملكية اجتماعية»، «بالتمتع المتساوي بالارض»، «بمنع العمل المأجور»، الخ..

فقد كنا حينذاك على اعتاب الثورة البرجوازية او في مرحلة ثورة برجوازية غير مكتملة، وكانت المهمة تتلخص في السير بهذه الثورة حتى اسقاط المَلَكية قبل كل شيء.

اما اليوم، فقد تم اسقاط المَلَكية. واكتملت الثورة البرجوازية اذ غدت روسيا جمهورية ديموقراطية يحكمها الكاديت، والمناشفة، والاشتراكيون-الثوريون. وفي مدى ثلاث سنوات، دفعتنا الحرب الى الامام مقدار ثلاثين سنة. فقد غرست في اوروبا العمل الالزامي العام واجبرت المشروعات على الاندماج في السنديكات. ودفعت اكثر البلدان تطورا الى براثن المجاعة وشملتها بخراب لا سابق له، واكرهتها على السير في طريق الاشتراكية.

فقط البروليتاريا وطبقة الفلاحين تستطيعان اسقاط الملكية - هكذا كان، في ذلك العهد، التحديد الرئيسي لسياستنا الطبقية. وهذا التحديد كان صحيحا. وقد اكّد فبراير ومارس (شباط وآذار) ١٩١٧ صحته مرة اخرى.

فقط البروليتاريا على رأس الفلاحين الفقراء (انصاف البروليتاريين، كما جاء في برنامجنا) تستطيع انهاء الحرب بصلح ديموقراطي، وشفاء الجراح التي سببتها الحرب، والقيام بالخطوات الاولى التي غدت **ملحة** اطلاقا ولا غنى عنها في الطريق نحو الاشتراكية: ذلك هو اليوم تحديد سياستنا الطبقية.

ومن هنا هذا الاستنتاج: ينبغي ان يتناول مركز الثقل في دعايتنا وتحريضنا ضد الاشتراكيين - الثوريين قضية خيانتهم ازاء الفلاحين. انهم لا يمثلون سواد الفلاحين الفقراء، بل يمثلون اقلية المستثمرين الميسورين. وهم لا يدفعون الفلاحين الى الاتحاد مع العمال، بل يدفعونهم الى الاتحاد مع الرأسماليين اي انهم يدفعونهم الى الخضوع للرأسماليين. وقد باعوا مصالح الشغيلة

والمستثمـَرين لقاء المناصب الوزارية «الدافئة» ولقاء التكتل مع المناشفة والكاديت.

ان التاريخ، وقد عجلته الحرب، قد تقدّم الى حد ان الصيغ القديمة قد امتلأت بمضمون جديد. فان «منع العمل المأجور» لم يكن يعني فيما مضى **الا** تعبيرا اجوف، خليقا بمثقف برجوازي صغير. اما اليوم، فقد نفحت الحياة معنى جديدا في هذه الكلمات: فان ملايين من الفلاحين الفقراء قد اكدوا في الوصايا ال ٢٤٢ انهم يطمحون الى الغاء العمل المأجور، ولكنهم لا يعرفون كيف يبلغون هذا الهدف. اما نحن، فاننا نعرف. اننا نعرف ان ذلك يتم بالتحالف مع العمال فقط، وتحت قيادتهم، وضد الرأسماليين، لا «بالتفاهم» مع الرأسماليين.

على هذا النحو ينبغي ان يتعدّل اليوم جهدنا الرئيسي في حقل الدعاية والتحريض ضد الاشتراكيين-الثوريين، والطابع الاساسي لخطاباتنا الموجهة الى الفلاحين.

ان الحزب الاشتراكي-الثوري قد خانكم، ايها الرفاق الفلاحون. لقد خان الاكواخ وانضم الى القصور، ان لم تكن قصور الملك، فقصور الكاديت على الاقل، حيث يشترك هؤلاء الاعداء للثورة، ولا سيما للثورة الفلاحية، في حكومة واحدة مع تشيرنوف وبيشيخونوف وافكسنتييف واضرابهم.

فقط البروليتاريا الثورية، فقط الحزب البلشفي – الطليعة التي تلم شملها – قادر على ان ينفذ **فعلا** برنامج الفلاحين الفقراء المعروض في الوصايا ال ٢٤٢. لأن البروليتاريا الثورية تتبع **حقا** السبيل الوحيد الصحيح الذي يؤدي الى الغاء العمل المأجور، سبيل اسقاط الرأسمالية، لا السبيل الذي يهدف الى تحريم، الى «منع» تشغيل العامل الأجير. ان البروليتاريا الثورية تسير فعلا

نحو مصادرة الاراضي والعتاد والمشروعات الزراعية الممكننة، نحو كل ما يرغب فيه الفلاحون وما **لا يستطيع** الاشتراكيون-الثوريون تحقيقه لهم.

اليكم باي روح ينبغي ان يعدّل العامل الطابع الاساسي للخطابات التي يوجهها للفلاح. نحن العمال، نستطيع ان نعطيكم وسنعطيكم كل ما يرغب فيه الفلاحون الفقراء ويبحثون عنه دون ان يعرفوا في معظم الاحيان اين يبحثون عنه ولا كيف يبحثون عنه. نحن العمال، ندافع عن مصالحنا **ضد الرأسماليين** فندافع في الوقت نفسه عن مصالح الاغلبية الساحقة من الفلاحين، بينما الاشتراكيون-الثوريون يخونون هذه المصالح بتحالفهم مع الرأسماليين.

* * *

ونذكّر القارئ بما قاله انجلس بصدد مسألة الفلاحين، قبل وفاته بقليل. لقد اوضح ان الاشتراكيين لا ينوون ابدا مصادرة املاك الفلاحين الصغار وانه لا يمكن اقناع الفلاحين الصغار بتفوق الزراعة الاشتراكية الممكننة الا **بقوة المثال.**

ومثل هذه المسألة على وجه الدقة تضع الحرب اليوم عمليا امام روسيا. فالعتاد الزراعي ينقصنا. ولذا ينبغي مصادرته و«عدم تقسيم» الاستثمارات العالية المستوى.

وهذا ما أخذ يدركه الفلاحون. وقد دفعتهم الحاجة والحرب الى ادراكه. وبالفعل، يستحيل الحصول على عتاد زراعي. ولذا ينبغي العناية بالعتاد الموجود. والحال، ان الاستثمارة الضخمة تتيح توفير الجهود باستخدامها العتاد، كما تتيح توفير اشياء كثيرة اخرى.

ان الفلاحين يريدون الاحتفاظ باستثماراتهم الصغيرة، ووضع معدلات متساوية وتجديدها بصورة دورية... حسنا! فما من اشتراكي سليم التفكير ينفصل لهذا السبب عن الفلاحين الفقراء. فاذا صودرت الاراضي، فهذا يعني ان سيطرة المصارف ستتزعزع؛ واذا صودر العتاد، فهذا يعني ان سيطرة الرأسمال ستتزعزع، **واذا بسطت البروليتاريا سيطرتها في المركز**، وانتقلت السلطة السياسية اليها، جاء الباقي **من تلقاء نفسه**، «بقوة المثال»، واوحى به النشاط العملي.

ان الامر الرئيسي هو انتقال السلطة السياسية الى البروليتاريا. وحينذاك **يغدو ممكن التحقيق** كلّ ما في برنامج الوصايا الـ٢٤٢ من جوهري، واساسي، وجذري. ولكن باية تعديلات؟ ان المستقبل سيكشف ذلك. وتلك مسألة ثانوية. فنحن لسنا عقائديين جامدين متحجرين. ان نظريتنا ليست عقيدة جامدة، بل مرشد للعمل.

نحن لا ندّعي بان ماركس او الماركسيين يعرفون طريق الاشتراكية بكل مظاهره الملموسة. فان مثل هذا الادعاء اخرق. اننا نعرف الى اين يقود هذا الطريق واية قوى طبقية تقود اليه؛ اما الاشياء العملية والملموسة، فان **تجربة الملايين** من الناس ستبينها، حين يشرع هؤلاء بالعمل.

ثقوا بالعمال، ايها الرفاق الفلاحون، افسخوا تحالفكم مع الرأسماليين! فقط التحالف الوثيق مع العمال سيتيح لكم ان تطبقوا فعلا برنامج الوصايا الـ٢٤٢. فبالتحالف مع الرأسماليين وبالسير تحت قيادة الاشتراكيين-الثوريين، لن تتمكنوا ابدا من القيام **باي** عمل حاسم، ثابت، لا مردّ له، بروح هذا البرنامج.

ولكنكم، اذا تحالفتم مع عمال المدن، **وشرعتم** بتحقيق برنامج الوصايا الـ٢٤٢، في غمار نضال لا هوادة فيه ضد الرأسمال،

أولانا العالم بأسره تأييده، منحه اياكم واياتا، وكان انتصار برنامجكم اكيدا، لا بشكله الحالي، بل بمضمونه. وحينذاك ستدق الساعة الاخيرة لسيطرة الرأسمال ولعبودية العمل المأجور، ويبدأ عهد الاشتراكية، عهد السلام، عهد الشغيلة.

«رابوتشي» («العامل»)، العدد ٦، ١١ سبتمبر- ايلول (٢٩ اغسطس- آب) ١٩١٧ التوقيع: ن. لينين

المجلد ٢٥، ص‌ص ٢٥٣-٢٦٠

خدعة جديدة للفلاحين من قبل حزب الاشتراكيين-الثوريين

اعلن حزب الاشتراكيين-الثوريين بصورة احتفالية وعلى رؤوس الاشهاد في جريدته الرئيسية «ديلو نارودا» («قضية الشعب») بتاريخ ١٨ و١٩ تشرين الاول (اكتوبر)، ان مشروع القانون الزراعي الجديد الذي تقدم به وزير الزراعة هو «خطوة كبرى نحو تحقيق برنامج الحزب الزراعي» وان «لجنة الحزب المركزية تقترح بالحاح على جميع منظمات الحزب القيام بحملة تحريض حازمة في صالح مشروع القانون، وترويجه بين الجماهير».

الا ان مشروع القانون هذا الذي تقدم به س. ل. ماسلوف، عضو حزب الاشتراكيين-الثوريين والذي نشرته «ديلو نارودا» باقسامه الرئيسية انما هو **خدعة للفلاحين**. ان حزب الاشتراكيين-الثوريين قد خدع الفلاحين: فقد انزلق من مشروعه الزراعي الى برنامج الملاكين، برنامج الكاديت الذي ينص على «التقدير العادل» وصيانة الملكية العقارية للارض. وتعهد حزب الاشتراكيين-الثوريين على رؤوس الاشهاد وبشكل احتفالي في مؤتمراته في عهد الثورة الروسية الاولى (عام ١٩٠٥) والثانية (عام ١٩١٧) بدعم مطلب الفلاحين القائل **بمصادرة** اراضي كبار الملاكين، اي بانتقالها الى الفلاحين **مجانا**. اما في المشروع الحالي الذي تقدم به السيد س. ل. ماسلوف فان الملكية العقارية للارض لا تبقى وحسب، بل حتى مدفوعات الفلاحين عن الاراضي «المؤجرة»، حسب التقدير «العادل»، **تعود الى كبار الملاكين.**

ان مشروع القانون هذا الذي تقدم به السيد س. ل. ماسلوف انما هو خيانة تامة للفلاحين من قبل حزب الاشتراكيين-الثوريين، وانتقال تام من قبل هذا الحزب الى الاخلاص للملاكين العقاريين. فيجب بذل جميع القوى وبذل جميع الجهود بغية نشر ادراك هذه الحقيقة على اوسع نطاق ممكن بين الفلاحين.

وقد نشرت «ديلو نارودا» الصادرة في ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) البنود ٢٥-٤٠ من مشروع س. ل. ماسلوف. واليكم الاساسي والأهم في هذا المشروع:

١ - **ليست جميع** اراضي الملاكين العقاريين تدخل في «صندوق التأجير الموقت» المشكل.

٢ - ان ادخال اراضي الملاكين العقاريين في هذا الصندوق تقوم به **لجان زراعية** مؤلفة بموجب قانون حكومة الامير لفوف **المؤلفة من الملاكين العقاريين**، الصادر بتاريخ ٢١ نيسان (ابريل) ١٩١٧.

٣ - بدل الايجار المترتب على الفلاحين عن اراضي الملاكين العقاريين هذه تقرره اللجان الزراعية «وفقا للدخل الصافي»، ويعود، بعد حسم المدفوعات، الى «المالك المعني» **اي الى الملاك العقاري.**

هذه خدعة مثلثة للفلاحين من جانب الاشتراكيين-الثوريين ولهذا يجب التوقف بمزيد من التفصيل عند كل من هذه النقاط الثلاث.

لقد نشرت «ازفستيا (انباء) سوفييت نواب الفلاحين في عامة روسيا» في العدد ٨٨ الصادر بتاريخ ١٩ آب (اغسطس) «الوصية النموذجية الموضوعة على اساس الوصايا الـ٢٤٢ التي جاء بها نواب القاعدة الى المؤتمر الاول لسوفييتات نواب الفلاحين في عامة روسيا، المنعقد في بتروغراد عام ١٩١٧».

هذه الخلاصة عن الوصايا اﻟ٢٤٢، التي وضعها المنتخبون عن الانحاء الفلاحية، انما هي **خير** مادة من اجل معرفة **ما يريده الفلاحون**. وهذه الخلاصة عن الوصايا تبرهن بجلاء تام على ان مشروع س. ل. ماسلوف وحزب الاشتراكيين-الثوريين يخدعان الفلاحين.

فان الفلاحين يطالبون بالغاء حق الملكية الخاصة للارض؛ بتحويل **جميع** الاراضي ذات الملكية الخاصة وخلافها الى ملك الشعب بأسره مجانا؛ بتحويل الاراضي التي تشتمل على استثمارات عالية المستوى (بساتين ومزارع وخلافها) الى «اراض نموذجية» ووضعها تحت «تصرف الدولة والمشاعات للتمتع بها بلا منازع»؛ بمصادرة «**جميع** ادوات العمل، الاعتدة منها والماشية»، الخ..

هكذا وردت مطالب الفلاحين دقيقة وواضحة على اساس الوصايا اﻟ٢٤٢ المحلية التي تقدم بها الفلاحون انفسهم.

اما حزب الاشتراكيين-الثوريين الذي دخل في «ائتلاف» (اي في تحالف او في اتفاق) مع البرجوازية (الرأسماليين) والملاكين، والذي يشترك في حكومة الرأسماليين والملاكين، فقد وضع الآن، بدلا عن ذلك، مشروعا **لا يقضي على ملكية الملاكين العقاريين**، بل ينقل **قسما فقط** من اراضي هؤلاء الملاكين الى **صندوق التأجير الموقت**!!

ان صندوق التاجير **لا** يمكن، بموجب هذا المشروع، ان يشمل البساتين والمزارع والمساحات المبذورة بالشمندر وخلافها! ان صندوق التأجير **لا** يمكن ان يشمل الاراضي الضرورية «من اجل تلبية حاجات المالك بالذات، وعائلته ومستخدميه وعماله، وكذلك من اجل ما يلزم لتربية الماشية الموجودة»!!

وهذا يعني ان الملاك العقاري الغني الذي يملك مصنعا للسكر

الشمندري او مصنعا للبطاطا، او مصانع للزبدة او مطاحن او بساتين ومزارع، ومئات من رؤوس المواشي والذي يعمل من اجله عشرات المستخدمين والعمال انما تبقى له **استثمارة كبيرة ناهيك بانها استثمارة رأسمالية.** اليكم باي وقاحة وقلة حياء خدع حزب الاشتراكيين-الثوريين، الفلاحين!

ان ادراج اراضي الملاكين العقاريين او «ذات الملكية الخاصة» كما يقول المشروع، في صندوق التأجير انما تقوم به **اللجان الزراعية** المؤلفة بموجب قانون ٢١ نيسان (ابريل) ١٩١٧ من قبل حكومة **الامير لفوف** وشركاه **الملاكية**، من قبل حكومة ميليوكوف وغوتشكوف، حكومة الاستعماريين ونهابي الجماهير الشعبية، الحكومة التي حطمها العمال والجنود في بتروغراد بحركة ٢٠-٢١ نيسان (ابريل)، اي منذ نصف سنة بالضبط.

ومفهوم ان قانون هذه الحكومة الملاكية بشأن اللجان الزراعية ابعد من ان يكون قانونا ديموقراطيا (شعبيا). بل بالعكس، ففي هذا القانون جملة كاملة من التراجعات عن الديموقراطية تثير الغضب. مثلا، البند الحادي عشر من هذا القانون يمنح «اللجنة الزراعية في المحافظة حق تعليق قرارات لجان الاقضية والنواحي حتى صدور القرار النهائي من اللجنة الزراعية الرئيسية». اما اللجان، فانها، بموجب هذا القانون الملاكي المكتوب احتيالا، مؤلفة على نحو بحيث تكون لجنة الناحية اقل ديموقراطية من لجنة القضاء، ولجنة المحافظة اقل ديموقراطية من لجنة الناحية، واللجنة الرئيسية اقل ديموقراطية من لجنة المحافظة!

ان اللجنة الزراعية في القضاء ينتخبها بكليتها سكان القضاء. اما لجنة الناحية فتضم، بموجب القانون، مثلا، حاكم الصلح و٥ اعضاء من «اللجان التنفيذة الموقتة» (حتى تنظيم الادارة الذاتية

الجديدة). ولجنة الناحية لا تضم محكمة الدائرة وحاكم الصلح وحسب، بل تضم كذلك ممثلا عن الوزارة يعينه الوزير، الخ.. اما اللجنة الزراعية الرئيسية، فتضم ٢٧ عضوا «بناء على دعوة من الحكومة الموقتة»! وهي تضم ممثلا واحدا عن كل من الاحزاب السياسية الاحد عشر، مع العلم ان الاغلبية (٦ من ١١) معطاة **للكاديت والواقفين الى يمينهم.** طيب، أليس هذا احتيالا من لفوف وشنغاريف (هما وقعا القانون) واصدقائهما؟ أليس هذا سخرا من الديموقراطية في صالح الملاكين العقاريين؟

ترى، ألا يؤكد هذا كليا تصريحات البلاشفة غير مرة بان **سوفييتات نواب الفلاحين** الذين ينتخبهم **جمهور الشغيلة** والذين يمكنه ان يستبدلهم في اي وقت كان هي وحدها التي تستطيع ان تعبر التعبير الصحيح عن ارادة الفلاحين وتطبقها في الحياة؟

ان الاشتراكيين-الثوريين الذين نالوا الاغلبية في اللجنة التنفيذية لسوفييتات نواب الفلاحين في عامة روسيا بفضل ثقة الفلاحين غير الواعية، قد **خانوا** الفلاحين، **خانوا** سوفييتات الفلاحين، **وانتقلوا الى جانب الملاكين العقاريين** وسلّموا بقانون الملاك العقاري الامير لفوف بشأن اللجان الزراعية. هاكم خدعة الاشتراكيين-الثوريين الثانية للفلاحين.

ولذا ينبغي لنا نحن، حزب العمال، ان نعود ونؤكد بالحاح اكبر مطلب للبلاشفة: كل السلطة في القرية لسوفييتات نواب الفلاحين ونواب العمال الزراعيين!

ان الوصايا الفلاحية تطالب بالمصادرة، بانتزاع اراضي الملاكين العقاريين **دون تعويض**، بمصادرة مرابض تجويد نسل الخيل والمؤسسات الخاصة لتربية الماشية الاصيلة والطيور الداجنة، واحالة الاستثمارات العالية المستوى الى ملكية الدولة،

ومصادرة جميع المواشي والاعتدة الموجودة في حوزة الملاكين العقاريين.

وعوضا عن هذا، يتحف مشروع الوزير الاشتراكي-الثوري الفلاحين **بالحفاظ على بدلات الايجار** التي تذهب، كما في السابق، الى جيوب الملاكين العقاريين!

ينص البند ٣٣ من المشروع الاشتراكي-الثـوري: «يدفع بدل الايجار الى اللجان التي» (بعد تحويل المدفوعات الى الخزينة وخلافه) «تحيل المتبقي الى المالك المعني».

هكذا «الاشتراكيـون-الثوريون»، الذين يخدعون الفلاحين بوعود خلابة، قدموا للفلاحين مشروعا زراعيا **ملاكيا-كاديتيا!!**

وهذا أكمل خداع للفلاحين.

وهنا لم يبق شيء على الاطلاق من مطالب الفلاحين بشأن المصادرة. هذه ليست مصادرة لاراضي الملاكين العقاريين، بل **توطيد** لهذه الملكية من قبل حكومة «جمهورية» **تؤمن** للملاكين العقاريين **الاحتفاظ** سواء بالعتاد والماشية ام بالارض من اجل اعالة «المستخدمين والعمال» ام بالارض «المعدة» (حسبنا فقط كلمة «المعدة»!!) «من قبل المالك لأجل مبذورات الشمندر السكري وغيره من النباتات التكنيكية»، ام **المدفوعات** عن كل بقية الارض المحالة الى صندوق التأجير. ان اللجان الزراعية تتحول الى **جابيات لبدلات الايجار** من اجل السادة النبلاء ملاكي الاراضي!!

ان الملكية العقارية لا يقضي عليها الاشتراكيون-الثوريون بل يوطدونها. وان انتقالهم الى جانب الملاكين العقاريين وخيانتهم للفلاحين يبدوان الآن بوضوح ما بعده وضوح.

لا يجوز للمرء ان ينخدع بالكاديت الخبثاء، هؤلاء الاصدقاء المخلصين للرأسماليين والملاكين العقاريين. فان الكاديت يتظاهرون

بـان مشروع الاشتراكيين-الثوريين «ثوري» فوق العـادة، وقد اثيرت الضجة في جميع الجرائد البرجوازية **ضد** المشروع، وفي جميعها مقالات عن «مقاومة» الوزراء البرجوازيين (وخدمهم المباشرين، بالطبع، امثال كيرنسكي) لمشروع القانون «الرهيب» هذا. كل هذا مهزلة ولعب وطلب تاجر يساوم ويرى ميوعة الاشتراكيين-الثوريين ويأمـل في كسب المزيـد. امـا في الواقع فان مشروع س. ل. ماسلوف هو مشروع **«ملاكي عقاري»** مكتوب **من اجل** الاتفاق مع الملاكين العقاريين، **من اجل** انقاذهم.

واذا كانت «ديلو نارودا» تسمي هذا المشروع في عدديها المذكورين «مشروع قانون بارز عن الارض يبدأ(!) باصلاح عظيم (!!) لاضفاء الصفة الاجتماعية على ملكية الارض (!!!)»، فان هذه شعوذة خالصة ولا اخلص. فان المشروع لا يتضمن اقل سمة من سمات «اضفاء الصفة الاجتماعية» (عدا المساعدة «الاجتماعية» المقدمة للملاك العقاري من اجل الحصول بكل تأكيد على بدل الايجار) ولا يتضمن اي شيء «ثوري-ديموقراطي» على الاطلاق، ولا يتضمن على العموم اي شيء عدا «اصلاحات» من الطراز الايرلندي[١٥] مألوفة في **الاصلاحـات البرجوازيـة الاوروبية.**

ونكرر ان هذا مشروع **من اجل** انقاذ الملاكين العقاريين، **من اجل** «تهدئة» الانتفاضة الفلاحية الناشئة، عن طريق تنازلات زهيدة تصون الرئيسي للملاكين العقاريين.

ان تقديم الاشتراكيين-الثوريين مشروعا مخزيا كهذا في الحكومة هو توضيح جلي لذلك النفاق الذي لم يسمع به من قبل والذي يتهمون به البلاشفة في «اخفاق» الجمعية التأسيسية بتقديمهم مخططات نقل السلطة الى السوفييتات. «بقي ٤٠ يوما

فقط لانعقاد الجمعية التأسيسية» – هكذا يصبح الكاديت والرأسماليون والملاكون العقاريون والمناشفة والاشتراكيون-الثوريون برياء ونفاق! وتحت ستار الضجة يحملون الى الحكومة مشروع قانون هائل عن الارض **يخدع** الفلاحين، **ويستعبدهم** للملاكين العقاريين، **ويوطد** الملكية العقارية للارض.

عندما ينبغي دعم الملاكين العقاريين ضد الانتفاضة الفلاحية المتنامية، آنذاك «**يمكن**» سحب مشروع قانون هائل سواء أقبل ٤٠ يوما من انعقاد الجمعية التأسيسية ام قبل ٣٠ يوما من انعقادها.

اما عندما يتناول الكلام انتقال السلطة كلها الى السوفييتات **من اجل** نقل **جميع** الاراضي الى الفلاحين، من اجل القضاء **فورا** على الملكية الاقطاعية للارض، من اجل عرض صلح عادل **على الفور**، عند ذاك يشرع الكاديت والرأسماليون الملاكون العقاريون والمناشفة والاشتراكيون-الثوريون يزعقون وينبحون بصوت واحد ضد البلاشفة.

فليعرف الفلاحون اذن كيف خدعهم حزب الاشتراكيين-الثوريين، كيف خانهم في صالح الملاكين العقاريين.

فليعرف الفلاحون ان حزب العمال وحده، ان البلاشفة وحدهم يقفون الى النهاية **ضد** الرأسماليين، **ضد** الملاكين العقاريين، ويدافعون الى النهاية عن مصالح الفلاحين **الفقراء وجميع** الشغيلة.

كتب في ٢٠ تشرين الاول – اكتوبر (٢ تشرين الثاني – نوفمبر) ١٩١٧.
صدر في ٦ تشرين الثاني – نوفمبر (٢٤ تشرين الاول – اكتوبر) ١٩١٧ في جريدة «رابوتشي بوت» («طريق العمال»)، العدد ٤٤.
التوقيع: ن. لينين.

المجلد ٢٦، ص‌ص ١٩٧-٢٠٢

تقرير عن الارض
القي في المؤتمر الثاني
لسوفييتات نواب العمال والجنود في
عامة روسيا بتاريخ ٢٦ اكتوبر – تشرين الاول
(٨ نوفمبر – تشرين الثاني) ١٩١٧

اننا نعتبر ان الثورة قد بينت واثبتت الى اي حد من المهم وضع مسألة الارض بوضوح. ان شنّ الانتفاضة المسلحة، والثورة الثانية، ثورة اكتوبر، يدل بجلاء على انه ينبغي تسليم الارض للفلاحين. ان الحكومة التي أُسقطت والحزبين التوفيقيين، حزب المناشفة وحزب الاشتراكيين-الثوريين، قد ارتكبت جريمة حين ارجأت حل المعضلة الزراعية متذرعة بشتى الحجج؛ وعلى هذا النحو قادت البلاد الى الخراب والى انتفاضة الفلاحين. وما تزعمه عن المذابح والفوضى في الارياف، انما هو مزاعم نكراء وكذب سافل. فاين ومتى ادّت التدابير المعقولة الى المذابح والفوضى؟ فلو ان الحكومة تصرّفت تصرفا معقولا، ولو ان التدابير التي اتخذتها كانت منطبقة على حاجات الفلاحين الفقراء، فهل كان حدث اي غليان بين جماهير الفلاحين؟ والحال، ان جميع التدابير الحكومية التي أيّدها سوفييتا افكسنتييف ودان[١٦] كانت موجهة ضد الفلاحين ودفعتهم الى الانتفاض.

وبعدما استثارت الحكومة الانتفاضة، اخذت تولول بشأن المذابح والفوضى التي سببتها هي. وكانت تريد قمع الانتفاضة بالحديد والدم، ولكن انتفاضة الجنود والبحارة والعمال الثوريين المسلحة كنّستها هي. فينبغي على حكومة ثورة العمال والفلاحين ان تحلّ مسألة الارض قبل كل شيء، الامر الذي يهدّئ ويرضي

جماهير الفلاحين الفقراء التي لا عدّ لها. وسأتلو عليكم الآن مواد المرسوم الذي يترتب على حكومتكم، حكومة السوفييتات، ان تقرّه. واحدى مواد هذا المرسوم تنص على وصية للجان الزراعية، وقد صيغت هذه الوصية على اساس الوصايا الـ٢٤٢ لسوفييتات نواب الفلاحين المحلية.

مرسوم الارض

١ ـ تلغى ملكية الملاكين العقاريين فورا دون اي تعويض.

٢ ـ توضع املاك الملاكين العقاريين وكذلك جميع اراضي العائلة القيصرية والاديرة والكنيسة، مع كل ماشيتها وعتادها، ومع ابنيتها ومرافقها، تحت تصرف اللجان الزراعية في النواحي، وسوفييتات نواب الفلاحين في الاقضية، الى ان تبتّ الجمعية التأسيسية بالمسألة.

٣ ـ يعلن كل اتلاف في الاملاك المصادرة التي غدت منذ الآن ملكا للشعب بأسره، جريمة فادحة تعاقب عليها المحكمة الثورية. تتخذ سوفييتات نواب الفلاحين في الاقضية جميع التدابير الضرورية من اجل التقيد بنظام صارم لدن مصادرة املاك الملاكين العقاريين، من اجل تحديد مساحة الاراضي الواجب مصادرتها وتعيينها بدقة، من اجل وضع جردة دقيقة بجميع الاملاك المصادرة وتأمين الحراسة الثورية الصارمة على جميع ما ينتقل الى الشعب من استثمارات زراعية، وابنية وعتاد، وماشية، ومؤن، وغيرها.

٤ ـ ان الوصية الفلاحية الوارد نصها ادناه، والتي وضعتها هيئة تحرير صحيفة «انباء سوفييت نوات الفلاحين في عامة

روسيا» بناء على الوصايا الـ٢٤٢ من سوفييتات نواب الفلاحين المحلية، والتي نشرتها الصحيفة المذكورة في عددها رقم ٨٨ (بتروغراد، العدد رقم ٨٨، ١٩ اغسطس (آب) ١٩١٧)، ينبغي استخدامها كمرشد لانجاز التحويلات الزراعية الكبيرة، الى ان تبتّ الجمعية التأسيسية بالمسألة بصورة نهائية.

الوصية الفلاحية بصدد الارض

«ان الجمعية التأسيسية التي تمثل الشعب بأسره هي وحدها التي تستطيع حل المسألة الزراعية بكل مداها.

واعدل حل للمسألة الزراعية، ينبغي ان يكون الحل التالي:

١ – **يلغى الى الأبد حق الملكية الخاصة للارض.** ولا يمكن بيع الارض وشراؤها، ولا تأجيرها او رهنها، ولا التنازل عنها للغير باي شكل آخر.

تؤخذ جميع الاراضي **دون اي تعويض – اراضي الدولة، والعائلة القيصرية، والتاج، والاديرة، والكنائس، والمخصصات[17]، واوقاف النبلاء، والاملاك الخاصة، والمشاعات، والفلاحين، الخ.** – وتصبح ملكا وطنيا وتعطى من اجل التمتع بها لجميع الذين يحرثونها.

ولا يعترف للاشخاص الذين تضرروا بفعل هذا الانقلاب في نظام الملكية باي حق غير حق الافادة من معونة المجتمع خلال الفترة الضرورية لهم لكي يكيفوا انفسهم على اوضاع الحياة الجديدة.

٢ – جميع ثروات باطن الارض، من فلزات معدنية، وبترول، وفحم، وملح، وغير ذلك، وكذلك الغابات والمياه ذات الاهمية الوطنية، تنتقل الى حوزة الدولة، وتغدو تحت تصرفها وحدها بلا منازع. ان التمتع بجميع مجاري المياه الصغيرة، والبحيرات الصغيرة، والاحراج الصغيرة، وغير ذلك، ينتقل الى المشاعات، شرط ان تؤمن ادارتها هيئات الادارة الذاتية المحلية.

٣ – **لا توزع** الاراضي التي تشتمل على استثمارات **عالية المستوى**، من بساتين، ومزارع، ومشاتل، ومشاتل لتطعيم الاغراس، ومنابت مدفأة،

وغير ذلك، **بل تحول الى استثمارات نموذجية**، وتبعا لمساحتها واهميتها، توضع تحت تصرف **الدولة** او تحت تصرف **المشاعات** للتمتع بها بلا منازع.

الاراضي الملاصقة للبيوت، في المدن والارياف، مع بساتينها ومنابت خضراواتها، تترك لواضعي ايديهم عليها الحاليين للتمتع بها. يحدد القانون مساحة هذه الاراضي والضريبة الواجب دفعها من اجل التمتع بها.

٤ ــ تصادر مرابض تجويد نسل الخيل ومؤسسات تربية الماشية الاصيلة والطيور الداجنة، وغير ذلك، التي تملكها الدولة والافراد، وتحول الى ملكية وطنية، وتسلم، تبعا لحجمها واهميتها، اما الى الدولة واما الى المشاعات، من اجل التمتع بها بلا منازع.

اما مسألة التعويض، فينبغي على الجمعية التأسيسية ان تحلها.

٥ ــ تنتقل كل الماشية والعتاد في الاراضي المصادرة، دون اي تعويض، وتبعا لحجمها واهميتها، اما الى الدولة واما الى المشاعات من اجل التمتع بها بلا منازع.

لا يخضع للمصادرة ما يخص صغار الزراع من ماشية وعتاد.

٦ ــ جميع مواطني الدولة الروسية (دون تمييز في الجنس)، ممن يرغبون في حراثة الارض بأنفسهم، مع عائلاتهم او متجمعين في جمعيات، لهم الحق في التمتع بالارض، ولكن فقط طالما هم قادرون على زراعتها. العمل المأجور ممنوع.

اذا اصيب احد افراد المشاعة بالعجز خلال سنتين، تتعهد المشاعة باسداء المعونة له، خلال هذه الفترة، وذلك بزراعة الارض بصورة جماعية، الى ان يستعيد قدرته على العمل.

اما الزراع الذين فقدوا نهائيا القدرة على حراثة الارض، بسبب الشيخوخة او العجز، فانهم يفقدون حق التمتع بالارض، ولكنهم عوضا عن ذلك، يتلقون معاشا تقاعديا من الدولة.

٧ ــ ينبغي ان يكون التمتع بالارض متساويا، اي ان يصار الى توزيع الارض بين الشغيلة على اساس الاوضاع المحلية، وتبعا لمعدل العمل او الاستهلاك.

وينبغي ان تكون اشكال التمتع بالارض حرة تماما؛ بشكل عائلات، او مزارع، او مشاعات، او ارتيلات، كما تقرر ذلك الضيع والقرى.

٨ ـ تحول جميع الاراضي بعد مصادرتها الى صندوق اراضي الشعب باسره. والادارات الذاتية المحلية والمركزية، ابتداء من ادارات القرى والمدن المنظمة بصورة ديموقراطية، دون اي تقسيم الى فئات اجتماعية، حتى المؤسسات المنطقية المركزية، هي التي تؤمن توزيع الارض على الشغيلة.

ويخضع صندوق الاراضي لتوزيعات دورية، بقدر ما ينمو عدد السكان وبقدر ما يتحقق من تقدم في الاقتصاد الزراعي من حيث المردود واساليب الزراعة.

في حال تعديل حدود قطع الاراضي، تظل النواة الاصلية لقطعة الارض المعنية، على حالها، دون اي مساس بها.

تعود اراضي الاعضاء النازحين الى صندوق الاراضي؛ ويتمتع اقارب الاعضاء النازحين والاشخاص الذين يعينونهم بحق الافضلية على قطع الارض هذه.

ينبغي التعويض عن قيمة الاسمدة واعمال التحسين (التحسينات الاساسية) الموظفة في الارض، حال عدم الافادة منها، عند عودة الارض الى صندوق الاراضي.

اذا كان صندوق الاراضي الموجود في بعض الاماكن لا يكفي لسد حاجات جميع السكان المحليين، فينقل فائض السكان الى اراض اخرى.

تأخذ الدولة على عاتقها تنظيم هذا الانتقال وكذلك نفقاته، وتقديم الماشية والعتاد، الخ..

يجري الانتقال على النحو التالي: اولا الفلاحون الذين لا ارض عندهم ويرغبون في النزوح؛ ثم افراد المشاعة الفاسدون، والفارون وغيرهم؛ واخيرا، بالقرعة او بالاتفاق».

ان مضمون هذه الوصية الذي يعبّر عن الارادة المطلقة لدى اغلبية الفلاحين الواعين في عموم روسيا، انما نعلنه، حتى

انعقاد الجمعية التأسيسية، قانونا موقتا يصار الى تطبيقه فورا قدر الامكان كما يصار الى تطبيق بعض اقسامه حسب التدريج الضروري الذي ستقره سوفييتات نواب الفلاحين في الاقضية.

٥ ـ لا تصادر اراضي الفلاحين البسطاء والقوزاق البسطاء.

هنا ترتفع اصوات قائلة ان الاشتراكيين-الثوريين هم الذين وضعوا صيغة المرسوم نفسه وصيغة الوصية. حسنا. فليس المهم من ذا الذي وضع الصيغة. ولكن، لما كنا حكومة ديموقراطية، فاننا لا نستطيع ان نتجاهل قرار الجماهير الشعبية العميقة، حتى ولو كنا غير موافقين عليه. ففي تآر الحياة، سيدرك الفلاحون بأنفسهم اين هي الحقيقة، عندما يطبقون عمليا هذا القرار، عندما يحققونه في مطارحهم. بل حتى اذا استمر الفلاحون على السير وراء الاشتراكيين-الثوريين، واعطوا هذا الحزب الاكثرية في الجمعية التأسيسية، فاننا سنقول ايضا: حسنا. ان الحياة هي خير معلّم؛ وستبيّن من هو على حق. ليعمل الفلاحون على حل المسألة من احد طرفيها؛ فسنعمل مثلهم على حلها من الطرف الآخر. ان الحياة ستضطرنا الى التقارب في تيآر الابداع الثوري المشترك، في صياغة اشكال جديدة للدولة. ينبغي لنا ان نتبع الحياة؛ ينبغي لنا ان نترك مجال الحرية مفتوحا على مصراعيه امام ابداع الجماهير الشعبية. لقد كانت الحكومة السابقة، التي اسقطتها الانتفاضة المسلحة، تريد حلّ المسألة الزراعية بمساعدة البيروقراطية القيصرية القديمة التي لم تتم ازاحتها. غير ان البيروقراطية لم تسع الا لمحاربة الفلاحين، بدلا من ان تحلّ المسألة. ولقد تعلّم الفلاحون بعض الشيء في مدى هذه الاشهر

الثمانية من ثورتنا. وهم يريدون ان يحلّوا بانفسهم جميع المسائل المتعلقة بالارض. ولهذا نعارض كل تعديل على مشروع القانون هذا. لا نريد ان ندخل في التفاصيل، لأننا نضع صيغة مرسوم، لا برنامج عمل. ان روسيا لكبيرة، والاوضاع المحلية فيها متنوعة. ولا نشك ابدا في ان الفلاحين سيعرفون احسن منّا كيف يحلّون المسألة بصورة صحيحة وكما يقتضي. أيحلّون المسألة بروح برنامجنا ام بروح برنامج الاشتراكيين-الثوريين؟ ليس هنا جوهر الامر. فجوهر الامر هو ان يقتنع الفلاحون اقتناعا راسخا بان ليس ثمة بعد اليوم ملاكون عقاريون في الارياف، وبان على الفلاحين انفسهم ان يحلّوا جميع المسائل، وان ينظموا حياتهم. **(تصفيق حاد).**

«ايزفيستيا اللجنة التنفيذية المركزية»، العدد ٢٠٩، ٢٨ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩١٧. و«البرافدا»، العدد ١٧١، بتاريخ ١٠ نوفمبر – تشرين الثاني (٢٨ اكتوبر – تشرين الاول) ١٩١٧

المجلد ٢٦، ص‌ص ٢٢٥-٢٢٩

جواب عن اسئلة الفلاحين [18]

عن اسئلة الفلاحين العديدة، نجيب بان كل السلطة في الدولة قد انتقلت الآن بكليتها الى سوفييتات نواب العمال والجنود والفلاحين. وقد انتصرت الثورة العمالية في بتروغراد وموسكو، وهي تنتصر في سائر انحاء روسيا. وحكومة العمال والفلاحين تؤمن التحالف بين جماهير الفلاحين، الفلاحين الفقراء، بين اغلبية الفلاحين والعمال، ضد الملاكين العقاريين، ضد الرأسماليين.

ولهذا فان سوفييتات نواب الفلاحين، وبالدرجة الاولى سوفييتات الاقضية ثم سوفييتات المحافظات، هي، من الآن وحتى انعقاد الجمعية التأسيسية، هيئات السلطة المحلية ذات الصلاحية. ان المؤتمر الثاني لسوفييتات روسيا قد **الغى** ملكية الملاكين العقاريين للارض. ومرسوم الارض انما اصدرته حكومة العمال والفلاحين الحالية الموقتة. وبمقتضى هذا المرسوم، تنتقل جميع اراضي الملاكين العقاريين بكاملها الى سوفييتات نواب الفلاحين.

وينبغي على اللجان الزراعية في النواحي ان تستملك اراضي الملاكين العقاريين دون ابطاء، وان تنظم بها جردة دقيقة، مع الحفاظ على النظام المطلق، وبسط حماية صارمة

على املاك الملاكين العقاريين السابقة التي غدت ملكا للشعب بأسره، والتي غدا الشعب ملزما، بالتالي، بتأمين حراستها.

ان لجميع القرارات التي تتخذها اللجان الزراعية في النواحي، بموافقة سوفييتات نواب الفلاحين في الاقضية، **قوة القانون**، وينبغي تطبيقها فورا ودون اي تحفظ.

وحكومة العمال والفلاحين، التي عيّنها المؤتمر الثاني لسوفييتات عامة روسيا، تسمى مجلس مفوّضي الشعب.

ان مجلس مفوضي الشعب يدعو الفلاحين الى استلام السلطة بكليتها في مطارحهم. ان العمال سيساندون الفلاحين كل المساندة وبجميع الوسائل، وينظمون انتاج الآلات والاعتدة، وهم يطلبون من الفلاحين مساعدتهم بمدّهم بالحبوب.

رئيس مجلس مفوّضي الشعب
ف. اوليانوف (لينين)

بتروغراد.

٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٧.

«ايزفيستيا اللجنة التنفيذية المركزية»، العدد ٢١٩، ٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٧ المجلد ٢٦، ص‌ص ٢٦٣–٢٦٤

خطاب امام مندوبي لجان الفلاحين الفقراء[19] في المحافظات الوسطى

٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٨

ان تنظيم الفلاحين الفقراء يوضع امامنا، ايها الرفاق، بوصفه المسألة الاهم في بنائنا الداخلي وحتى في ثورتنا برمتها.

فان ثورة اكتوبر قد اخذت على نفسها ان تنتزع المصانع والمعامل من ايدي الرأسماليين قصد تحويل ادوات الانتاج الى ملكية الشعب بأسره واعادة تنظيم الزراعة على الاسس الاشتراكية بعد تسليم الفلاحين جميع الاراضي.

لقد كان تحقيق القسم الاول من المهمة اسهل بكثير من تحقيق القسم الثاني. ففي المدن واجهت الثورة الصناعة الضخمة التي يشتغل فيها عشرات الآلاف ومئات الآلاف من العمال. وكانت المعامل والمصانع تخص عددا صغيرا من الرأسماليين استطاع العمال التغلب عليهم دون جهد بالغ. وكان العمال يمتلكون تجربة طويلة من نضالهم السابق ضد الرأسماليين، الذي علمهم العمل معا بروح الحزم والتنظيم. وفضلا عن ذلك، لم تكن ثمة اية حاجة الى توزيع المعامل والمصانع. كان يكفي اخضاع الانتاج لمصالح الطبقة العاملة والفلاحين، والحيلولة دون الرأسماليين واستملاك منتجات العمل.

اما فيما يتعلق بالارض، فان الامور على نحو آخر تماما. فلأجل تأمين انتصار الاشتراكية في هذا المضمار، لا بد من اتخاذ عدد من التدابير الانتقالية. فمن المتعذر انشاء زراعة

ضخمة دفعة واحدة من الاستثمارات الفلاحية الصغيرة الكثيرة. ومن المتعذر، بالطبع، تحويل زراعة فوضوية، دفعة واحدة وعلى الفور، الى زراعة اجتماعية تتخذ اشكال مؤسسة كبيرة للدولة، وتوزع منتجاتها بصورة متساوية عادلة بين الجماهير الكادحة، في شروط عمل الزامي على الجميع على قدم المساواة.

وبينا استطاع عمال المعامل والمصانع في المدن طرد الرأسماليين نهائيا وخلع نير المستثمرين، كانت المعركة الحقيقية ضد الاستثمار ما تزال في بدايتها في القرى.

بعد ثورة اكتوبر، انهينا القضاء على الملاك العقاري، وصادرنا ارضه، ولكن النضال في الارياف لم ينته مع ذلك. فان الظفر بالارض، ككل ظفر آخر يحرزه الشغيلة، لا يدوم الا اذا قام على مبادرتهم، على تنظيمهم، على رباطة جاشهم، على ثباتهم الثوري.

فهل كان الفلاحون الكادحون على مثل هذا التنظيم؟

كلا، مع الاسف، وهنا منشأ وسبب صعوبة النضال كلها.

ان الفلاحين الذين لا يستثمرون عمل الآخرين والذين لا يثرون على حساب الآخرين سيرون دائما بكل تأكيد ان الارض يجب ان توزع بين الجميع بالتساوي، وانه يجب على الجميع ان يشتغلوا، وان امتلاك الارض يجب ان لا يصبح مصدرا للاستثمار وانه يجب لهذا الغرض عدم الاستئثار باكبر عدد ممكن من قطع الارض. ولكن الامر بالعكس فيما يتعلق بالكولاك ومصاصي دماء الشعب الذين اغنتهم الحرب، والذين استغلوا المجاعة فباعوا الحبوب باسعار اسطورية، وخبأوها حتى ارتفاع جديد في الاسعار، والذين لا يهملون اليوم شيئا للاثراء من بؤس الشعب والمجاعة التي يعانيها الفلاحون الفقراء وعمال المدن.

ان الكولاك ومصاصي دماء الشعب في القرى هم اعداء لا يقلون قساوة وارهابا عن الرأسماليين والملاكين العقاريين، واذا ظل الكولاكي سليما، معافى، واذا لم يقهر مصاصو دماء الشعب، ظهر القيصر والرأسماليون من جديد بصورة محتومة، لا مناص منها.

ان تجربة جميع الثورات التي توالت حتى الآن في اوروبا تؤكد بوضوح ان الثورة فاشلة حتما اذا كانت طبقة الفلاحين عاجزة عن تحطيم تسلط الكولاك.

ان جميع الثورات الاوروبية قد اخفقت لهذا السبب على وجه الدقة وهو ان الارياف لم تعرف كيف تتغلب على اخصامها. كان عمال المدن يخلعون الملوك (في انجلترا وفرنسا، قطع رأسا ملكين منذ بضعة قرون، اما نحن فتأخرنا فيما يخص ملكنا)، ولكن النظام القديم كان ينبعث بعد فترة من الزمن. ذلك انه لم تكن حينذاك، حتى في المدن، صناعة ضخمة تحشد في المصانع والمعامل جيشا من ملايين العمال وتجعله قادرا على الصمود بوجه هجوم الرأسماليين والكولاك دون تأييد الفلاحين.

وكان الفلاحون الفقراء ينقصهم التنظيم وكانوا يسيئون النضال ضد الكولاك، مما كان يؤدي ايضا الى فشل الثورة في المدن.

اما الآن فقد تغير الوضع. فخلال هذين القرنين، تطورت الصناعة الضخمة، وشملت العالم بشبكة كثيفة من المؤسسات الجبارة مع الآلاف وعشرات الآلاف من العمال، الى حد ان تكونت في جميع المدن ملاكات كبيرة من العمال المنظمين، البروليتاريا، الذين يمثلون القوة القادرة على احراز النصر النهائي على البرجوازية، على الرأسماليين.

في الثورات السابقة، لم يكن ثمة احد يعتمد عليه الفلاحون الفقراء في نضالهم الشاق ضد الكولاك.

اما اليوم، فالبروليتاريا المنظمة، — التي هي اقوى من طبقة الفلاحين واكثر منها تجربة (بفضل نضالها السابق) — تتسلم زمام الحكم في روسيا: وهي تحوز جميع ادوات الانتاج، جميع المعامل والمصانع، والسكك الحديدية، والبواخر، الخ..

واليوم، للفلاحين الفقراء حليف امين جبار في نضالهم ضد الكولاك. وهم يعلمون ان المدينة تدعمهم، وان البروليتاريا ستساعدهم بجميع الوسائل التي في حوزتها، وهي تساعدهم فعلا. وقد جاءت الحوادث الاخيرة تثبت ذلك.

تذكرون جميعكم، ايها الرفاق، الخطر الذي هدد الثورة في يوليو (تموز) الماضي. كانت الفتنة التشيكوسلوفاكية[٢٠] تمتد كنقطة الزيت، والمجاعة تتفاقم في المدن، بينا الكولاك يزدادون وقاحة في الارياف، ويهاجمون المدينة وسلطة السوفييت والفلاحين الفقراء بمزيد من الحقد والضراوة.

فدعونا الفلاحين الفقراء الى تنظيم صفوفهم، وباشرنا تشكيل لجان من الفلاحين الفقراء وفصائل عمالية للتموين. وقد ثار الاشتراكيون-الثوريون اليساريون. واعلنوا ان في اللجان كسالى، وان العمال ينهبون حبوب الفلاحين الكادحين.

أجبناهم انهم يأخذون جانب الدفاع عن الكولاك الذين ادركوا ان بالامكان استغلال المجاعة، فضلا عن الاسلحة، في النضال ضد السلطة السوفييتية. وحين تحدثوا عن «الكسالى»، سألناهم: لماذا غدا هذا الشخص او ذلك «كسولا»، لماذا استسلم للكسل، لماذا غدا فقيرا، سكيرا؟ أليس الذنب ذنب الكولاك؟ كان الكولاك يزعقون مع الاشتراكيين-الثوريين

اليساريين بصدد «الكسالى» وكانوا في الوقت نفسه يجمعون الحبوب ويخفونها، ويضاربون، ليغتنوا من مجاعة العمال وحرماناتهم.

كان الكولاك يعتصرون الفلاحين الفقراء، ويستثمرون عمل الآخرين، دون ان يكفوا مع ذلك عن الزعيق: «ياللكسالى»!

كانوا ينتظرون التشيكوسلوفاكيين بفارغ الصبر، ولو كان بوسعهم لنصبوا بملء خاطرهم قيصرا جديدا على العرش لكي يرزح العامل الزراعي تحت وطأتهم كما في السابق، لكي يستثمروه بلا عقاب، لكي يثروا كما في السابق.

اما الخلاص، فقد كان في اتحاد الارياف مع المدن، في الهجوم الذي شنته مع العمال الصناعيين عناصر الارياف، البروليتاريون وانصاف البروليتاريين، الذين لا يستغلون عمل الآخرين، ضد الكولاك ومصاصي دماء الشعب.

ولتحقيق هذا الاتحاد، ترتب العمل كثيرا بخاصة في ميدان التموين. كان سكان المدن العمال يموتون جوعا، بينا الكولاك يقولون في انفسهم:

– سأحتفظ بحبوبي بعض الوقت ايضا، فقد ابيعها باسعار اعلى!

ان الكولاك غير مستعجلين، بالطبع: فلديهم ما يكفي من المال. وهم يقرون بانهم يملكون اكداسا من نقود كيرينسكي[٢١].

ولكن اناسا يستطيعون اخفاء الحبوب وجمعها آثناء المجاعة، انما هم شر المجرمين ينبغي النضال ضدهم بوصفهم اعداء الشعب الالدآء.

وقد باشرنا هذا النضال في الارياف.

كان المناشفة والاشتراكيون-الثوريون يخيفوننا بالانشقاق الذي قد يؤدي اليه اقدامنا على تنظيم لجان الفلاحين الفقراء في الارياف. ولكن، ماذا يعني اجتناب الانشقاق في الارياف؟ هذا يعني ابقاءها تحت نير الكولاك. والحال، اننا لا نريد هذا، ولذا قررنا شق الارياف. كنا نقول: صحيح اننا سنخسر الكولاك، وتلك مصيبة لا يمكن اخفاؤها **(ضحك)**، ولكننا سنكسب الآلاف والملايين من الفلاحين الفقراء الذين سيقفون الى جانب العمال. **(تصفيق)**.

وهذا ما يحدث فعلا. ان الانشقاق في الريف لم يفعل غير ان بيّن بمزيد من الوضوح من هم الفلاحين الفقراء ومن هم الفلاحين المتوسطين الذين لا يستخدمون عمل الغير، ومن هم الكولاك ومصاصي دماء الشعب.

لقد دعم العمال وما يزالون يدعمون الفلاحين الفقراء في نضالهم ضد الكولاك. وهم معهم في الحرب الاهلية التي شبت نارها في الارياف، كما كانوا معهم حين طبقوا قانون الاشتراكيين-الثوريين حول جعل ملكية الارض ملكية اجتماعية.

نحن، البلاشفة، كنا اخصام هذا القانون، ولكننا وقّعنا عليه مع ذلك، لاننا لم نكن نريد معارضة اغلبية الفلاحين. فان ارادة الاغلبية مقدسة ابدا بنظرنا، ومعارضة هذه الارادة، انما تعني خيانة الثورة.

لم نشأ ان نفرض على الفلاحين الفكرة التي تقول بعدم جدوى توزيع الارض بالتساوي، والتي كانت غريبة عنهم. فقد اعتبرنا ان من الافضل ان ندع الفلاحين الكادحين يتعلمون بتجربتهم، بعرق جبينهم، بجلدهم، ان التوزيع بالتساوي ضرب من الغباوة. وحينذاك فقط يغدو بامكاننا ان نسألهم اين المخرج

مما ادى اليه توزيع الارض من دمار ومن سيطرة بسطها الكولاك.

لم يكن التوزيع صالحا الا في البدء. كان لا بد له ان يثبت ان الارض لم تبق ملكا للملاكين العقاريين وغدت ملك الفلاحين. ولكن ذلك لم يكن كافيا. فالمخرج كان في التعاون في زراعة الارض.

ما كنتم تدركون هذا الواقع، ولكن الحياة نفسها تدفعكم الى الاقتناع بهذا. الكومونات، الارتيلات، التعاونيات الفلاحية، تلك هي الوسيلة لدرء مضار الاستثمارات الزراعية الصغيرة، تلك هي الوسيلة لرفع مستوى الزراعة وتحسينها، لتوفير القوى، للنضال ضد الكولاك والطفيلية والاستغلال.

كنا نعلم جيد العلم ان الفلاحين يعيشون كأنّ اقدامهم مسمّرة في الارض، يخشون التجديدات، ويتمسكون بالتقاليد بعناد. كنا نعلم ان الفلاحين لن يدركوا فائدة هذا التدبير او ذاك الا اذا توصلوا الى فهمها من تلقاء انفسهم. ولذا ايدنا توزيع الاراضي، مع علمنا انه ليس ابدا بمخرج.

ولكن الفلاحين الفقراء اخذوا الآن يوافقوننا في الرأي. والحياة تبين لهم انه حيث يقتضي الامر، مثلا، ١٠ محاريث لأن الارض مقسمة الى ١٠٠ حصة، تتيح الاستثمارة التعاونية استخدام عدد اقل من المحاريث، لأن الارض غير مقسمة الى هذا الحد البالغ. ان التعاون في الشغل يتيح للارتيل بكامله، للتعاونية برمتها، اجراء تحسينات زراعية ليست في متناول الملاكين الصغار، وهلمجرا.

يقينا انه لن يكون بالامكان الانتقال، دفعة واحدة وفي جميع الاماكن، الى التمتع المشترك بالارض. فان الكولاك سيعارضون هذا الامر بجميع الوسائل؛ وفضلا عن ذلك، غالبا ما يعارض الفلاحون انفسهم بعناد تطبيق اسس التعاون في الزراعة. ولكن

الامور ستتحسن يوما بعد يوم بقدر ما تقنع الامثلة الملموسة الفلاحين بافضليات التعاون في العمل، وبقدر ما تقنعهم تجربتهم بالذات بهذه الافضليات.

وفي هذا المضمار، تضطلع لجان الفلاحين الفقراء بدور بالغ، وينبغي ان تغطي عموم روسيا بشبكة منها. فمنذ زمن بعيد، اخذت لجان الفلاحين الفقراء تتطور بشدة. ومنذ بضعة ايام، انعقد في بتروغراد مؤتمر لجان الفلاحين الفقراء في منطقة الشمال. وقد حضر المؤتمر ٢٠٠٠٠ مندوب بدلا عن المندوبين المنتظرين الـ ٧٠٠٠، فلم تتسع لهم القاعة المخصصة لاجتماعهم. ولحسن الحظ، كان الطقس جميلا، واستطاع المؤتمر ان يعقد جلساته في ساحة قصر الشتاء.

وقد بين هذا المؤتمر ان الارياف قد ادركت جيد الادراك معنى الحرب الاهلية: فالفلاحون الفقراء يتحدون ويناضلون صفوفا مرصوصة ضد الكولاك والاثرياء ومصاصي دماء الشعب.

ان لجنة حزبنا المركزية قد وضعت مشروعا لاعادة تنظيم لجان الفلاحين الفقراء، سيرفع الى المؤتمر السادس للسوفييتات للموافقة عليه. وقد قررنا ان نضع حدا لوجود سوفييتات ولجان للفلاحين الفقراء في القرى، في آن واحد. والا، فاننا قد لا نتمكن من اجتناب الدسائس والثرثرات الطائلة الباطلة. فاننا سندمج لجان الفلاحين الفقراء مع السوفييتات بصورة تصبح معها هذه اللجان سوفييتات.

اننا لا نجهل ان الكولاك يتسربون احيانا الى لجان الفلاحين الفقراء. فاذا استمر هذا، فان موقف الفلاحين الفقراء ازاء هذه اللجان سيكون كما كان عليه ازاء السوفييتات الكولاكية في زمن كيرنسكي وافكسينتييف. فان تغيير الاسم لن يخدع احدا. ولهذا

من المقرر اجراء انتخابات جديدة لهذه اللجان، شرط الاّ يمنح حق التصويت الا الذين لا يستثمرون عمل الغير، ولا يستغلون المجاعة لنهب الشعب، ولا يضاربون بفوائض الحبوب، ولا يخفون الحبوب. ينبغي ان لا يكون ثمة مكان للكولاك ومصاصي دماء الشعب في لجان الفلاحين الفقراء البروليتارية.

وقد قررت السلطة السوفييتية ان تنشيء صندوقا خاصا بمبلغ مليار روبل من اجل تحسين الزراعة. وستمنح جميع الكومونات القائمة والمقبلة العون المالي والفني.

وعند الاقتضاء، نستطيع ان ترسل لها ايضا الاختصاصيين المثقفين. صحيح ان معظم هؤلاء المثقفين هم من اعداء الثورة، ولكن لجان الفلاحين الفقراء ستعرف كيف تشغلهم، وسيشتغلون للشعب لا أسوأ مما اشتغلوا فيما مضى للمستثمرين. وبوجه عام، اقتنع مثقفونا بانهم لن يتمكنوا من دك سلطة العمال باعمال التخريب وتشويش العمل قصدا وعمدا.

كذلك نحن لا نخشى الاستعمار الاجنبي. فان المانيا قد احرقت اصابعها في اوكرانيا. فبدلا من الستين مليون بود من الحبوب التي كانت تنوي نقلها، لم تنقل سوى ٩ ملايين بود، بالاضافة الى البلشفية الروسية التي لا تكن لها العطف البالغ (**عاصفة من التصفيق**). وقد يحدث الشيء نفسه مع الانجليز الذين نستطيع ان نقول لهم: احذروا، ايها الاصدقاء، ان تغصوا! (**ضحك وتصفيق**).

غير ان الخطر ما يزال يهددنا مع ذلك، طالما ان اخواننا في الخارج لمّا يهبوا في كل مكان. فينبغي اذن الاستمرار في تنظيم جيشنا الاحمر وتعزيزه. وهذه المهمة ينبغي ان تكون عزيزة بخاصة على قلوب فلاحينا الفقراء الذين لا يستطيعون الانصراف

الى اقتصادهم الداخلي الا اذا كان الجيش ساهرا على حمايتهم والدفاع عنهم.

ايها الرفاق، ان الانتقال الى الاشكال الجديدة في الزراعة قد يجرى ببطء، غير انه ينبغي لنا ان نطبق بدأب اسس التعاون الزراعي.

ينبغي ان يكون النضال ضد الكولاك زاخرا بالعزم والحزم، وينبغي ألاّ نساوم معهم ابدا.

اننا نستطيع ان نعمل مع الفلاحين المتوسطين جنبا الى جنب وان نناضل معا ضد الكولاك. فليس ما يدعونا الى معاداة الفلاحين المتوسطين. قد لا يكونون اشتراكيين، وقد لا يصبحون اشتراكيين، ولكن التجربة ستبين لهم افضليات التعاون في شغل الارض، وحينذاك لن يعارض معظمهم هذه الطريقة.

اما الكولاك، فاننا نقول لهم: ليس لنا ما يدعونا الى معاداتكم ايضا، ولكن سلموا فوائض حبوبكم، ولا تضاربوا، ولا تستثمروا عمل الغير. وما دمتم لا تخضعون، فاننا لن نكف عن محاربتكم بلا رحمة ولا هوادة.

اننا لا ننتزع شيئا من الشغيلة، ولكننا ننتزع كل شيء من الذين يستثمرون العمل المأجور ويثرون على حساب الغير. (**تصفيق حاد**).

«البدنوتا»، العدد ١٨٥، ١٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٨ المجلد ٢٨، ص‌ص ١٥٢-١٥٨

خطاب في المؤتمر الاول
للفروع الزراعية ولجان الفلاحين
الفقراء والكومونات في عامة روسيا

بتاريخ ١١ ديسمبر (كانون الاول) ١٩١٨

(تصفيق حاد يتحول الى هتاف. الجميع يقفون.) ايها الرفاق، ان تركيب هذا المؤتمر بالذات يدل، برأيي، على حدوث تغير جدي، كما يدل على الخطوة الكبيرة التي خطتها جمهورية السوفييتات الى امام في مضمار البناء الاشتراكي، ولا سيما في مضمار العلاقات الزراعية، التي هي العلاقات الاهم بالنسبة لبلادنا. فان هذا المؤتمر يضم ممثلي الفروع الزراعية ولجان الفلاحين الفقراء والكومونات الزراعية، الامر الذي يبين ان ثورتنا قد احرزت تقدما كبيرا، خلال فترة وجيزة من الزمن، خلال سنة واحدة، فيما يتعلق بتعديل العلاقات التي هي اشد ما يصعب تعديله، والتي كانت اشد ما عرقل قضية الاشتراكية في جميع الثورات السابقة، والتي ينبغي تحويلها تحويلا جذريا في سبيل تأمين انتصار الاشتراكية.

ان الطور الاول، ان المرحلة الاولى من تطور ثورتنا بعد اكتوبر (تشرين الاول) قد تكرست، بصورة رئيسية، لاحراز النصر على العدو المشترك لجميع الفلاحين، لاحراز النصر على الملاكين العقاريين.

وانتم تعلمون جميعكم تمام العلم، ايها الرفاق، ان ثورة فبراير (شباط) — ثورة البرجوازية، ثورة دعاة التوفيق — كانت قد وعدت الفلاحين بهذا الانتصار على الملاكين العقاريين وانها لم تف بوعدها. فقط ثورة اكتوبر، فقط انتصار الطبقة العاملة

في المدن، فقط سلطة السوفييت، اتاحت بالفعل تخليص روسيا، من اقصاها الى اقصاها، من هذه القرحة التي كانت تعاني آلامها، من ميراث القنانة القديم، من استثمار القنانة القديم، من الملكية العقارية، من الاضطهاد الذي كان يسلطه الملاكون العقاريون على مجمل طبقة الفلاحين، على جميع الفلاحين دون اي تميز.

فكان لا بد لجميع الفلاحين ان يشهروا النضال ضد الملاكين العقاريين، وقد اشهروه بالفعل. وقد حشد النضال افقر جماهير الفلاحين الكادحين الذين لا يعيشون من استثمار عمل الآخرين. وحشد ايضا اكثر جماهير الفلاحين يسرا وحتى اغناهم، الذين لا يستطيعون الاستغناء عن العمل المأجور.

وطالما ظلت ثورتنا منصرفة الى هذه المهمة، واقتضى لنا بذل جميع جهودنا من اجل تكنيس سلطة الملاكين العقاريين حقا وصدقا ومن اجل القضاء عليها نهائيا، بوساطة حركة فلاحية مستقلة ذاتيا، وبمساعدة حركة عمالية في المدن، فقد ظلت ثورة جميع الفلاحين، ولهذا السبب لم يكن بوسعها ان تتخطى النطاق البرجوازي.

انها لم تكن لتمس حتى ذاك عدو جميع الشغيلة الاقوى، الاحدث، الرأسمال. ولذا كانت معرضة لان تنتهي بحل وسط، شأنها شأن اغلبية ثورات اوروبا الغربية التي استطاعت بفضل تحالف موقت بين عمال المدن وجميع الفلاحين، ان تكنس الملكية، ان تكنس بقايا القرون الوسطى، ان تكنس الملكية العقارية او سلطة الملاكين العقاريين بصورة جذرية متفاوتة الشدة، ولكنها لم تستطع قط ان تقوض آسس سلطان الرأسمال نفسها.

الى هذه المهمة، التي هي اهم واصعب بكثير، اخذت ثورتنا تنتقل منذ صيف وخريف هذه السنة. فان موجة الفتن التي تدفقت ضد الثورة في هذا الصيف، عندما انضمت جميع عناصر الاستثمار والاضطهاد في الحياة الروسية الى زحف استعماريي اوروبا الغربية ضد روسيا، الى زحف مرتزقتهم التشيكوسلوفاكيين، ان هذه الموجة قد استثارت نزعات جديدة وبعثت حياة جديدة في الريف.

فان جميع هذه الفتن قد جمعت عمليا، في نضال ضار ضد سلطة السوفييت، استعماريي اوروبا ومرتزقتهم التشيكوسلوفاكيين وجميع الذين وقفوا في روسيا الى جانب الملاكين العقاريين والرأسماليين. وعلى اثرهم، هب جميع الكولاك في الريف.

ولذا لم تبق قريتنا متحدة. فحيث كان الجميع يهبون كرجل واحد ويكافحون الملاك العقاري، تشكل معسكران: معسكر الفلاحين الشغيلة الفقراء الذين ما يزالون يسيرون بحزم مع العمال نحو الاشتراكية والذين انتقلوا من النضال ضد الملاكين العقاريين الى النضال ضد الرأسمال، ضد سلطان المال، ضد استخدام الاصلاح الزراعي الكبير على طريقة الكولاك، ومعسكر الفلاحين الاوفر يسرا. وهذا النضال فصل الطبقات المالكة، المستثمرة، عن الثورة بصورة نهائية ودفع ثورتنا بكليتها في الطريق الاشتراكي الذي ارادت الطبقة العاملة في المدن ان تدفعها اليه في اكتوبر، والذي لن تستطيع دفعها فيه بنجاح الا اذا حظيت بمساندة واعية متراصة في الارياف.

تلك هي اهمية الانقلاب الذي قام هذا الصيف وهذا الخريف في أنأى انحاء روسيا الريفية، وكان هذا الانقلاب بالنسبة لانقلاب اكتوبر في السنة الماضية دون ضجة، واقل بروزا وسطوعا. ولكنه اعمق واهم أيضا بما لا يقاس.

ولقد كان تأليف لجان الفلاحين الفقراء في الريف بمثابة انعطاف، وبين ان الطبقة العاملة في المدن، التي تعاونت في اكتوبر مع طبقة الفلاحين من اجل القضاء على العدو الرئيسي لروسيا الحرة، الشغيلة، الاشتراكية، اي على الملاكين العقاريين، قد خطت خطوة اخرى الى امام، نحو مهمة اشق بكثير، اعلى تاريخيا، واشتراكية حقا: نقل النضال الواعي من اجل الاشتراكية الى الريف ايضا، ايقاظ الوعي في الريف ايضا. ان الثورة الزراعية الكبيرة اي اعلان الغاء الملكية الخاصة في اكتوبر واعلان ملكية الارض ملكية اجتماعية، سيقضي عليها بان تبقى حبرا على ورق، اذا لم يستنهض عمال المدن البروليتاريا الريفية، الفلاحين الفقراء، الفلاحين الكادحين الذين يشكلون الاغلبية الساحقة، والذين لا يستثمرون عمل الآخرين، شأنهم شأن الفلاحين المتوسطين، والذين لا مصلحة لهم في الاستثمار، والذين يستطيعون بالتالي ان ينتقلوا وقد انتقلوا فعلا من النضال المشترك ضد الملاكين العقاريين الى نضال عامة البروليتاريا ضد الرأسمال، ضد سلطة المستثمرين المعتمدين على سلطان المال والاموال المنقولة، والذين انتقلوا من تطهير روسيا من الملاكين العقاريين الى اقامة النظام الاشتراكي.

وقد كانت هذه الخطوة اصعب خطوة، أيها الرفاق. فان جميع الذين كانوا يشكون بطابع ثورتنا الاشتراكي كانوا يتنبؤون لنا بالاخفاق المحتوم في خطوتنا هذه. والحال، على هذه الخطوة يتوقف اليوم مصير الاشتراكية في الريف. تأليف لجان الفلاحين الفقراء، وشبكتها الواسعة التي تغطي عموم روسيا، وتحويلها المقبل، والذي بدأ جزئيا، الى سوفييتات ريفية تتمتع بكامل السلطة ويترتب عليها ان تطبق مبادىء البناء السوفييتي الاساسية في الريف، مبادىء حكم الشغيلة، — تلك هي الضمانات

الحقيقية باننا لم نقصر جهدنا على ما اقتصرت الثورات الديموقراطية البرجوازية العادية في البلدان الاوروبية الغربية. فبعد الغاء الملكية وسلطة الملاكين العقاريين القائمة القروسطية، ننتقل الآن الى بناء الاشتراكية الحقيقي. وهذا العمل في الريف هو من اشق الاعمال، ولكنه في الوقت نفسه من اهمها. فهو الذي سيعطي اكثر الثمار. واذا كنا قد افلحنا في ايقاظ الوعى عند القسم الكادح من الفلاحين في قلب الريف، واذا كان هذا القسم بالضبط قد انفصل نهائيا عن مصالح طبقة الرأسماليين من جراء موجة من الانتفاضات الرأسمالية، واذا كان الفلاحون الكادحون في لجان الفلاحين الفقراء والسوفييتات التي تجري اعادة تنظيمها يندمجون مع عمال المدن بوثوق متزايد ابدا، ففي ذلك كله نرى الضمانة الوحيدة والاكيدة والوثيقة بلا شك بان قضية البناء الاشتراكي في روسيا قد ازدادت رسوخا الآن. فقد اكتسبت الآن قاعدة في السواد الاعظم من السكان الفلاحين في الريف ايضا.

ولا ريب ابدا في ان بناء الاشتراكية في بلاد زراعية كبلادنا هو مهمة صعبة جدا. ولا ريب ان تكنيس عدو من طراز القيصرية وسلطة الملاكين العقاريين، وملكيتهم العقارية، كان امرا سهلا نسبيا. فلاجل انجاز هذه المهمة، كانت تكفي بضعة ايام للمركز، وبضعة اسابيع لعموم البلاد. ولكن المهمة التي نشرع في تنفيذها اليوم لا يمكن القيام بها بنجاح، من حيث كنهها، الا ببذل جهد عنيد طويل النفس. ينبغي لنا ان نناضل خطوة خطوة، وفترا فترا، ينبغي لنا ان ندافع عن مكتسبات روسيا الجديدة الاشتراكية، ينبغي لنا ان نكافح في سبيل زراعة الارض بصورة تعاونية.

وغني عن البيان ان مثل هذه الثورة، ان الانتقال من الاستثمارة الفلاحية الصغيرة المنعزلة الى الاستثمارة التعاونية، يتطلب وقتا طويلا ولا يمكن القيام به دفعة واحدة في حال من الاحوال.

اننا نعلم جيد العلم ان الاشتراكية تستحيل في البلدان ذات الزراعة الفلاحية الصغيرة، دون المرور بجملة من الدرجات الاولية، التمهيدية. ولذا وضعت ثورة اكتوبر نصب عينيها، كهدف اول، ان تكنس وتزيل سلطة الملاكين العقاريين فقط. ان القانون الاساسي الذي صدر في فبراير (شباط) حول جعل ملكية الارض ملكية اجتماعية، والذي صوت عليه بالاجماع، كما تعرفون، الشيوعيون وممن كانوا من اعضاء سلطة السوفييت لا يشاركونهم في الرأي، هو في الوقت نفسه التعبير عن ارادة الاغلبية الساحقة من الفلاحين وعن وعيهم، والدليل على ان الطبقة العاملة، على ان الحزب العمالي الشيوعي الذي يدرك واجبه، يتقدم بعناد وصبر وثبات في اتجاه البناء الاشتراكي الجديد، وذلك بالتدابير الانتقالية، وبايقاظه وعي القسم الكادح من الفلاحين، بالتقدم فقط بقدر ما يستيقظ هذا الوعي وبقدر ما ينتظم الفلاحون بصورة مستقلة.

اننا نعلم جيدا جدا ان الانقلابات الضخمة الهائلة، التي تمس عشرات الملايين من الناس واعمق اسس الحياة وشروط المعيشة، كالانتقال من الاستثمارة الفلاحية المنعزلة الصغيرة الى التعاون في زراعة الارض، لا يمكن ان تتم الا بعد جهد طويل، لا يمكن ان تتم بوجه عام الا بعد ما تدفع الضرورة بالناس الى اعادة النظر في نمط حياتهم والى تنظيمها من جديد.

وبعد هذه الحرب الطويلة القاسية في العالم بأسره، نستشف بوضوح بداية الثورة الاشتراكية في العالم بأسره. وحتى بالنسبة لاكثر البلدان تأخرا، ظهرت هذه الضرورة التي تؤكد بالحاح على الجميع وعلى كل فرد، بصرف النظر عن جميع المفاهيم النظرية او المذاهب الاشتراكية، بانه لم يبق من الممكن العيش كما في السابق.

وحين نرى البلاد وقد شملها هذا الخراب الهائل ومنيت بمثل هذا الافلاس، وحين نرى هذا الافلاس وقد شمل الكون بأسره، وحين نرى مكتسبات الحضارة والعلم والتكنيك، التي كدستها الانسانية طوال اجيال واجيال، وقد اكتسحتها اربع سنوات من هذه الحرب الطافحة بالجرائم واعمال التدمير واللصوصية، وحين نرى كل اوروبا اخيرا، لا روسيا فقط، تعود الى البربرية، حينذاك تشعر اوسع الجماهير، ولا سيما الفلاحون الذين ربما كانوا اشد من عانوا ويلات هذه الحرب، بانه ينبغي بذل جهد فوق العادة للتخلص من ميراث الحرب اللعينة التي لم تترك لنا غير الدمار والبؤس. فمن المستحيل العيش كما في السابق، كما قبل الحرب. ولا يمكن كذلك ان يستمر هذا التبديد في القوى البشرية والكدح البشري، الذي يلازم الاستثمارة الفلاحية الصغيرة المنعزلة. فاذا حل الاقتصاد التعاوني محل الاقتصاد الصغير المجزأ، ازداد المردود ضعفين او ثلاثة اضعاف، وتوفر الجهد الانساني للزراعة واقتصاد البشرية مرتين او ثلاث مرات.

ان الخراب الناجم عن الحرب لا يتيح حقا اعادة الاقتصاد الفلاحي الصغير السابق. فان الحرب لم توقظ فقط سواد الفلاحين ولم تبين لهم فقط روائع التكنيك الحديث المعدة لابادة الكائنات البشرية، بل انها اوحت لهم ايضا بفكرة انه ينبغي استخدام

هذه الروائع قبل كل شيء لتحويل اوسع فرع في الانتاج، الفرع الذي يشغل اكبر عدد من الايدي والذي هو اكثر الفروع تأخرا، عنيت به الزراعة. ولم يستيقظ هذا الوعي وحسب، بل لقد ادرك الناس ايضا بما عانوه من ويلات وفظائع الحرب العصرية، اية قوى خلقها التكنيك العصري، وكيف تبدد هذه القوى في مجزرة من اشد المجازر رعبا وجنونا! وادركوا ان نفس هذه القوى تشكل الوسيلة الوحيدة لاجتناب هذه الويلات. فواجبنا ان نوجه هذه القوى لتسيير الانتاج الاكثر تأخرا، الزراعة، في سبيل جديد، ان نحوله من مهنة رتيبة، تمارس بشكل عفوي، بصورة تقليدية، الى صناعة تقوم على العلم وعلى مكتسبات التكنيك. لقد ايقظت الحرب وعي هذه الامور اكثر بما لا حد له مما يستطيع ان يتصوره كل منا. كما انها، عدا ذلك، قضت على كل امكانية لاعادة اسلوب الانتاج القديم.

ان من يتصورون أن من الممكن العودة بعد هذه الحرب الى الوضع السابق، الى النظام الاقتصادي السابق مع الحفاظ على الاساليب السابقة، يخطئون وهم يدركون خطأهم كل يوم اكثر فاكثر. فقد سببت الحرب من التدميرات الرهيبة بحيث لم يبق لدى بعض استثماراتنا الزراعية الصغيرة لا مواشي للجر، ولا عتاد، ولا ادوات. ولم يبق في وسعنا ان نستمر في تبديد الجهد الانساني على هذا النحو. ان الفلاحين الشغيلة الفقراء الذين بذلوا اعظم التضحيات في سبيل الثورة والذين كانوا اشد من عانوا ويلات الحرب، لم ينتزعوا الارض من الملاكين العقاريين لكي يدعوها تقع في ايدي كولاك جدد. والحياة نفسها تضع امامهم، وبصورة مباشرة، مسألة الانتقال الى الزراعة التعاونية، بوصفها الوسيلة الوحيدة لبعث الحضارة التي دمرتها الحرب وشوشتها، بوصفها

الوسيلة الوحيدة للخروج من الظلمات، لوضع حد لحالة الخبل والانحطاط التي جعلها الرأسماليون من نصيب سكان الريف والتي اتاحت لهم، طوال اربع سنوات، سحق الانسانية تحت رحى الحرب، والتي صمم شغيلة جميع البلدان على التخلص منها بالعزيمة الثورية والحمية الثورية مهما كلف الامر.

هذه هي، ايها الرفاق، الشروط التي كان لا بد لها ان تتوافر على النطاق العالمي لكي يوضع على بساط البحث هذا الاصلاح الاشتراكي الاصعب والاهم في الوقت نفسه، هذا التحول الاشتراكي الاهم والاكثر جذرية. وتلك مسألة موضوعة على بساط البحث في روسيا. ان تأليف لجان الفلاحين الفقراء، وهذا المؤتمر المشترك الذي تعقده الفروع الزراعية ولجان الفلاحين الفقراء والكومونات الزراعية، كل ذلك يبين لنا، نظرا للنضال الذي جرى في اريافنا طوال الصيف والخريف الماضيين، ان الوعي قد استيقظ عند اوسع الجماهير من الفلاحين الكادحين، وان الرغبة في ادخال الزراعة التعاونية متوافرة بين صفوف طبقة الفلاحين بالذات، عند معظم الفلاحين الكادحين. وأكرر مرة اخرى انه ينبغي لنا ان نشرع في هذا التحويل الاجتماعي الهائل خطوة فخطوة. فمن المستحيل القيام باي شيء في هذا الميدان فورا. الا انه ينبغي لي ان اذكركم بان القانون الاساسي الذي اعلن الارض ملكية اجتماعية والذي صوتت عليه، غداة الانقلاب بالذات، في ٢٥ اكتوبر، الهيئة الاولى لسلطة السوفييت في اول جلسة عقدتها، عنيت بهذه الهيئة المؤتمر الثاني لسوفييتات عامة روسيا، — ان هذا القانون لم يعلن الغاء الملكية الخاصة للارض الى الأبد وحسب، ولم يعلن الغاء ملكية الملاكين العقاريين وحسب، بل اعلن ايضا ان العتاد الزراعي، ومواشي الجر،

والادوات، التي توضع تحت تصرف الشعب والفلاحين الشغيلة، يجب ايضا ان تتحول الى ملكية اجتماعية، يجب ان تكف عن ان تكون ملكية خاصة لهذه الاستثمارة او تلك. كذلك، القانون حول جعل ملكية الارض ملكية اجتماعية، الذي اقر في فبراير (شباط) ١٩١٨، هذا القانون الذي يتناول المسألة الاساسية – اية هي الاهداف التي نقصدها واية قضايا تتعلق بالتصرف بالارض نريد تحقيقها، وما ندعو انصار السلطة السوفييتية، الفلاحين الشغيلة، الى تحقيقه في هذا الصدد – هذا القانون انما يوضح في مادته الحادية عشرة ان القضية تقوم في تطوير الاقتصاد التعاوني في الزراعة، لانه اكثر فائدة من حيث التوفير في العمل والمنتجات، على حساب الاستثمارات الفردية، قصد الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكي.

ايها الرفاق، حين صدقنا على هذا القانون، كان الشيوعيون ابعد من ان يكونوا على اتفاق تام مع الاحزاب الاخرى. بل بالعكس. فقد اقر هذا القانون في فترة كان فيها تفاهم في قلب الحكومة بين الشيوعيين وبين الاشتراكيين-الثوريين اليساريين الذين كانوا لا يشاطرون الشيوعيين افكارهم. ومع ذلك، تمت الموافقة بالاجماع على القانون، واننا ما نزال نتمسك اليوم بهذا القانون، عارفين ان هذا الانتقال من الاستثمارات الفردية الى الزراعة التعاونية لا يمكن ان يتم دفعة واحدة، واكرر قولي هذا، وان النضال الذي قام في المدن كان ابسط بكثير: ففي المدن، كان رأسمالي واحد ضد الف عامل، فلم يكن من الصعب جدا تكنيسه. اما في الريف فقد كان النضال اشد تعقيدا. في بادئ الامر، شن جميع الفلاحين هجوما مشتركا على الملاكين العقاريين وحطموا سلطتهم تحطيما تاما بصورة لا يمكن معها ان تنبعث

من جديد، ثم انتقل النضال الى داخل صفوف الفلاحين، حيث انبعثت رأسمالية جديدة بشخص الكولاك والمستثمرين والمضاربين الذين استغلوا فوائضهم من الحبوب للاثراء على حساب الاقاليم غير الزراعية الجائعة، فكان لا بد ان تتجدد المعركة، وانتم تعرفون جميعا كيف تحولت هذه المعركة في هذا الصيف الى كثرة من الانتفاضات. ولكننا لا نقول بالنسبة للكولاكي ما قلناه بالنسبة للملاك العقاري الرأسمالي، اننا لا نقول انه ينبغي تجريد الكولاكي من كل ملكية. ولكننا نقول انه ينبغي سحق المقاومة التي يبديها بوجه التدابير الضرورية التي لا غنى عنها، كاحتكار الحبوب، مثلا، الذي ينتهكه الكولاكي بقصد الاثراء من بيع فوائض غلته باسعار المضاربة، بينما العمال والفلاحون فيالاقاليم غير الزراعية يتضورون جوعا. وفي هذا المضمار، لم تكن سياستنا اقل صرامة وشدة من السياسة التي انتهجناها ضد الملاكين العقاريين والرأسماليين. ثم بقيت مسألة العلاقات بين الفلاحين الفقراء الشغيلة والفلاحين المتوسطين. ففيما يتعلق بالفلاحين المتوسطين، كانت سياستنا تقوم دائما على اساس التحالف معهم. فهم ليسوا ابدا لا اعداء المؤسسات السوفييتية، ولا اعداء البروليتاريا، ولا اعداء الاشتراكية. انهم سيترددون، بالطبع، ولن يوافقوا على الانتقال الى الاشتراكية الا حين يدركون ضرورتها بمثال عملي لا يدحض. وبدهي انه لا يمكن اقناعهم باعتبارات نظرية او بخطب دعاية. ونحن لا نعتمد كذلك على هذه الوسائل. ولكنهم سيقتنعون بمثال الفلاحين الشغيلة وتلاحم صفوفهم، وبتحالفهم مع البروليتاريا. واننا لنعتمد في هذا المجال على بذل جهد دائم ومطرد للاقناع، على جملة من التدابير الانتقالية الرامية

الى تحقيق التفاهم بين القسم البروليتاري الاشتراكي من السكان، الى تحقيق التفاهم بين الشيوعيين الذين يخوضون المعركة الحاسمة ضد الرأسمال بجميع اشكاله، وبين الفلاحين المتوسطين.

وبالنظر الى هذا الوضع، ولما كانت المهمة في الارياف اصعب بما لا حد له، فاننا نطرح المسألة كما هي مطروحة في القانون حول جعل ملكية الارض ملكية اجتماعية. انتم تعلمون ان هذا القانون يعلن الغاء الملكية الخاصة للارض، وتوزيعها بالتساوي. وتعلمون انه على هذا النحو بدئ بتطبيق هذا القانون واننا طبقناه في معظم المناطق الفلاحية. وفضلا عن ذلك، وباجماع اصوات الشيوعيين وجميع الذين كانوا لا يشاركون الشيوعية نظراتها آنذاك، ورد في القانون نص تلوته عليكم للتو ويقول ان مهمتنا، ان هدفنا جميعا، هو الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكي، الى تملك الارض الجماعي، الى التعاون في زراعة الارض. وكلما امتدت مرحلة البناء هذه، كلما تبين بوضوح امام عيون الفلاحين الذين استقروا وكذلك امام انظار اسرى الحرب الذين يعودون الآن، بمئات الآلاف وبالملايين، منهوكين اعياء، كلما تبين لهم بوضوح المدى الهائل لما ينبغي علينا القيام به من اجل ترميم اقتصادنا، من آجل انتشال الفلاحين نهائيا من حالة النبذ والخبل والجهل السابقة، كلما تبين لهم بوضوح ان المخرج الجدي حقا، والقادر على اشراك الفلاح في الحياة المتمدنة وعلى مساواته فعلا بسائر المواطنين، انما هو التعاون في حراثة الارض، الذي تسير نحوه السلطة السوفييتية الآن، بصورة تدريجية، منتظمة. فلاجل بلوغ هذا التعاون في شغل الارض، تتأسس الكومونات الزراعية ومزارع الدولة. وقد اشير الى اهمية مثل هذه المزارع في القانون حول جعل ملكية الارض ملكية اجتماعية، فحيث توضع

مسألة معرفة من الذين يستطيعون التمتع بالارض، تقرؤون ان الدولة تأتي في الدرجة الاولى بين الاشخاص والمؤسسات التي تملك هذا الحق، ثم تأتي المؤسسات الاجتماعية ثانيا، فالكومونات الزراعية ثالثا، فالتعاونيات الزراعية رابعا. واني الفت نظركم مرة اخرى الى ان هذه الاحكام الاساسية في القانون حول جعل ملكية الارض ملكية اجتماعية قد صيغت في فترة لم يكن الحزب الشيوعي يطبق ارادته وحده، بل انه كان يتهاود فيها حيال الذين كانوا يعربون، بشكل او بآخر، عن شعور الفلاح المتوسط وارادته. لقد هاودنا وما نزال نهاود على هذا النحو. لقد عقدنا وما نزال نعقد من هذه الاتفاقات، لأن اقامة الشكل الجماعي لملكية الارض والزراعة التعاونية ومزارع الدولة والكومونات الزراعية لا يمكن ان تتم دفعة واحدة؛ فلهذا الغرض، ينبغي على السلطة السوفييتية ان تقوم بعمل عنيد مكين، وقد سبق لها ان خصصت مليار روبل لتحسين الزراعة، شرط الانتقال الى التعاون في الزراعة. ان هذا القانون يبين اننا نريد التأثير في جماهير الفلاحين المتوسطين ولا سيما عن طريق قوة المثال والحث على تحسين اساليب الاستثمار. ولاجل تحقيق هذه الثورة العميقة الهامة في اقتصاد روسيا الزراعية، لا نعتمد الا على هذا النوع من التدابير وعلى مفعولها المطرد.

ان الاتحاد الذي تحقق في هذا المؤتمر بين لجان الفلاحين الفقراء والكومونات الزراعية والفروع الزراعية يبعث فينا اليقين التام باننا، اذ نهيء اشاعة التعاون في العمل الزراعي نحل المسألة حلا صحيحا وبطريقة اشتراكية حقيقية. وهذه الجهود الدائبة المستمرة لا بد ان تؤول الى زيادة المردود. ولهذا الغرض، ينبغي لنا ان نطبق خبرة الاساليب الزراعية وان نستخدم

جميع المهندسين الزراعيين في روسيا بصورة نستطيع معها استغلال خبرة الاستثمارات، الاستثمارات التي لم تكن حتى الآن سوى مصدر اثراء لبعض الافراد، سوى مصدر لاعادة الرأسمالية، لاضطهاد جديد، لعبودية جديدة يمنى بها العمال الاجراء، الاستثمارات التي يجب ان تكون من الآن وصاعدا مصدرا يوفر المعارف الزراعية والثقافة وانتاجية اعلى لجميع الملايين من الشغيلة، بفضل القانون حول جعل ملكية الارض ملكية اجتماعية وبفضل الغاء الملكية الخاصة للارض والغائها كليا. وفي هذا التحالف بين عمال المدن والفلاحين الشغيلة وفي انشاء لجان الفلاحين الفقراء هذا وفي المعاد انتخابها هيئات سوفييتية، تقوم الضمانة بان روسيا الزراعية قد سارت في السبيل الذي تسير فيه الدول الاوروبية الغربية، الواحدة تلو الاخرى، بعدنا، ولكن بمزيد من الثبات. لقد كان من الاصعب على هذه الدول ان تبدأ الثورة، لان عدوها لم يكن حكما مطلقا، متعفنا، بل كان طبقة رأسمالية عالية التنظيم والثقافة. بيد انكم تعلمون ان هذه الثورة قد بدأت، وتعلمون انها لم تنحصر في حدود روسيا، وان املنا الرئيسي، ان سندنا الرئيسي، انما هو بروليتاريا اوروبا الغربية، بروليتاريا بلدان اكثر تقدما من بلادنا. ان هذا السند الاساسي للثورة العالمية قد تحرك، ونحن على اقتناع راسخ — وهو ما يؤكده عملياً مجرى الثورة الالمانية — بان الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكي، واستخدام تكنيك زراعي ارقى، واتحاد سكان الارياف الكادحين بمزيد من السرعة، بان كل ذلك سيتم هناك باسرع واسهل مما سيتم به عندنا.

ان الفلاحين الشغيلة في روسيا، بتحالفهم مع عمال المدن، بتحالفهم مع البروليتاريا الاشتراكية في العالم بأسره، يمكنهم ان

يكونوا على ثقة الآن بانهم سيتغلبون على جميع المصاعب والعقبات، ويصدون جميع هجمات الاستعماريين وينفذون المهمة التي لا يستطيع الشغيلة بدونها ان يتحرروا، عنيت بها: التعاون في زراعة الارض، انتقال الاستثمارات الفردية الصغيرة بصورة تدريجية، ولكن دون انقطاع، الى التعاون في حراثة الارض. **(تصفيق حاد متواصل).**

«البرافدا»، العدد ٢٧٢، ١٤ المجلد ٢٨، ص‌ص ٣١٤–٣٢٥
ديسمبر (كانون الاول) ١٩١٨

تقرير عن النشاط في الريف قدم في المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي (البلشفي) الروسي

بتاريخ ٢٣ مارس (آذار) ١٩١٩

(تصفيق متواصل). ايها الرفاق، يجب عليّ ان اعتذر لعدم تمكني من حضور جميع جلسات القسم الذي انتخبه المؤتمر لدراسة مسألة النشاط في الريف. ولهذا ستكون كلمات الرفاق الذين اشتركوا منذ البدء في اعمال هذا القسم بمثابة تكميل لتقريري. ولقد اقر هذا القسم، في آخر الامر، موضوعات احيلت الى اللجنة وستعرض عليكم[٢٢]. غير اني ارغب في التوقف عند الاهمية العامة للمسألة، كما بدت لنا اثر اعمال القسم، وكما تبدو اليوم، حسب رأيي، امام الحزب كله.

ايها الرفاق، طبيعي تماما ان يترتب علينا، في مجرى تطور الثورة البروليتارية، ان نضع في المنزلة الاولى، طورا هذه القضية، وطورا تلك، من بين اهم قضايا الحياة الاجتماعية واكثرها تعقيدا. وطبيعي تماما ان لا يكون ثمة حزب، ثمة حكومة، حتى اقرب الحكومات من الجماهير، يستطيع ان يشمل جميع مظاهر الحياة **بنظرة واحدة**، في غمار انقلاب يمس ولا بد له ان يمس اعمق اسس الحياة واوسع جماهير السكان. واذا كان يترتب علينا الآن ان نتوقف عند مسألة النشاط في الريف وان ننظر نظرة خاصة منفردة الى وضع جماهير الفلاحين المتوسطين، فلا يمكن ان يكون في الامر اي طابع غريب او غير طبيعي، من حيث تطور الثورة البروليتارية بوجه عام. مفهوم ان تكون الثورة البروليتارية قد

اضطرت للبدء بالعلاقات الاساسية بين الطبقتين المتعاديتين: البروليتاريا والبرجوازية. لقد كانت المهمة الاساسية تقضي بتسليم الحكم الى الطبقة العاملة، وتأمين ديكتاتوريتها، واسقاط البرجوازية وانتزاع المصادر الاقتصادية لسلطتها منها، هذه المصادر التي هي، بالضرورة، عقبة بوجه كل بناء اشتراكي على العموم. ونحن جميعنا الذين نعرف الماركسية، لم نشك قط في هذه الحقيقة القائلة ان دورا حاسما قد يعود في المجتمع الرأسمالي اما الى البروليتاريا واما الى البرجوازية، وذلك بحكم البنيان الاقتصادي لهذا المجتمع. وها نحن نرى الآن عددا كبيرا من الماركسيين السابقين –، من المعسكر المنشفي مثلا –، يزعمون ان من الممكن ان **تسود الديموقراطية** بوجه عام في مرحلة النضال الحاسم الذي تخوضه البروليتاريا ضد البرجوازية. هكذا يتشدق المناشفة الذين توافقوا كليا مع الاشتراكيين‑الثوريين. كأن البرجوازية ليست هي التي تخلق الديموقراطية او تقضي عليها،وفق ما يكون اكثر فائدة لها! واذا كان الامر كذلك، فلا يمكن ان يكون ثمة بحث حول الديموقراطية بوجه عام، في غمرة النضال الحادّ الذي تخوضه البرجوازية ضد البروليتاريا. ولا يسع المرء الا ان يدهش من السرعة التي ينزع فيها هؤلاء الماركسيون او الماركسيون المزيفون – اصحابنا المناشفة، مثلا – القناع عن وجوههم، ومن السرعة التي تنكشف فيها طبيعتهم الحقيقية بوصفهم ديموقراطيين برجوازيين صغارا.

ان اشد ما حاربه ماركس، طوال حياته كلها، انما هو اوهام الديموقراطية البرجوازية الصغيرة والنزعة الديموقراطية البرجوازية. واشد ما سخر منه، انما هو التعابير الفارغة حول الحرية والمساواة، عندما تغطي هذه التعابير حرية العمال في ان يموتوا

جوعا، او عندما تخفي مساواة الرجل الذي يبيع قوة عمله، مع البرجوازي الذي يشتري بحرية وبكل مساواة قوة العمل هذه في السوق التي يزعم انها حرة، الخ.. لقد اوضح ماركس ذلك في جميع مؤلفاته الاقتصادية. ويمكن القول ان مؤلف ماركس، «رأس المال»، يهدف بكامله الى القاء النور على هذه الحقيقة القائلة ان **قوتي المجتمع الرأسمالي الاساسيتين ليستا ولا يمكن ان تكونا سوى البرجوازية والبروليتاريا:** البرجوازية بوصفها بنّاءة هذا المجتمع الرأسمالي، بوصفها قائدته، بوصفها باعثة الحركة والنشاط فيه؛ والبروليتاريا بوصفها حفارة قبر هذا المجتمع، بوصفها القوة الوحيدة القادرة على الحلول محله. واني لأشك في ان يكون هناك فصل واحد في اي من مؤلفات ماركس، غير مكرس لهذه الفكرة الرئيسية. ويمكن القول ان اشتراكيي الاممية الثانية في العالم بأسره قد اقسموا مرارا عديدة الايمان المغلظة امام العمال بانهم فهموا هذه الحقيقة. ولكن، عندما بلغت الامور حد النضال الحقيقي، النضال الحاسم بين البروليتاريا والبرجوازية في سبيل الحكم، تبين لنا ان اصحابنا المناشفة والاشتراكيين — الثوريين، وكذلك زعماء الاحزاب الاشتراكية القديمة في العالم بأسره، قد نسوا هذه الحقيقة واخذوا يرددون، بصورة آلية محضة، تعابير تافهة ضيقة الافق حول الديموقراطية بوجه عام.

ويحاولون عندنا احيانا ايلاء هذه الكلمات شيئا مما يعتقدون انه يصبغها بطابع «اقوى»، فيقولون: «ديكتاتورية الديموقراطية». هذا كلام لا معنى له اطلاقا. اننا نعلم جيدا جدا بفضل التاريخ ان ديكتاتورية البرجوازية الديموقراطية لم تعن سوى قمع العمال عندما يثورون. هكذا كانت الحال ابتداء من ١٨٤٨، وليس بعد هذا العام على كل حال، ولكن بامكاننا ايجاد امثلة منفردة

قبل هذا العام. ان التاريخ يبين لنا انه في ظل الديموقراطية البرجوازية على وجه الضبط يحتدم بين البروليتاريا والبرجوازية اشد ما يكون من النضال حدة، بكل حرية وعلى نطاق واسع. وقد اتاحت لنا الظروف الاقتناع بصحة هذه الحقيقة في الواقع. فاذا كانت التدابير التي اتخذتها الحكومة السوفييتية، ابتداء من اكتوبر (تشرين الاول) ١٩١٧، مفعمة بروح الحزم والصلابة في جميع القضايا الاساسية، فلأننا لم ننحرف قط عن هذه الحقيقة، ولم ننسها يوما. فقط ديكتاتورية طبقة واحدة – هي البروليتاريا – تستطيع الفصل في قضية النضال ضد البرجوازية من اجل السيادة. فقط ديكتاتورية البروليتاريا تستطيع التغلب على البرجوازية. فقط البروليتاريا تستطيع اسقاط البرجوازية. فقط البروليتاريا تستطيع جر الجماهير وراءها ضد البرجوازية.

بيد انه لا ينجم عن ذلك ابدا – ويكون ذلك خطأ من افدح الاخطاء – ان بامكاننا فيما بعد، اي في مرحلة مواصلة البناء الشيوعي، عندما يكون قد تم اسقاط البرجوازية واصبحت السلطة السياسية بيد البروليتاريا، الاستغناء عن اشتراك العناصر المتوسطة، الوسطية.

طبيعي ان يتجه كل انتباه القائمين بالثورة، في بداية الثورة – الثورة البروليتارية – نحو امر رئيسي، اساسي، هو سيادة البروليتاريا وتأمين هذه السيادة بالتغلب على البرجوازية، – اي تأمين الشروط الضرورية لكي لا تتمكن البرجوازية من العودة الى الحكم. اننا نعلم جيدا جدا ان البرجوازية تحتفظ حتى الآن بالمزايا التي تستمدها من ثرواتها في البلدان الاخرى او التي تستمدها، حتى عندنا احيانا، من ثرواتها المالية. ونحن نعلم جيدا ان هناك عناصر اجتماعية اوفر تجربة من البروليتاريين

وان هذه العناصر تساعد البرجوازية. ونحن نعلم جيدا ان البرجوازية لم تقلع عن فكرة استعادة الحكم، وانها لم تكف عن محاولاتها الرامية الى اعادة سيطرتها.

ولكن ليس ذلك كل ما في الامر. فان البرجوازية التي تنادي بوجه خاص بالمبدأ القائل: «الوطن يكون حيث تطيب الحياة»؛ البرجوازية التي كانت دائما اممية من وجهة نظر المال، **- ان البرجوازية على النطاق العالمي هي حتى الآن اقوى منا.** ان سيادتها تتضاءل بسرعة؛ انها ترى امثلة كمثال الثورة المجرية [٢٣]ـ، التي كنا سعداء بان نبشركم بها امس والتي جاءت انباء اخرى تؤكدها اليوم -، وقد أخذت تدرك ان سيادتها تتأرجح. ولم تبق لها حرية التصرف. ولكن، اذا اخذنا اليوم بعين الاعتبار الموارد المادية على النطاق العالمي، فلا يسعنا الا الاعتراف بان البرجوازية هي اقوى منا حتى الآن، من الناحية المادية.

ولذا كرسنا وكان ينبغي علينا ان نكرس تسعة اعشار انتباهنا ونشاطنا العملي لهذه القضية الاساسية، وهي اسقاط البرجوازية، وترسيخ سلطة البروليتاريا، والقضاء على كل امكانية لعودة البرجوازية الى الحكم. وهذا امر طبيعي وشرعي وحتمي تماما. ومن هذه الناحية، حققنا بنجاح كثيرا من الاشياء.

والآن ينبغي لنا ان نطرح على بساط البحث المسألة المتعلقة بسائر الفئات الاجتماعية. ينبغي لنا ان نطرح على بساط البحث **مسألة جماهير الفلاحين المتوسطين**، بكل مداها؛ ذلك كان استنتاجنا العام في القسم الزراعي، واننا لواثقون بان جميع مناضلي الحزب سيوافقون على هذا الاستنتاج، لأننا لم نقم الا بايجاز تجرباتهم وملاحظاتهم.

من المؤكد اننا سنجد اناسا يتخذون من كل تدبير تقرره السلطة السوفييتية ذريعة للسخرية ولتوجيه النقد السطحي السخيف، كما يفعل السادة المناشفة والاشتراكيون – الثوريون اليمينيون، بدلا من التفكير في سير ثورتنا، بدلا من التفكير في المهمات التي توضع امامنا الآن. ان هؤلاء القوم لم يفهموا حتى الآن انه يترتب عليهم ان يختاروا بيننا وبين الديكتاتورية البرجوازية. لقد ابدينا نحوهم الكثير من الصبر بل الكثير من طيبة القلب؛ وسنتيح لهم مرة اخرى امكانية امتحان طيبة قلبنا. ولكننا سنضع في المستقبل القريب حدا لهذا الصبر وطيبة القلب هذه، واذا لم يختاروا، فاننا سنقترح عليهم بكل جد اللحاق بكولتشاك[٢٤]. (**تصفيق**). اننا لا نتوقع من هؤلاء القوم مؤهلات ذهنية لامعة جدا. (**ضحك**). ولكنه كان من الممكن ان نتوقع منهم ان يدركوا، بعد ان خبروا بانفسهم وحشية كولتشاك، ان من حقنا ان نطلب منهم الخيار بيننا وبين كولتشاك. واذا كان كثيرون من الناس السذج قد بلغت بهم الغباوة، في الاشهر الاولى التي عقبت اكتوبر، حد الاعتقاد بان ديكتاتورية البروليتاريا شيء عارض، موقت، فعلى المناشفة والاشتراكيين-الثوريين انفسهم ان يدركوا الآن ان هناك ظاهرة منطقية في هذا النضال القائم تحت ضغط البرجوازية العالمية بأسرها.

وبالفعل، تشكلت قوتان فقط: ديكتاتورية البرجوازية وديكتاتورية البروليتاريا. ومن لم يقرأ ذلك في مؤلفات ماركس، من لم يقرأ ذلك في مؤلفات كبار الاشتراكيين جميعهم، لم يكن اشتراكيا يوما من الايام، ولم يفهم شيئا من الاشتراكية وهو لم يفعل غير ان سمى نفسه اشتراكيا. هؤلاء القوم نمنحهم مهلة وجيزة للتفكير، ونطلب منهم ان يختاروا. واذا كنت تحدثت

عنهم، فلأنهم يقولون الآن او انهم سيقولون: «لقد اثار البلاشفة مسألة جماهير الفلاحين المتوسطين، ويريدون التغزل بهم». اني اعلم تماما ان حجة كهذه، بل اسوأ منها بكثير، تجد مجالا رحبا في صحافة المناشفة. ولكننا نحن ننبذ هذه الذرائع؛ فنحن لا نولي ابدا ثرثرات اخصامنا اية اهمية. ان اناسا ما يزال بامكانهم حتى الآن التنقل بين البرجوازية والبروليتاريا، يستطيعون قول ما يشاؤون. اما نحن، فاننا نتابع طريقنا.

ان طريقنا يرسمها لنا قبل كل شيء حساب القوى الطبقي. فالنضال بين البرجوازية والبروليتاريا يتطور في المجتمع الرأسمالي. وما دام هذا النضال قائما لم ينته، فاننا سنضاعف جهودنا لكي نصل به الى نهايته. ان هذا النضال لم يبلغ حتى الآن نهايته. وفي هذا النضال نجحنا بتحقيق اشياء كثيرة. ان البرجوازية العالمية لم تبق اليوم طليقة الايدي. وخير دليل على ذلك هو الثورة البروليتارية المجرية. ولذا كان من البديهي ان يتجاوز عملنا البنائي في الريف النطاق الذي كان فيه كل شيء خاضعا للمطلب الاساسي التالي: النضال في سبيل السلطة.

ان هذا العمل البنائي قد مر بمرحلتين اساسيتين. في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩١٧، استلمنا الحكم **مع جماهير الفلاحين بمجموعهم.** كانت تلك ثورة برجوازية، لأن النضال الطبقي في الريف لم يكن قد تطور بعد. ولم تبدأ الثورة البروليتارية الحقيقية في الريف الا في صيف ١٩١٨، كما سبق وقلت. فلو لم نستطع ان نشن هذه الثورة، لما كان عملنا كاملا. كانت المرحلة الاولى مرحلة الاستيلاء على السلطة في المدينة، واقامة الشكل السوفييتي للحكم. اما المرحلة الثانية — وذلك ما هو جوهري بالنسبة لجميع الاشتراكيين، والا لما كانوا اشتراكيين —، فقد

كانت مرحلة تمييز العناصر البروليتارية ونصف البروليتارية في الريف، وضمها الى بروليتاريا المدن بقصد النضال ضد البرجوازية الريفية. ولقد اجتزنا هذه المرحلة ايضا بخطوطها الكبرى، والمنظمات التي شكلناها لهذا الغرض في البداية، اي لجان الفلاحين الفقراء، قد توطدت الى حد اننا ارتأينا من الممكن الاستعاضة عنها بسوفييتات تنتخب حسب الاصول، اي اعادة تنظيم السوفييتات الريفية بشكل تصبح معه هيئات للسيادة الطبقية، هيئات للسلطة البروليتارية في الريف. وهكذا جاءت بعض التدابير – كالقانون المتعلق بنظام الارض الاشتراكي وبتدابير الانتقال الى الزراعة الاشتراكية، وهو قانون اقرته مؤخرا اللجنة التنفيذية المركزية ويعرفه جميع الناس بكل تأكيد، – ترسم لوحة عن رصيد الاحداث الماضية، من وجهة نظر ثورتنا البروليتارية.

ان جوهر الامر، ان ما يشكل المهمة الاولى، الاساسية، للثورة البروليتارية، قد قمنا به. وعلى وجه الضبط لأننا قمنا بهذه المهمة، توضع اليوم على بساط البحث مهمة اكثر تعقيدا، عنيت **بها موقفنا من جماهير الفلاحين المتوسطين.** ان من يفكر بأن وضع هذه المهمة هو بمثابة تخفيف من طابع سلطتنا، وارخاء في ديكتاتورية البروليتاريا، وتغيير، ولو جزئي، ولو طفيف، في سياستنا الاساسية، لا يدرك مطلقا اي شيء من مهمات البروليتاريا، من مهمات الانقلاب الشيوعي. واني لواثق بانه لن يكون ثمة في حزبنا اناس من هذا الطراز. لقد اردت فقط تحذير رفاقنا من الناس الذين يقفون خارج حزب العمال والذين سيتشدقون بمثل هذه الاقاويل، لا بدافع مفهوم ما عن العالم، بل لمجرد الحاق الضرر بنا ومساعدة الحرس

الابيض — ، اي، بتعبير آخر، لتحريض الموجيك (الفلاح) المتوسط ضدنا، وهو الذي كان ابدا مترددا، ولا يمكن له الاّ يكون مترددا، والذي سيظل ايضا مترددا زمنا طويلا. ولكي يحرضوه علينا، سيقولون له: «انظر، انهم يغازلونك! انهم اذن يأخذون انتفاضاتكم بالحسبان، انهم اذن محتارون»، الخ.، الخ.. ينبغي ان يكون جميع رفاقنا مسلحين ضد مثل هذا التحريض. وانا واثق بانهم سيكونون مسلحين اذا ماَ استطعنا منذ الآن طرح هذه المسألة من وجهة نظر النضال الطبقي.

من الواضح تماما ان هذه المسألة الجوهرية هي اكثر تعقيدا من سابقتها ولكنها ليست اقل حيوية منها: **كيف نحدد بدقة موقف البروليتاريا من جماهير الفلاحين المتوسطين؟** ايها الرفاق، ان هذه المسألة ليست صعبة على الماركسيين، من الناحية النظرية، هذه الناحية التي استوعبتها الاغلبية الساحقة من العمال. سأعيد الى التذكير، مثلا، بعض ما جاء في مؤلف كاوتسكي عن المسألة الزراعية، وهو المؤلف الذي كتبه كاوتسكي في المرحلة التي كان ما يزال يعرض فيها مذهب ماركس عرضا صحيحا والتي كان معترفا به فيها كخبير لا جدال لرأيه في الموضوع، — لقد جاء في هذا المؤلف بصدد الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ما يلي: ان مهمة الحزب الاشتراكي تقوم في **حمل جماهير الفلاحين على اتخاذ موقف الحياد**، اي انه ينبغي بلوغ الهدف التالي: ان يظل الفلاح على الحياد في النضال بين البروليتاريا والبرجوازية، الاّ يتمكن الفلاح من اسداء مساعدة نشيطة الى البرجوازية ضدنا.

خلال المرحلة الطويلة التي دامت فيها سيادة البرجوازية، دعمت جماهير الفلاحين حكم البرجوازية، وكانت الى جانبها. وهذا

امر مفهوم اذا نظرنا الى ما لدى البرجوازية من قوة اقتصادية والى ما لديها من وسائل سياسية لبسط سيادتها. وليس بوسعنا ان نحسب أن الفلاح المتوسط سيقف فورا الى جانبنا. ولكن، اذا انتهجنا سياسة صحيحة، فان هذه الترددات ستكف بعد فترة من الزمن، واذ ذاك يتمكن الفلاح من الانضمام الينا.

لقد سبق لانجلس الذي وضع مع ماركس اسس الماركسية العلمية، اي اسس المذهب الذي يستوحي منه حزبنا على الدوام ولا سيما ابان الثورة، – ان قسّم جماهير الفلاحين الى فلاحين صغار، ومتوسطين، وكبار. ولا يزال هذا التقسيم ينطبق على الواقع اليوم في الاغلبية الساحقة من البلدان الاوروبية. لقد قال انجلس: «قد لا تكون ثمة حاجة لأن يصار، في كل مكان، الى قمع حتى كبار الفلاحين بالعنف». اما احتمال لجوئنا يوما من الايام، الى العنف ازاء الفلاحين المتوسطين (ان صغار الفلاحين هم اصدقاؤنا)، فهذا ما لم يفكر به قط اي اشتراكي عاقل. هكذا تكلم انجلس سنة ١٨٩٤، اي قبل وفاته بسنة، حين كانت المسألة الزراعية موضوعة على بساط البحث*. ان وجهة النظر هذه تبين لنا الحقيقة التي ينساها بعضهم احيانا، ولكن التي نتفق عليها جميعا من الناحية النظرية. ان مهمتنا، بالنسبة للملاكين العقاريين والرأسماليين، هي مصادرة ممتلكاتهم المصادرة التامة. **ولكننا لا نقر باي عنف ازاء جماهير الفلاحين المتوسطين.** وحتى فيما يتعلق بجماهير الفلاحين الاغنياء لسنا جازمين ازاءهم بقدر ما نحن جازمين ازاء البرجوازية: فنحن لا نقول بالمصادرة

---

* راجع: فريدريك انجلس. «المسألة الزراعية في فرنسا والمانيا». – **(الناشر).**

المطلقة لممتلكات الفلاحين الاغنياء والكولاك. ان هذا التمييز قد سجلناه في برنامجنا. اننا نقول: قمع مقاومة الفلاحين الاغنياء، قمع محاولاتهم للقيام بنشاط ضد الثورة. وليس ذلك بالمصادرة المطلقة.

ان التمييز الجوهري الذي يحدد موقفنا من البرجوازية وجماهير الفلاحين المتوسطين، انما هو المصادرة المطلقة لممتلكات البرجوازية والتحالف مع جماهير الفلاحين المتوسطين الذين لا يستثمرون الغير؛ وهذه الخطة الاساسية يعترف بها الجميع نظريا. غير انها لا تطبق في الواقع بصورة مستمرة؛ ففي القاعدة، لم يتعلموا حتى الآن كيف يطبقونها. فعندما باشرت البروليتاريا، من مختلف النواحي، مهمة بناء مجتمع جديد، بعد ما اسقطت البرجوازية ووطدت حكمها، حكم البروليتاريا، برزت قضية جماهير الفلاحين المتوسطين الى المرتبة الاولى. ولم ينكر اي اشتراكي واحد في العالم ان بناء الشيوعية سيتبع سبلا مختلفة في البلدان ذات الزراعة الضخمة، وفي البلدان ذات الزراعة الصغيرة. وتلك حقيقة من ابسط الحقائق، تلك حقيقة اولية. ومن هذه الحقيقة ينجم انه يترتب علينا توجيه انتباهنا الرئيسي، الى حد ما، نحو جماهير الفلاحين المتوسطين على وجه الدقة وذلك بقدر ما نسير ونتقدم نحو مهام البناء الشيوعي.

ان كثيرا من الامور تتوقف على الطريقة التي سنحدد بها موقفنا من جماهير الفلاحين المتوسطين. وهذه المسألة محلولة من الناحية النظرية. غير اننا امتحنا تماما ونعرف بالتجربة الفرق بين الحل النظري لقضية ما وبين التطبيق العملي لهذا الحل. واننا لنلمس عن كثب هذا الفرق الذي كان من ابرز صفات الثورة الفرنسية الكبرى، حين كانت الكونفانسيون الفرنسية

تتخذ تدابير واسعة المدى دون ان يكون لديها السند الضروري لتطبيق هذه التدابير، بل دون ان تعرف على اية طبقة تعتمد من اجل تطبيق هذا التدبير او ذلك.

اما نحن، فاننا في ظروف اوفق بما لا حد له. فبفضل قرن كامل من التطور، نعرف على اية طبقة نعتمد. بيد اننا نعرف ايضا ان هذه الطبقة لا تملك الاّ القليل جدا من التجربة العملية. لقد كان الامر الجوهري واضحا بنظر الطبقة العاملة، بنظر حزب الطبقة العاملة: دك حكم البرجوازية واعطاء الحكم للعمال. ولكن **كيف** العمل لبلوغ هذا الغرض؟ ان الجميع ليذكرون خلال اية صعوبات واية اخطاء انتقلنا من الرقابة العمالية الى ادارة الصناعة من جانب العمال. والحال ان هذا الانتقال جرى في داخل طبقتنا، في الوسط البروليتاري، الذي كنا دائما على صلة به. والآن يترتب علينا تحديد موقفنا ازاء طبقة جديدة، ازاء طبقة لا يعرفها عامل المدينة. من الضروري ان نحدد موقفنا من الطبقة التي لا تقف موقفا مستقرا واضح المعالم. ان البروليتاريا تقف بمعظمها الى جانب الاشتراكية؛ والبرجوازية تقف بمعظمها ضد الاشتراكية — ، فمن اليسير تحديد العلاقات بين هاتين الطبقتين. ولكن، عندما ننتقل الى فئة كجماهير الفلاحين المتوسطين، يتبين لنا **ان تلك طبقة مترددة**. انها من جهة مالكة ومن جهة اخرى شغيلة. انها لا تستثمر الشغيلة الآخرين. وقد اضطرت، طوال عشرات السنين، ان تدافع عن وضعها باذلة لهذا الغرض جهودا هائلة. وامتحنت بنفسها استثمار الملاكين العقاريين والرأسماليين؛ وتحملت كل شيء؛ بيد انها مالكة في الوقت نفسه. ولذا كان موقفنا من هذه الطبقة المترددة حافلا بمصاعب قصوى. فبالاستناد الى تجربتنا التي دامت اكثر من

سنة، والى النشاط البروليتاري الذي نقوم به في الريف منذ اكثر من ستة اشهر، والى التمايز الطبقي الذي جرى في الريف، ينبغي علينا قبل كل شيء ان نحذر هنا كل تسرع، كل سعي نظري غير كفؤ، كل محاولة لاعتبار ما نحن عاملون على وضعه، لاعتبار ما لم ننته حتى الآن من وضعه، كأنه امر جاهز. وانكم لواجدون تحذيرا كافيا حول هذه النقطة في القرار الذي تقترحه عليكم اللجنة التي عينها القسم الزراعي من المؤتمر والذي سيتلوه عليكم احد الخطباء الذين سيتكلمون بعدي.

وبديهي انه ينبغي علينا، من وجهة النظر الاقتصادية، ان نمد يد المساعدة الى الفلاحين المتوسطين. وليس هنا اي مجال للشك من الناحية النظرية. ولكن، نظرا لاخلاقنا وعاداتنا، ومستوانا الثقافي، والنقص في القوى الثقافية والتكنيكية التي نستطيع تقديمها الى الريف، ونظرا لهذا العجز الذي نبديه، كثيرا من الاحيان، في علاقاتنا بالريف، نرى ان رفاقنا يلجؤون في غالب الاحيان الى الاكراه، الامر الذي يلحق الضرر بكل عملنا. وليس ابعد من امس، سلمني احد الرفاق كراسا عنوانه: «تعليمات واحكام حول تنظيم عمل الحزب في مقاطعة نيجني نوفغورود»، وقد اصدرته لجنة الحزب الشيوعي (البلشفي) الروسي في هذه المدينة. ولقد قرأت في هذا الكراس، مثلا، في الصفحة ٤١، ما يلي: «ان المرسوم المتعلق بالضريبة الاستثنائية ينبغي ان يحل بكل ثقله على الكولاك الريفيين، وعلى المضاربين، **وبوجه عام، على العنصر المتوسط من الفلاحين**». آه! هنا، يمكن القول ان القوم قد «فهموا»! اما ان يكون في الامر خطأ مطبعي — ولكن لا يجوز وقوع مثل هذا الخطأ! — واما ان يكون في الامر عمل جرى بعجلة، بتسرع، عمل يبين الى اي حد من الخطورة يبلغ كل

تسرع في هذا المجال. واما ان يكون في الامر مجرد عدم فهم – وتلك شر فرضية لا اود الاشارة اليها بحق رفاق نيجني نوفغورود –، وقد يكون في الامر ايضا مجرد سهو.

وفي الواقع، يمكن ان تحصل امثلة كالمثال الذي رواه لنا احد الرفاق في اللجنة. فقد احاط به عدد من الفلاحين واخذ كل منهم يسأله: «قرر من اكون انا: فلاحا متوسطا ام لا؟ عندي حصانان وبقرة. عندي بقرتان وحصان»، الخ.. والحال، ينبغي على هذا المحرض، الذي يتجول في الاقضية، ان يملك «ميزانا للحرارة» لا يخطىء، ويتيح له «اخذ حرارة الفلاح» والقول اذا كان هذا الفلاح فلاحا متوسطا ام لا. ولهذا الغرض، ينبغي عليه ان يعرف كل تاريخ استثمارة هذا الفلاح، وعلاقاته مع الفئات الدنيا والعليا. وتلك امور لا يمكننا معرفتها بدقة.

يقتضي الامر هنا الكثير من حسن التصرف، ومعرفة الاوضاع المحلية. وهذا ما لا نحوزه حتى الآن. وليس ثمة اي عار في الاقرار به، بل ينبغي علينا الاقرار به امام رؤوس الاشهاد. اننا لم نكن قط طوبويين ولم نتخيل قط باننا سنبني المجتمع الشيوعي بأيد نظيفة لشيوعيين نظيفين، سيولدون ويتربون في المجتمع الشيوعي الصرف. تلك قصص للاطفال. ينبغي علينا ان نبني الشيوعية على انقاض الرأسمالية، ولا يستطيع القيام بهذه المهمة سوى الطبقة التي تمرست في النضال ضد الرأسمالية. ان البروليتاريا، كما تعرفون جيدا جدا، ليست خالية من عيوب المجتمع الرأسمالي ونواحي ضعفه. وهي تناضل في سبيل الاشتراكية، وتحارب في الوقت نفسه نواقصها بالذات (اي نواقص البروليتاريا). ان نخبة البروليتاريا، ان الفئة المتقدمة من البروليتاريا، التي خاضت نضالا حادا في المدن

طوال عشرات السنين، كان بوسعها ان تتبنى كل ثقافة المدن والعواصم في غمرة هذه النضال، وقد استوعبتها الى حد ما. وانتم تعلمون ان الامية والجهل كانا سائدين في الريف حتى في البلدان المتقدمة. من المؤكد اننا سنرفع من شأن الثقافة في الريف، ولكن تلك مهمة تدوم سنوات طويلة،طويلة جدا. وهذا ما ينساه رفاقنا في كل مكان، وهذا ما تثيره امامنا، بصورة واضحة جدا، كل كلمة ينطق بها رفاق منظمات القاعدة، وهم ليسوا مثقفين من هنا، ولا رجال مكاتب، - فلقد سمعنا هؤلاء كثيرا - انما هم اناس راقبوا عمليا النشاط في الريف. ان هذه الاصوات هي التي كانت جد قيمة للقسم الزراعي. واني لواثق بانها ستكون اليوم ايضا جد قيمة لمجموع مؤتمر الحزب، لأنها لا تنبع من الكتب، من المراسيم، بل من الحياة نفسها.

كل ذلك يحفزنا الى العمل بصورة نوضح فيها باشد الوضوح موقفنا من الفلاحين المتوسطين. وهذا امر صعب جدا لأن **هذا الوضوح غير موجود في الحياة.** ان هذه المسألة لم تجد لها حلا، وليس هذا وحسب، ولكنها **غير قابلة للحل** اذا أريد حلها **دفعة واحدة وفورا.** هناك من يقولون: «لم يكن من الواجب تدبيج مثل هذا العدد من المراسيم»، وهم يلومون الحكومة السوفييتية لأنها باشرت تدبيج المراسيم دون ان تعرف كيف تطبقها. ان هؤلاء الناس لا يلاحظون في الاساس انهم ينزلقون الى معسكر الحرس الابيض. فلو اننا افترضنا ان تدبيج مئة من المراسيم يغير كل الحياة الريفية، لكنا اغبياء تماما. ولكن، لو كنا اقلعنا عن ان نرسم في المراسيم الخطوط الكبرى للطريق الواجب اتباعها، لكنا خونة الاشتراكية. ان هذه المراسيم، التي لم يكن بالامكان تطبيقها عمليا دفعة واحدة وبكاملها، قد لعبت دورا

هاما في حقل الدعاية. فاذا كنا فيما مضى قد قمنا بالدعاية بواسطة حقائق عامة، فاننا اليوم **نقوم بالدعاية بواسطة العمل.** وتلك ايضا دعاية، الاّ انها دعاية بواسطة العمل هذه المرة، ولكن ليس بمعنى القيام باعمال منفردة يؤديها نفر من الادعياء المغرورين، الامر الذي سخرنا منه كثيرا في عهد الفوضويين والاشتراكية القديمة. ان مرسومنا هو نداء، ولكنه بغير مفهوم الامس: «ايها العمال، هبوا، واقلبوا البرجوازية!». كلا، انه نداء الى الجماهير، نداء الى العمل التطبيقي. **ان المراسيم، انها هي تعليمات تدعو الى القيام بعمل تطبيقي جماهيري.** هذا هو المهم. اني اقر بان المراسيم تحوي الكثير من الاشياء غير النافعة، التي لن «تمكث في الارض». ولكن فيها حافزا للقيام بعمل تطبيقي، فمهمة المراسيم تعليم المئات والآلاف والملايين من الناس الذين يصغون الى صوت حكم السوفييت، القيام بالعمل التطبيقي. وتلك تجربة للقيام بعمل تطبيقي في ميدان البناء الاشتراكي في الريف. فاذا نظرنا الى الامور بهذه الطريقة فاننا سنستخلص الكثير من مجمل قوانيننا ومراسيمنا وقراراتنا. ولن نرى اليها كأنها احكام مطلقة ينبغي تطبيقها حالا، ودفعة واحدة، وباي ثمن كان.

ينبغي اجتناب كل ما من شأنه ان يشجع في الواقع سوء التصرف هذا او ذاك. فهنا وهناك نرى وصوليين ومغامرين يتمسّكون باذيالنا ويعلنون انهم شيوعيون ويخدعوننا، وقد تدافعوا نحونا لأن الشيوعيين قابضون الآن على زمام الحكم، لأن بعض العناصر الاكثر شرفا بين الموظفين السابقين لم يأتوا الى العمل معنا بسبب من افكارهم المتأخرة؛ بينما الوصوليون خالون من الافكار، خالون من الشرف. ان هؤلاء الناس الذين

يسعون الى الترقي في المناصب وحسب، يلجؤون الى الاكراه حيث يعملون، ويظنون انهم حسنا يفعلون. والحال ان تصرّفهم هذا يدفع الفلاحين احيانا الى القول: «ليحي حكم السوفييت ولكن **فلتسقط الكومونية!**» (اي فلتسقط الشيوعية). ان هذه الامثلة ليست ملفقة بل مستقاة من الواقع الحي، مما يقول رفاق القاعدة. ولذا ينبغي لنا الاّ ننسى الاذى البالغ الذي يسببه لنا كل نقص في الاعتدال، كل تسرّع، كل عمل سريع الوتيرة.

لقد اضطررنا للتسرّع، باي ثمن كان، من اجل الخروج، بقفزة يائسة، من الحرب الاستعمارية التي قادتنا الى الافلاس؛ لقد اضطررنا لبذل اشد الجهود اليائسة من اجل سحق البرجوازية والقوى التي كانت تهدد بسحقنا. كان الامر يقتضي كل ذلك، والاّ لما استطعنا احراز النصر. ولكن سلوك السلوك نفسه ازاء الفلاحين المتوسطين انما يعني التدليل على درجة من الغباوة، على درجة من البلاهة، على درجة من الخطورة بالنسبة للقضية، بحيث ان عملاء الاستفزاز وحدهم يستطيعون التصرف على هذا النحو عن سابق تصور وتصميم. فينبغي طرح المسألة هنا بشكل آخر. فليس المقصود هنا سحق مقاومة مستثمرين معروفين والتغلب عليهم واسقاطهم؛ وتلك مهمة طرحناها فيما مضى. كلا. فبقدر ما سوّينا هذه القضية الاساسية، توضع اليوم على بساط البحث قضايا اكثر تعقيدا. اننا لن نبني هنا اي شيء بواسطة العنف. **ان العنف ازاء الفلاحين المتوسطين يلحق اشد الاذى.** ان الفلاحين المتوسطين يؤلفون فئة وافرة العدد تضم الملايين من الناس. وحتى في اوروبا، حيث لم تبلغ هذه الفئة هذه الدرجة من القوة، وحيث التكنيك، والثقافة، وحياة المدن، والسكك الحديدية بلغت درجة هائلة من التطور، وحيث كان من

السهل جدا التفكير باستعمال العنف، ما من احد، ما من اشتراكي من اشد الاشتراكيين ثورية، ارتأى قط اتخاذ تدابير العنف ازاء الفلاحين المتوسطين.

حين استلمنا السلطة، اعتمدنا على مجموع جماهير الفلاحين. حينذاك كانت ثمة مهمة واحدة موضوعة امام جميع الفلاحين: النضال ضد الملاكين العقاريين. ولكن الفلاحين ما يزالون يحذرون الاستثمارة الكبيرة. فالفلاح يقول في نفسه: «اذا كانت هناك استثمارة كبيرة، فهذا يعني اني اعود أجيرا».بديهي انه على خطأ. ولكن فكرة الاستثمارة الكبيرة مرتبطة عند الفلاح بشعور من الحقد والكراهية، بذكرى استبداد الملاكين العقاريين بالشعب. ان هذا الشعور ما يزال حيا، ولم يمت حتى الآن.

ينبغي لنا ان نستند قبل كل شي الى هذه الحقيقة القائلة انه لا يمكن بلوغ اي شيء هنا باساليب العنف وهذا ينجم من جوهر الامر. فالمهمة الاقتصادية تبدو هنا على نحو آخر تماما. فليست هنا قمّة يمكن قطعها، مع الابقاء على جميع الاسس، مع الابقاء على كل البناء. ان القمّة التي كان يمثلها الرأسماليون في المدن غير موجودة في هذه الحالة. **ان استعمال العنف هنا يهلك القضية كلها.** ان ما ينبغي هنا، انما هو القيام بعمل تثقيفي دائب. فللفلاح الذي هو عندنا، كما في العالم بأسره، رجل عملي وواقعي، ينبغي ان نقدّم امثلة ملموسة تثبت له ان «الكومونية» خير الامور. ومن المؤكد اننا لن نتوصل الى اي شيء اذا قدم الى الارياف اناس يتخذون القرارات بتسرّع ويأتون من المدينة لكي يتحدثوا ويثرثروا ولكي يثيروا بعض المشاحنات من نوع مشاحنات المثقفين او غير المثقفين، وثمّ يتفارقون

متخاصمين. وهكذا يحدث. انهم، بدلا من اثارة الاحترام، يثيرون السخرية، وانها لسخرية مشروعة تماما.

ينبغي لنا ان نقول بصدد هذه المسألة اننا نشجع الكومونات، غير انه ينبغي تنظيم الكومونات **بصورة نكسب معها ثقة الفلاح**. وحتى ذاك، نحن تلامذة الفلاحين، لا معلموهم. وليس ثمة اسخف من اناس لا يعرفون شيئا عن الزراعة ولا عن خصائصها، من اناس تدافعوا الى الريف لمجرّد انهم سمعوا بفائدة الاستثمارات التعاونية، من اناس ملّوا حياة المدن ويرغبون في العمل في الريف، ثم يتصورون انهم، في كل شيء، معلمو الفلاحين. **وليس ثمة اسخف من فكرة استعمال العنف في علاقات الفلاح المتوسط الاقتصادية.**

ليس المقصود ابدا مصادرة ممتلكات الفلاح المتوسط، بل أخذ الظروف الخاصة لحياة الفلاح بالحسبان، والتعلّم من الفلاحين كيفية الانتقال الى ترتيب افضل وتنظيم احسن، **والامتناع اطلاقا عن اصدار الاوامر!** تلك هي القاعدة التي رسمناها لانفسنا. (**تصفيق من جانب المؤتمر كله**). تلك هي القاعدة التي حاولنا عرضها في مشروع قرارنا، لأننا، ايها الرفاق، قد ارتكبنا الكثير من الاخطاء في هذا الميدان. وليس ثمة اي عار في الاعتراف بذلك. فلم تكن لدينا التجربة. بل ان النضال ضد المستثمرين قد تعلّمناه من تجربتنا. فاذا كانوا قد لامونا احيانا بهذا الصدد، فبوسعنا ان نقول: «ايها السادة الرأسماليون، هذا بسببكم. فلو انكم لم تبدوا مقاومة ضارية، خرقاء، وقحة، يائسة، الى حد بالغ، ولو انكم لم تتحالفوا مع برجوازية العالم، لكانت الثورة اتخذت اشكالا اكثر مسالمة». واليوم، وقد صددنا الهجوم الجنوني الذي قام ضدنا من كل النواحي، نستطيع الانتقال

الى اساليب اخرى لأننا لا نعمل كأننا حلقة صغيرة، بل كحزب يقود وراءه ملايين الناس. ان هذه الملايين لا تستطيع ان تدرك دفعة واحدة تغيّر الاتجاه؛ ولهذا غالبا ما يحدث ان تصيب الضربات الموجهة للكولاك، الفلاح المتوسط. وليس في ذلك ما يدعو الى الدهشة. ينبغي الادراك فقط ان ذلك ناجم عن الاوضاع التاريخية التي زالت اليوم، وان الاوضاع الجديدة والمهمات الجديدة ازاء طبقة الفلاحين المتوسطين تتطلب ذهنية جديدة.

ان مراسيمنا المتعلقة بالاقتصاد الفلاحي هي صحيحة من حيث الاساس. وليس لدينا اي سبب يدعونا الى التخلي عن اي من هذه المراسيم او الى التأسف على اتخاذه. ولكن اذا كانت المراسيم صحيحة، **فمن الخطأ فرضها على الفلاح بالقوة**. وليس هناك اي مرسوم منها يشير الى استعمال القوة. ان هذه المراسيم صحيحة بوصفها سبلا مرسومة، بوصفها نداء الى العمل التطبيقي. فعندما نقول: «شجعوا التشارك» فانما نعطي توجيهات ينبغي امتحانها مرارا عديدة قبل ايجاد **الشكل** النهائي لتطبيقها. وما دمنا نقول ان من الضروري العمل في سبيل الحصول على حرية الموافقة، فذلك يعني اذن انه ينبغي اقناع الفلاحين واقناعهم عمليا. انهم لن يدعوا انفسهم يقتنعون بالاقوال وحسنا يفعلون. ويكون من المؤسف ان يدعوا أنفسهم يقتنعون بمجرّد قراءة المراسيم والمناشير التحريضية. فاذا كان بالامكان اعادة تنظيم الحياة الاقتصادية على هذا النحو، فان كل هذه العملية لن تساوي فلسا واحدا. انما ينبغي بادئ ذي بدء تقديم الدليل على أن هذا التشارك هو افضل ـ اشراك الناس بشكل يتشاركون به حقا بدلا من الافتراق متخاصمين ـ وتقديم الدليل على ان

هذا التشارك افيد. على هذا النحو يضع الفلاح المسألة، وعلى هذا النحو تضعها مراسيمنا. واذا كنا لم نتوصل حتى الآن الى تقديم هذا الدليل، فليس في ذلك اي عار وينبغي علينا الاعتراف به بكل صراحة.

اننا حتى الآن، لم نحلّ سوى القضية الجوهرية في كل انقلاب اشتراكي، هي قضية الانتصار على البرجوازية. وهذه القضية حللناها بخطوطها الكبرى، مع العلم اننا على ابواب ستة أشهر صعبة وقاسية: فان استعماريي العالم بأسره يبذلون جهودهم الاخيرة لسحقنا. غير انه يمكننا ان نقول الآن، دون اي مبالغة، **انهم ادركوا ان قضيتهم خاسرة الى الأبد بعد انقضاء هذه الاشهر الستة.** فاما انهم سيستغلون وهننا ونزوف قوانا ويتغلبون على بلادنا فقط؛ واما اننا نحن الذين سننتصر وليس في بلادنا فقط. في غضون هذه الاشهر الستة، سيكون وضعنا صعبا الى اقصى حدّ، عندما تتفاقم ازمة المواد الغذائية وازمة النقليات، وعندما تحاول الدول الاستعمارية شنن الهجوم في عدة جبهات. غير **انها ستكون الاشهر الستة الصعبة الأخيرة.** ينبغي لنا، كما في السابق، بذل جميع قوانا من اجل محاربة العدو الخارجي الذي يهاجمنا.

ولكن، عندما نتحدث عن مهمات النشاط في الريف، ينبغي لنا، رغم جميع المصاعب، ورغم ان كل تجربتنا رمت الى قمع المستثمرين مباشرة، ينبغي لنا ان نتذكر، ينبغي لنا الاّ ننسى، ان القضية توضع في الريف على نحو آخر ازاء الفلاحين المتوسطين.

ان جميع العمال الواعين، — من بتروغراد وايفانوفو-فوزنيسينسك وموسكو الذين كانوا في الريف — قد حملوا الينا

العديد من الامثلة على مشاكل من سوء التفاهم كان يبدو انها مستعصية، وعلى منازعات كان يبدو انها جسيمة، — الا ان هذه المشاكل والمنازعات صُفّيت او خفت حدتها بفضل تدخل العمال الواعين: كان هؤلاء العمال لا يتحدثون بلغة الكتب، بل يستعملون لغة يفهمها الموجيك (الفلاح)؛ كانوا لا يتحدثون كقادة يسمحون لانفسهم باصدار الاوامر دون ان يعرفوا شيئا عن حياة الريف، بل كرفاق يشرحون الوضع، ويعتمدون على شعورهم كشغيلة ضد المستثمرين. فبفضل هذه الايضاحات الرفاقية، تم التوصل الى ما لم يستطع التوصل اليه مئات الآخرين ممّن سلكوا سلوك الزعماء والقادة.

وهذه هي الروح التي تتخلل كامل القرار الذي نطرحه عليكم الآن.

لقد حاولت في تقريري الموجز توضيح الناحية المبدئية، توضيح اهمية هذا القرار السياسية العامة. وحاولت ان اثبت — واود ان اعتقد باني نجحت في هذا الامر — ان ليس ثمة اي انعطاف، اي تغيير في خطتنا، من وجهة نظر مصالح الثورة بمجموعها. ان الحرس الابيض واعوانهم يعلنون ذلك او سيعلنونه. فلندعهم وشأنهم، فان ذلك لا يقلقنا. اننا نطوّر مهماتنا بأوفر ما يكون من الانسجام والمثابرة. وعلينا ان ننقل اهتمامنا من قضية قمع البرجوازية الى تنظيم حياةً الفلاحين المتوسطين. ينبغي ان نعيش بسلام معهم. ان الفلاحين المتوسطين لن يقفوا الى جانبنا في المجتمع الشيوعي الا حين نخفف من اوضاعهم الاقتصادية ونحسّنها. فاذا استطعنا غدا ان نقدّم ١٠٠٠٠٠ تراكتور ممتاز، وان نزّودها بالبنزين، وبالسواقين، (وانتم تعلمون جيدا جدا ان ذلك حتى الآن ضرب من الاحلام)

فان الفلاح المتوسط سيقول: «انا مع الكومونية» (اي مع الشيوعية). ولكن، من اجل بلوغ هذا الغرض، ينبغي اولا التغلب على البرجوازية العالمية، ينبغي اجبارها على تزويدنا بهذه التراكتورات، او انه ينبغي علينا ان نرفع انتاجيتنا بصورة نستطيع معها ان نقدّم هذه التراكتورات بانفسنا. على هذا النحو فقط ستوضع هذه المسألة بصورة صائبة.

ان الفلاح بحاجة لصناعة المدينة؛ ولا يسعه الاستغناء عنها؛ والحال، ان هذه الصناعة هي في ايدينا. فاذا اقدمنا على العمل كما ينبغي، فان الفلاح سيشكرنا على ما نحمله اليه من المدينة من منتجات، وادوات، وثقافة. فليس المستثمرون ولا الملاكون العقاريون هم الذين سيقدمون له كل هذه الاشياء، بل هؤلاء الرفاق الشغيلة انفسهم الذين يقدّرهم عالي التقدير، ولكنه يقدرهم من الناحية العملية، يقدّرهم لمساعدتهم الفعّالة فقط ـ، هذا مع العلم انه ينبذ اساليب اصدار الاوامر، و «التعليمات» الصادرة من عل، وهو على حق في ذلك.

ساعدوا اولا، ثم حاولوا كسب الثقة. فاذا كان العمل منظما كما ينبغي، اذا كانت كل فرقة من فرقنا تنظم كما ينبغي كل تدبير تتخذه في القضاء، في الناحية، في فصيلة التموين، في اية منظمة من المنظمات؛ واذا ما صار التحقق بعناية، ومن وجهة النظر هذه، من كل تدبير من التدابير المتخذة، فاننا نكسب ثقة الفلاح. وعند ذاك فقط نستطيع السير الى الامام. اما اليوم، فينبغي لنا ان نساعد الفلاح، ان ننصحه. ولن تكون نصيحتنا امرا من رئيس، بل نصيحة من رفيق. وعند ذاك سيكون الفلاح بكلّيته الى جانبنا.

هذا ما يتضمنه قرارنا ايها الرفاق؛ وهذا برأيي ما ينبغي

ان يكون عليه قرار المؤتمر. فاذا وافقنا على هذا القرار، واذا ما ساد هذا القرار في كل نشاط منظماتنا الحزبية، فاننا سنقوم ايضا بالمهمة الكبرى الثانية التي توضع امامنا.

كيف العمل لاسقاط البرجوازية، كيف العمل لقمعها، هذا ما تعلمناه ونحن فخورون بذلك. كيف ننظم علاقاتنا مع ملايين الفلاحين المتوسطين، كيف نكسب ثقتهم، هذا ما لم نتعلمه حتى الآن، وينبغي ان نقوله بكل صراحة. بيد اننا فهمنا المهمة، واخذناها على عاتقنا، واننا لنقول، ونحن مفعمون بالامل، وبكل الحزم المنشود وعلى يقين من الامور: اننا سننفذ هذه المهمة، واذ ذاك لن يكون بالامكان اطلاقا التغلب على الاشتراكية. (**تصفيق متواصل**).

صدر عام ١٩١٩ في كتاب: «المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي (البلشفي) الروسي. التقرير الاختزالي». مطبوعات دار «كومونيست»، موسكو

المجلد ٢٩، ص‌ص ١٧٥–١٩١

قرار المؤتمر الثامن
للحزب الشيوعي (البلشفي)
الروسي حول الموقف من
الفلاحين المتوسطين

ان المؤتمر الثامن، اذ يعتمد على برنامج الحزب الذي أقر في ٢٢ مارس (آذار) ١٩١٩، واذ يؤيد كليا القانون التي بدأت تطبقه السلطة السوفييتية حول التنظيم الاشتراكي لنظام الارض والتدابير الواجب اتخاذها للانتقال الى الزراعة الاشتراكية، يقرّ بان المهم بخاصة في الوقت الحاضر ان يصار الى تطبيق خطة الحزب ازاء الفلاحين المتوسطين بصورة أصح اي انه ينبغي ايلاء حاجاتهم مزيدا من الانتباه والقضاء على تعسّف السلطات المحلية، وبذل الجهود للتفاهم معهم.

١ — ان الخلط بين الفلاحين المتوسطين والكولاك، وتطبيق التدابير الموجهة ضد الكولاك على الفلاحين المتوسطين، باي شكل كان، انما يعني خرق جميع مراسيم سلطة السوفييتات وكل سياستها بأشد الفظاظة وليس هذا وحسب، وانما يعني ايضا خرق جميع المبادئ الاساسية للشيوعية، التي تقول بالتفاهم بين البروليتاريا والفلاحين المتوسطين في مرحلة النضال الحاسم الذي تخوضه البروليتاريا في سبيل اسقاط البرجوازية، باعتبار ذلك شرطا من الشروط الضرورية للانتقال بلا صعوبة الى ازالة كل استثمار.

٢ — ان الفلاحين المتوسطين، الذين لهم جذور اقتصادية قوية نسبيا، لكون التكنيك الزراعي يتاخر عن التكنيك الصناعي

حتى في البلدان الرأسمالية المتقدمة، فضلا عن روسيا، سيبقون مرحلة طويلة بعد نشوب الثورة البروليتارية، ولذا ينبغي وضع تاكتيك ممثلي السوفييتات في الريف، وكذلك تاكتيك مناضلي الحزب، لمرحلة طويلة قوامها التعاون مع الفلاحين المتوسطين.

٣ - ينبغي على الحزب، مهما كلف الامر، ان يعمل على نحو يدرك معه جميع ممثلي السوفييتات في الريف بكل وضوح هذه الحقيقة التي اثبتتها الاشتراكية العلمية تماما ويقتنعون بها اقتناعا راسخا، واعني بها ان الفلاحين المتوسطين ليسوا مستثمرين، اذ انهم لا يستفيدون من عمل الآخرين. ان طبقة كهذه من صغار المنتجين لن تخسر شيئا في ظل الاشتراكية، بل انها ستكسب بالعكس، الى حد ملحوظ جدا، من دك نير الرأسمال، الذي يستثمرها بألف شكل وشكل في جميع الجمهوريات، حتى في اكثرها ديموقراطية.

ان السياسة الصحيحة تماما، التي تنهجها السلطة السوفييتية في الريف، تؤمن على هذا النحو التحالف والتفاهم بين البروليتاريا الظافرة والفلاحين المتوسطين.

٤ - واذ يشجع ممثلو السلطة السوفييتية شتى انواع الجمعيات وكذلك كومونات الفلاحين المتوسطين الزراعية، ينبغي عليهم ألا يلجؤوا الى اي اكراه لدن انشائها. ان الجمعيات التي نشأت بمبادرة الفلاحين انفسهم والتي تحققوا من افضلياتها في الوقائع، هي وحدها ذات قيمة. والمبالغة في التسرّع في هذا المضمار ضارّة، اذ لا يمكن لها الاّ ان تقوّي محاذير الفلاحين المتوسطين من التجديدات.

ان ممثلي السلطة السوفييتية الذين يسمحون لأنفسهم باللجوء الى الاكراه، لا المباشر وحسب، بل حتى غير المباشر، بقصد

ضم الفلاحين في كومونات، انما ينبغي ان يتحملوا اشد المسؤوليات صرامة، وينبغي ابعادهم عن العمل في الريف.

٥ ــ ان جميع المصادرات التعسفية، اي التي لا تقوم على الاحكام الدقيقة التي اصدرتها السلطة المركزية، ينبغي ان تكون موضع ملاحقات صارمة. ان المؤتمر يلحّ على تعزيز الرقابة في هذه الناحية من جانب مفوضية الشعب للزراعة، ومفوضية الشعب للداخلية، وكذلك من جانب اللجنة التنفيذية المركزية في عامة روسيا.

٦ ــ ان الخراب الاقصى الذي نجم في جميع بلدان العالم عن اربع سنوات من حرب استعمارية قامت لتأمين مصالح الرأسماليين في النهب والسلب، واستفحل شرّه بخاصة في روسيا، زج بالفلاحين المتوسطين في وضع صعب.

وعليه، فان قانون السلطة السوفييتية حول الضريبة الاستثنائية، خلافا لجميع القوانين التي تسنّها الحكومات البرجوازية في العالم بأسره، يلحّ على القاء عبء الضريبة بكليته على الكولاك، على القلة من ممثلي فئة الفلاحين المستثمِرين التي اثرت بخاصة خلال الحرب. اما فئة الفلاحين المتوسطين، فينبغي ان تكون الضريبة التي تتحملها معتدلة جدا، وبقدر طاقتها فقط، دون ان تتجاوزها.

ان الحزب يلحّ على تخفيف استيفاء الضريبة الاستثنائية من الفلاحين المتوسطين من كل بد، ويلحّ على عدم التردد حتى في تخفيض مبلغ الضريبة الاجمالي.

٧ ــ يجب على الدولة الاشتراكية ان تقدّم واسع المساعدة للفلاحين، وهذه المساعدة ستقوم بخاصة على تزويد الفلاحين المتوسطين بالسلع الصناعية ولا سيما بالادوات الزراعية المتقنة،

والبذار، وشتى انواع المواد، بغية رفع مستوى الزراعة وتأمين عملهم ومعيشتهم.

واذا كان الخراب الحالي لا يتيح تحقيق جميع هذه التدابير فورا، فانه يترتب على السلطات السوفييتية المحلية ان تبحث عن السبل والوسائل اللازمة لكي تقدّم للفلاحين الفقراء والمتوسطين، باي شكل كان، مساعدة فعلية قصد اغاثتهم في هذه الفترة العصيبة. ويعتبر الحزب من الضروري ان تخصص الدولة لهذا الغرض مبلغا كبيرا.

٨ ــ ينبغي السعي بخاصة لكي يطبق فعلا وكليا قانون السلطة السوفييتية الذي يفرض على مزارع الدولة، وعلى الكومونات الزراعية وغيرها من الجمعيات المماثلة، ان تقدم فورا مساعدة متعددة الوجوه للفلاحين المتوسطين في جوارها. فقط المساعدة الفعلية تتيح التفاهم مع الفلاحين المتوسطين. وعلى هذا النحو فقط يمكن ويجب كسب ثقتهم.

ان المؤتمر يلفت انتباه جميع المناضلين الحزبيين الى ضرورة التقّيد بجميع احكام برنامج الحزب، الواردة في فصل الزراعة، الى ضرورة تطبيقها فعلا ودون ابطاء، وهي:

أ ــ تنظيم التمتع بالارض للفلاحين (الغاء تناثر الاراضي التي يتمتع بها كل فلاح، الغاء القطع الطويلة الضيقة، الخ.)؛ ب ــ تزويد الفلاحين بالبذار المصطفى والاسمدة الكيماويـة؛ ج ــ تحسين جنس الماشية التي يملكون؛ د ــ نشر المعارف الزراعية الهندسية؛ هـ ــ تقديم العون الهندسي الزراعي للفلاحين؛ و ــ اصلاح العتاد الزراعي الذي يملكه الفلاحون في مشاغل التصليح التابعة للدولة؛ ز ــ تنظيم محطات للتأجير، ومحطات للتجارب، وحقول نموذجية، الخ.؛ ح ــ تخصيب اراضي الفلاحين.

٩ ـ ان تعاونيات الفلاحين، المعدة لرفع الانتاج الزراعي، ولا سيما لمعالجة المنتجات الزراعية، وتخصيب اراضي الفلاحين والمساهمة في تطوير الصناعة الحرفية، الخ.، ينبغي ان تجد لدى الدولة مساعدة واسعة، مالية كانت ام تنظيمية.

١٠ ـ ان المؤتمر يذكّر بأن لا قرارات المؤتمر ولا مراسيم السلطة السوفييتية قد انحرفت قط عن الخطة التي تدعو الى التفاهم مع الفلاحين المتوسطين. وهكذا، في هذه المسألة الكبرى، ونعني بها بناء السلطة السوفييتية في الريف، عندما انشئت لجان الفلاحين الفقراء، صدر تعميم، وقّعه رئيس مجلس مفوّضي الشعب ومفوض الشعب للتموين، وقد أشار هذا التعميم الى ضرورة ادخال ممثلي الفلاحين المتوسطين في لجان الفلاحين الفقراء. وعندما ألغيت لجان الفلاحين الفقراء، أكّد مؤتمر سوفييتات عامة روسيا من جديد ضرورة ادخال ممثلي الفلاحين المتوسطين في سوفييتات النواحي. وينبغي لسياسة حكومة العمال والفلاحين والحزب الشيوعي ان تستمر في الاستيحاء من نفس روح التفاهم بين البروليتاريا والفلاحين الفقراء وبين الفلاحين المتوسطين.

صدر عام ١٩١٩، في كتاب: «المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي (البلشفي) الروسي. محضر اختزالي». مطبوعات دار «كومونيست»، موسكو

المجلد ٢٩، ص‌ص ١٩٣-١٩٦

الاقتصاد والسياسة في
عهد ديكتاتورية البروليتاريا

لمناسبة الذكرى السنوية الثانية لحكم السوفييت، كنت انوي كتابة كراس صغير حول الموضوع المذكور في العنوان. ولكني لم اتمكن، في زحمة الأعمال اليومية، من تجاوز اعداد أولي لبعض أقسام البحث. ولذا قررت القيام بتجربة تقتصر على عرض موجز لأهم الأفكار، حسب رأيي، بشأن هذه المسألة. وبديهي ان الايجاز في العرض يتضمن الكثير من النواقص والشوائب. ولكن قد يكون الهدف المتواضع الذي ارمي اليه ممكن التحقيق، فيما اذا كان ما اكتبه بمثابة مقال صغير لمجلة. اما هدفي، فهو وضع القضية ورسم المخطط الذي يستطيع شيوعيو مختلف البلدان استعماله في مناقشاتهم حول هذه القضية.

١

لا سبيل الى الشك، نظريا، بوجود مرحلة انتقالية معينة بين الرأسمالية والشيوعية. ولا بد لهذه المرحلة بالضرورة من ان تحمل ميزات وخصائص هذين الشكلين من الاقتصاد الاجتماعي. ولا بد لهذه المرحلة الانتقالية ان تكون مرحلة نضال بين الرأسمالية المحتضرة وبين الشيوعية الناشئة، أو بتعبير آخر،

بين الرأسمالية المغلوبة على أمرها ولكن التي لم يقض بعد نهائيا عليها، وبين الشيوعية التي ولدت ولكنها ما تزال ضعيفة جدا.

ان ضرورة مرحلة تاريخية كاملة تحمل هذه الميزات الخاصة بمرحلة انتقالية ينبغي ان تكون أمرا بديهيا بحد ذاته، لا بالنسبة للماركسي وحسب، بل بالنسبة ايضا لكل انسان متعلم يعرف الى حد ما نظرية التطور. ومع ذلك نرى ان جميع المحاكمات التي نسمعها من ممثلي الديموقراطية البرجوازية الصغيرة المعاصرين (وجميع ممثلي الاممية الثانية، بمن فيهم رجال أمثال ماكدونالد وجان لونغيه، وكاوتسكي، وفريدريك أدلر، هم ممثلو الديموقراطية البرجوازية الصغيرة، رغم تسميتهم الاشتراكية الزائفة) حول الانتقال الى الاشتراكية، تمتاز بالنسيان التام لهذه الحقيقة البديهية اطلاقا. ان ما يميز الديموقراطيين البرجوازيين الصغار، انما هو اشمئزازهم من النضال الطبقي، انما هو كونهم يحلمون بالاستغناء عن النضال الطبقي، انما هو ميلهم الى تبسيط الأمور والتوفيق فيما بينها، الى تدوير الزوايا الحادة. ولذا، فان هؤلاء الديموقراطيين، اما انهم يتهرّبون تماما من الاعتراف بوجود مرحلة تاريخية انتقالية بين الرأسمالية والشيوعية، واما انهم يعتبرون ان مهمتهم تقوم في تخيّل خطط للتوفيق بين القوتين المتحاربتين، بدلا من توجيه نضال احداهما ضد الاخرى.

٢

ان ديكتاتورية البروليتاريا في روسيا لا بد لها ان تنطوي بالضرورة على بعض الخصائص بالنسبة للبلدان المتقدمة، وذلك بحكم تأخر بلادنا الكبير جدا وبحكم طابعها البرجوازي الصغير؛ ولكن

القوى الأساسية – واشكال الاقتصاد الاجتماعي الاساسية – في روسيا هي نفسها في اي بلد رأسمالي كان، ولذلك لا يمكن لهذه الخصائص ان تتعلق الا بما ليس هو جوهر الامر.

ان اشكال الاقتصاد الاجتماعي الأساسية هذه هي: الرأسمالية، الانتاج البضاعي الصغير، الشيوعية. وهذه القوى الاساسية هي: البرجوازية، البرجوازية الصغيرة (ولا سيما جماهير الفلاحين)، البروليتاريا.

ان اقتصاد روسيا، في عهد ديكتاتورية البروليتاريا، انما هو نضال العمل في خطواته الاولى، الموحّد وفق المبدأ الشيوعي، – في نطاق وحيد هو نطاق دولة شاسعة، – ضد الانتاج البضاعي الصغير وضد الرأسمالية التي تبقى او تتوالد على أساس هذا الانتاج.

ان العمل موحد في روسيا حسب المبدأ الشيوعي لانه، اولا، تم الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، وثانيا، لأن سلطة الدولة البروليتارية تنظّم الانتاج الكبير، على النطاق الوطني، في الاراضي وفي المشروعات التابعة للدولة، وتوزّع اليد العاملة بين شتى فروع الاقتصاد والمشروعات، وتوزّع بين الشغيلة مجمل منتجات الاستهلاك التي تخص الدولة.

اننا نتكلم عن «الخطوات الاولى» التي خطتها الشيوعية في روسيا (كما يقول ذلك ايضا برنامج حزبنا المقرر في مارس – آذار – ١٩١٩)، لأن جميع هذه الشروط لم تتحقق عندنا الا جزئيا، او بتعبير آخر، لأن تحقيق هذه الشروط ما يزال في مرحلته الاولى. فدفعة واحدة، بضربة ثورية واحدة، تم القيام بما يمكن القيام به دفعة واحدة، بوجه عام: مثلا، منذ اليوم الاول لديكتاتورية البروليتاريا، في ٢٦ اكتوبر (تشرين الاول)

١٩١٧ (٨ نوفمبر – تشرين الثاني –١٩١٧)، الغيت الملكية الخاصة للأرض، دون اي تعويض لكبار الملاكين؛ وصودرت املاك كبار الملاكين العقاريين. وفي بضعة أشهر، صودرت، دون اي تعويض ايضا، املاك جميع الرأسماليين الكبار تقريبا، من أصحاب المصانع والمعامل والشركات المساهمة والمصارف والسكك الحديدية، الخ.. ان تنظيم الانتاج الصناعي الكبير من قبل الدولة والانتقال من «الرقابة العمالية» على المصانع والمعامل والسكك الحديدية الى «الادارة العمالية»، – كل ذلك قد تحقق في خطوطه الكبيرة الرئيسية. ولكن هذا العمل ما يزال في بدايته في حقل الزراعة («الاستثمارات السوفييتية»، اي الاستثمارات الكبيرة التي تنظمها دولة العمال في الاراضي التي تملكها الدولة). كذلك يكاد يكون في بدايته تنظيم جمعيات المزارعين الصغار بمختلف أشكالها، بوصفها اشكالا للانتقال من الزراعة البضاعية الصغيرة الى الزراعة الشيوعية*. وينبغي قول الشيء نفسه عن قيام الدولة بتنظيم توزيع المنتجات، عوضا عن التجارة الخاصة، اي قيام الدولة بتخزين ونقل الحبوب الى المدن، والمنتجات الصناعية الى الارياف. وسنورد فيما بعد الاحصاءات الموضوعة بهذا الصدد.

ان الاقتصاد الفلاحي ما يزال انتاجا بضاعيا صغيرا. وفي ذلك للرأسمالية قاعدة واسعة الى أقصى حد، لها جذور عميقة

* ان عدد «الاستثمارات السوفييتية» في روسيا السوفييتية يقدر بنحو ٣٥٣٦ استثمارة وعدد «الكومونات الزراعية» بنحو ١٩٦١، وعدد الارتيلات الزراعية بنحو ٣٢٩٦. وتقوم الآن ادارتنا المركزية للاحصاءات باحصاء دقيق لجميع الاستثمارات السوفييتية ولجميع الكومونات. وستعرف النتائج الاولى في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٩.

جدا ومكينة جدا. وعلى هذه القاعدة، تبقى الرأسمالية وتتوالد من جديد، في أشد النضال ضراوة ضد الشيوعية. اما اشكال هذا النضال فهي: نشاط الميشوتشنيك* والمضاربة ضد قيام الدولة بتخزين الحبوب (وكذلك سائر المنتجات)، والمضاربة بوجه عام ضد قيام الدولة بتوزيع المنتجات.

٣

لتوضيح هذه الموضوعات النظرية المجردة، نورد بعض الأرقام الملموسة.

وفقا لمعطيات مفوضية الشعب للتموين، بلغ مجمل ما خزنته الدولة في روسيا من الحبوب، من اول اغسطس (آب) ١٩١٧ الى اول اغسطس ١٩١٨، ما يقرب من ٣٠ مليون بود، وبلغ في السنة التالية حوالي ١١٠ ملايين بود. وفي الأشهر الثلاثة الاولى من حملة التخزين التالية (١٩١٩–١٩٢٠)، سيبلغ مجموع الحبوب المخزونة، على ما يبدو، حوالي ٤٥ مليون بود مقابل ٣٧ مليون بود في الاشهر نفسها (اغسطس – اكتوبر) من عام ١٩١٨.

ان هذه الأرقام تبيّن بوضوح حصول تحسن بطيء ولكنه دائب، في طريق انتصار الشيوعية على الرأسمالية. وقد تحققت

* الميشوتشنيك (من الكلمة الروسية «ميشوك» ومعناها – كيس) مضاربون بالماكولات اثناء التدخل العسكري الاجنبي والحرب الاهلية في روسيا السوفييتية. فقد كانوا يتنقلون عادة من مكان الى آخر حاملين الاكياس. – **المعرب**.

هذه الخطوات رغم المصاعب التي لا مثيل لها والناجمة عن الحرب الاهلية التي ينظمها الرأسماليون الروس والاجانب بواسطة اكبر دول العالم بكل ما لديها من القوى.

ولذا، مهما كانت الاكاذيب والافتراءات التي يروّجها برجوازيو جميع البلدان واعوانهم العلنيون او المتسترون («اشتراكيو» الاممية الثانية)، فثمة أمر لا يمكن نكرانه، وهو ان انتصار الشيوعية على الرأسمالية مضمون عندنا لديكتاتورية البروليتاريا اذا انطلقنا من وجهة نظر القضية الاقتصادية الاساسية. واذا كانت برجوازية العالم بأسره قد انفلتت من عقالها وتملكها سعير الغيظ والحقد على البلشفية، واذا كانت تنظم الغزوات العسكرية، والمؤامرات، وغير ذلك، ضد البلاشفة، فلأنها تدرك اشد الادراك ان انتصارنا أمر محتم فيما يتعلق باعادة تنظيم الاقتصاد الاجتماعي، هذا اذا لم تسحقنا بقوة السلاح. والحال، ان البرجوازية العالمية لا تنجح في سحقنا بهذه الوسيلة.

أما الى اي حد على وجه الضبط، تمت لنا الغلبة على الرأسمالية في الفترة الوجيزة التي اتيحت لنا، ورغم المصاعب التي لم يسمع بمثلها من قبل والتي اضطررنا للعمل في خضمها، فهذا ما تبينه الأرقام الاستدلالية الواردة أدناه. ان الادارة المركزية للاحصاءات قد هيأت، بقصد النشر، معطيات حول انتاج الحبوب واستهلاكها، لا في عموم روسيا السوفييتية، بل في ٢٦ مقاطعة من مقاطعاتها.

وفيما يلي الأرقام (راجع ص ١٢٩):

وهكذا يتبين ان مفوضية التموين تقدم ما يقرب من نصف الحبوب الى المدن. اما النصف الآخر، فيقدمه الميشوتشنيك. في عام ١٩١٨، قام تحقيق دقيق حول تموين عمال المدن أعطى

٢٦ مقاطعة في روسيا السوفييتية		عدد السكان (بالملايين)	انتاج الحبوب (دون البذار والعلف) (بملايين البودات)	الحبوب المسلمة (بملايين النودات)		كمية الحبوب الاجمالية التي كانت تحت تصرف الاهلين (بملايين البودات)	استهلاك الحبوب بالنسبة لكل فرد من السكان (بالبودات)
				من قبل مفوضية التموين	من قبل الميشوتشنيك		
المقاطعات المنتجة	المدن	٤,٤	—	٢٠,٩	٢٠,٦	٤١,٥	٩,٥
	القرى	٢٨,٦	٦٢٥,٤	—	—	٤٨١,٨	١٦,٩
المقاطعات المستهلكة	المدن	٥,٩	—	٢٠,٠	٢٠,٠	٤٠,٠	٦,٨
	القرى	١٣,٨	١١٤,٠	١٢,١	٢٧,٨	١٥١,٤	١١,٠
المجموع (٢٦ مقاطعة)		٥٢,٧	٧٣٩,٤	٥٣,٠	٦٨,٤	٧١٤,٧	١٣,٦

هذه النسبة بالضبط. وتضيف قائلين ان العامل يدفع لقاء الحبوب التي تقدمها الدولة سعرا **يقل تسع مرات** عن السعر الذي يدفعه لقاء الحبوب التي يقدمها الميشوتشنيك. وهكذا يزيد سعر المضاربة للحبوب حوالي **عشر مرات** عن السعر الذي تطبقه الدولة. تلك هي النتيجة التي تقدمها الدراسة الدقيقة لميزانيات العمال.

٤

اذا فكرنا جيدا بالارقام المذكورة اعلاه، فانها تبين لنا بدقة ووضوح جميع الميزات الاساسية التي يتسم بها اقتصاد روسيا في الوقت الحاضر.

لقد تخلص الشغيلة من مضطهديهم ومستثمريهم المزمنين، الملاكين العقاريين والرأسماليين. وهذا التقدم نحو الحرية الحقيقية والمساواة الحقيقية، هذا التقدم الذي لا سابق له من حيث كبره ومداه وسرعته، لا يأبه له انصار البرجوازية (بمن فيهم الديموقراطيون البرجوازيون الصغار)، الذين يتحدثون عن الحرية والمساواة بمعنى الديموقراطية البرجوازية البرلمانية، والذين يكذبون ويسمون هذه الديموقراطية «الديموقراطية» بوجه عام او «الديموقراطية الصرف» (كاوتسكي).

ولكن الشغيلة يأخذون بعين الاعتبار على وجه الضبط المساواة الحقيقية والحرية الحقيقية (الحرية بمعنى انهم تحرروا من الملاكين العقاريين والرأسماليين)؛ ولهذا يعلنون بمثل هذا الحزم تأييدهم لحكم السوفييت.

في هذا البلد الفلاحي، كان الفلاحون بوجه عام هم اوائل من افادوا من ديكتاتورية البروليتاريا، واكثر من افادوا، ومنذ الدفعة الاولى. ففي روسيا، في عهد الملاكين العقاريين والرأسماليين، كان الفلاح يعاني الجوع. وخلال اجيال طويلة من تاريخنا، لم تتوافر قط للفلاح امكانية العمل لحسابه: كان يعاني الجوع مع تقديمه في الوقت نفسه مئات الملايين من بودات الحبوب الى الرأسماليين والى المدن والى الخارج. اما في ظل ديكتاتورية البروليتاريا، فان الفلاح يشتغل لحسابه **للمرة الاولى، ويتغذى احسن من سكان المدن.** وللمرة الاولى، رأى الفلاح الحرية في الواقع: حرية أكل خبزه، حرية عدم معاناة الجوع. وكانت المساواة على أوسع نطاق، كما هو معلوم، عند توزيع الاراضي: ففي الاغلبية الساحقة من الحالات، يتقاسم الفلاحون الارض بالنسبة لعدد الافواه.

الاشتراكية انما هي محو الطبقات.

ولاجل محو الطبقات، ينبغي، اولا، اسقاط الملاكين العقاريين والرأسماليين. هذا القسم من القضية حللناه، ولكنه ليس سوى قسم، كما انه **ليس** بالقسم الاصعب. فلاجل محو الطبقات، ينبغي، ثانيا، محو الفرق بين العامل والفلاح، ينبغي تحويل **الجميع** الى **شغيلة**. وهذه المهمة لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة. وانها لمهمة اصعب بما لا حد له، وهي، بالضرورة، مهمة طويلة النفس. هذه القضية لا يمكن حلها باسقاط طبقة ما. هذه القضية لا يمكن حلها الا باعادة تنظيم كل الاقتصاد الاجتماعي، الا بالانتقال من الاقتصاد البضاعي الصغير، الفردي، المنعزل، الى الاقتصاد الاجتماعي الضخم. وهذا الانتقال هو، بالضرورة، طويل جدا. ان التدابير التشريعية او الادارية المتخذة بتسرّع وتهوّر لا تؤدي الا الى تأخير هذا الانتقال والى عرقلته. وليس بوسعنا ان نعجل في هذا الانتقال الا اذا اسدينا للفلاح مساعدة من شأنها ان تحسن كل التكنيك الزراعي الى حد كبير وان تصلحه برمته.

لاجل حل القسم الثاني من القضية، وهو القسم الاصعب، ينبغي على البروليتاريا، بعدما تغلبت على البرجوازية، ان تتبع على الدوام الخطة الاساسية التالية من سياستها ازاء جماهير الفلاحين: ينبغي على البروليتاريا ان تميز، ينبغي لها ان تعرف الفواصل، بين الفلاح الشغيل والفلاح المالك —، بين الفلاح الشغيل والفلاح التاجر —، بين الفلاح الكادح والفلاح المضارب.

ففي هذا التمييز يقوم **كل جوهر** الاشتراكية.

فلا غرابة اذا كان الاشتراكيون بالقول، والديموقراطيون البرجوازيون الصغار بالفعل (مارتوف وتشيرنوف وكاوتسكي وشركاؤهم او اضرابهم) لا يدركون جوهر الاشتراكية هذا.

ان التمييز المشار اليه هنا هو صعب جدا لأن خصائص «الفلاح»، مهما بلغت من التنوع والتناقض، هي، في الواقع الحيّ، كل واحد. غير ان التمييز ممكن مع ذلك. بل انه ينجم بالضرورة عن ظروف الاقتصاد الفلاحي والحياة الفلاحية. فالفلاح الشغيل قد عانىٰ طوال قرون عسف الملاكين العقاريين، والرأسماليين، والتجار، والمضاربين ودولتهم، بما في ذلك اكثر الجمهوريات البرجوازية ديموقراطية. وطوال قرون، ربّى الفلاح الشغيل حقده وعداءه لهؤلاء الظالمين والمستثمرين، وهذه «التربية» التي تغذّيها الحياة **تجبر** الفلاح على السعي وراء التحالف مع العمال ضد الرأسمالي، ضد المضارب، ضد التاجر. وفي الوقت نفسه، نرى ان الوضع الاقتصادي، وضع الاقتصاد البضاعي، يجعل بالضرورة من الفلاح تاجرا ومضاربا (لا في جميع الحالات، بل في الاكثرية الساحقة منها).

ان الاحصاءات التي اوردناها آنفا تبين بجلاء الفرق بين الفلاح الشغيل والفلاح المضارب. فالفلاح الذي اقدم في ١٩١٨-١٩١٩ على تسليم عمال المدن الجائعين ٤٠ مليون بود من الحبوب بأسعار ثابتة، باسعار الدولة، - والذي سلم هذه الكمية من الحبوب الى هيئات الدولة رغم ما هي عليه هذه الهيئات من نواقص كانت حكومة العمال تعرفها تماما ولكن لم يكن بوسعها ازالتها في بداية مرحلة الانتقال الى الاشتراكية - ، ان هذا الفلاح هو فلاح شغيل، هو رفيق حقيقي للعامل الاشتراكي، وآمن حليف له، واخوه في النضال ضد نير الرأسمال. ولكن الفلاح الذي باع سرا ٤٠ مليون بود من الحبوب بسعر يزيد عشر مرات عن سعر الدولة، فاستغل بؤس عمال المدن وجوعهم، وخدع الدولة، وشدّد وولّد، في كل مكان، الخداع والنهب والغشّ، ان هذا

الفلاح هو مضارب، هو حليف الرأسمالي، العدو الطبقي للعامل، هو مستثمِر. اذ ان امتلاك فوائض من الحبوب، جمعت في الارض التي تملكها الدولة، وبواسطة ادوات استهلك صنعها، بهذه الصورة او تلك، لا كدح الفلاح وحسب، بل كدح العامل ايضا، الخ.، ان امتلاك فوائض من الحبوب والمضاربة بها، انما يعنيان استثمار العامل الجائع.

انكم تخرقون الحرية والمساواة والديموقراطية، - يصرخون بنا من جميع الجهات، مستندين الى عدم المساواة بين العامل والفلاح في دستورنا والى حلّ الجمعية التأسيسية، والى انتزاع فوائض الحبوب بالقوة، الخ.. واننا لنجيب قائلين: اننا لم نر قط قبل اليوم دولة قامت بمثل هذه المنجزات من اجل محو اللامساواة الفعلية واللاحرية الفعلية اللتين طالما عانى منهما الفلاح الكادح طوال قرون. بيد اننا لن نعترف ابدا بالمساواة مع الفلاح المضارب، كما اننا لا نقرّ «بالمساواة» بين المستثمِر والمستثمَر، بين الشبعان والجائع، ولا نقرّ «بحرية» الاول بان ينهب الثاني. ومع اناس عالمين ومطلعين لا يريدون ادراك هذا الفرق، سنسلك سلوكنا مع الحرس الابيض، رغم ان هؤلاء الناس يزعمون انهم ديموقراطيون واشتراكيون واممیون، وكاوتسكيون وتشيرنوفيون ومارتوفيون.

٥

الاشتراكية انما هي محو الطبقات. وقد قامت ديكتاتورية البروليتاريا بكل ما في وسعها من اجل محو الطبقات. بيد انه من المستحيل محو الطبقات دفعة واحدة.

فالطبقات **ما تزال باقية وستبقى** في عهد ديكتاتورية البروليتاريا. وعندما تزول الطبقات، تصبح الديكتاتورية عديمة الجدوى. ولكن الطبقات لن تزول بدون ديكتاتورية البروليتاريا.

ان الطبقات ما تزال باقية، ولكن مظهر **كل** منها قد تغير في عهد ديكتاتورية البروليتاريا؛ كذلك تغيرت العلاقة بين الطبقات. ان النضال الطبقي لا يزول في عهد ديكتاتورية البروليتاريا، بل يرتدي اشكالا أخرى.

في ظل النظام الرأسمالي، كانت البروليتاريا طبقة مظلومة، طبقة محرومة من كل ملكية لوسائل الانتاج، الطبقة الوحيدة المعارضة مباشرة وبكليتها للبرجوازية، وبالتالي، الطبقة الوحيدة القادرة على ان تكون ثورية للنهاية. ولقد اصبحت البروليتاريا الطبقة **السائدة**، بعد ما اسقطت البرجوازية واستولت على السلطة السياسية: فهي تمسك بيدها زمام سلطة الدولة، وتتصرف بوسائل الانتاج التي جعلت اجتماعية، وتوجّه الطبقات والعناصر المترددة، المتوسطة، وتقمع قوة مقاومة المستثمرين النامية. تلك هي المهمات **الخاصة** بالنضال الطبقي، المهمات التي لم تضعها البروليتاريا ولم يكن بوسعها ان تضعها فيما مضى.

ان طبقة المستثمرين، الملاكين العقاريين والرأسماليين، لم تزل ولا يمكن ان تزول دفعة واحدة في ظل ديكتاتورية البروليتاريا. لقد هزم المستثمرون ولكنهم لم يهزموا نهائيا. فلا تزال لهم قاعدة عالمية، هي الرأسمال العالمي، هم لها بمثابة فرع تابع. ولا يزال لهم قسم من بعض وسائل الانتاج؛ ولا يزال لهم المال، ولا تزال لهم علاقات اجتماعية واسعة جدا. ولقد نمت قوة مقاومتهم مائة مرة بل ألف مرة، خصوصا بسبب من هزيمتهم. ان «فن» تسيير دفّة الدولة والجيش والاقتصاد

يجعلهم يتفوقون تفوقا هائلا بحيث يصبح دورهم أهم بما لا حد له من النسبة التي يمثلونها في مجمل السكان. والنضال الطبقي الذى يخوضه المستثمِرون المقهورون ضد طليعة المستثمَرين الظافرة، اي ضد البروليتاريا، قد تفاقم الى ما لا قياس له. ولا يمكن ان تكون الأمور على غير هذا النحو اذا تحدثنا عن الثورة، اذا لم نستعض هذا المفهوم بالأوهام الاصلاحية (كما يفعل جميع أبطال الأممية الثانية).

وأخيرا نرى ان جماهير الفلاحين، شأنهم شأن كل برجوازية صغيرة بوجه عام، يشغلون، في ظل ديكتاتورية البروليتاريا ايضا، مركزا وسطيا، مركزا متوسطا: فهم يمثلون من جهة، جمهورا كبيرا جدا (هائلا في روسيا المتأخرة) من الشغيلة، الذين يوحدهم ما لدى الشغيلة من مصلحة مشتركة في التخلص من الملاك العقاري ومن الرأسمالي؛ وهم، من جهة اخرى، أرباب عمل صغار منفردون وملاكون وتجار. ان هذا الوضع الاقتصادي يجعلهم بالضرورة يترددون بين البروليتاريا والبرجوازية. والحال، في غمرة النضال الضاري القائم بين البروليتاريا والبرجوازية، وفي سياق تحطم جميع العلاقات الاجتماعية بشدة فائقة، وكذلك في ظل العادة المتأصلة على وجه الضبط بين الفلاحين والبرجوازيين الصغار بوجه عام، عادة التمسك بما هو قديم، ورتيب، وثابت، كان من الطبيعي والحتمي تماما ان نلاحظ بينهم حركة تنقل دائبة من معسكر الى آخر، وترددات وانعطافات وشكوكا، الخ..

ازاء هذه الطبقة ــ او ازاء هذه العناصر الاجتماعية ــ تقع على البروليتاريا مهمة قيادتها، والنضال في سبيل ممارسة النفوذ عليها. على البروليتاريا ان تجتذب وراءها المترددين والمتقلقلين.

واذا قارنا بين جميع القوى او الطبقات الاساسية وبين

نسبة قواها التي غيرتها ديكتاتورية البروليتاريا، رأينا اي حمق نظري لا حد له، واية سخافة ينطوي عليهما الرأي البرجوازي الصغير الشائع الذي يقول انه يمكن بلوغ الاشتراكية «عبر الديموقراطية» بوجه عام، والذي نراه عند جميع ممثلي الأممية الثانية. اما مصدر هذا الخطأ، فهو الوهم الموروث عن البرجوازية حول مضمون «الديموقراطية» المطلق، اللاطبقي. اما في الواقع فاننا نرى ان الديموقراطية، في ظل ديكتاتورية البروليتاريا، تدخل ايضا في طور جديد اطلاقا، وان النضال الطبقي يرتفع الى درجة اعلى، مخضعا له كل الاشكال الممكنة والتي يمكن تصورها.

ان التعابير المطروقة حول الحرية والمساواة والديموقراطية انما هي في الواقع تكرار أعمى للافكار التي تعكس علاقات الانتاج البضاعي. فاذا شاء المرء ان يحل بواسطة هذه التعابير القضايا الملموسة لديكتاتورية البروليتاريا، فهذا يعني انه يتبنى تماما موقف البرجوازية النظري، المبدئي. ولكن المسألة لا توضع من وجهة نظر البروليتاريا الا على النحو التالي: الحرية في عدم تحمل الاضطهاد من جانب اي من الطبقات؟ مساواة اية طبقة مع اي من الطبقات؟ الديموقراطية على أساس الملكية الخاصة ام على أساس النضال في سبيل الغاء الملكية الخاصة؟ الخ..

لقد بين انجلس منذ زمن بعيد، في كتابه «ضد دوهرينغ» ان مفهوم المساواة، الذي يعكس علاقات الانتاج البضاعي، يتحول الى وهم اذا لم يفهم المرء المساواة بمعنى **محو الطبقات**. ان هذه الحقيقة الاولية حول ما يميز المفهوم الديموقراطي البرجوازي عن المفهوم الاشتراكي حول المساواة، تنسى على الدوام. والحال،

اذا لم تنس هذه الحقيقة، يغدو من البديهي ان البروليتاريا تحقق خطوة حاسمة نحو محو الطبقات حين تقلب البرجوازية، وانه ينبغي على البروليتاريا، من أجل انهاء هذه المهمة، ان تواصل نضالها الطبقي مستخدمة جهاز سلطة الدولة ومطبقة شتى أساليب النضال والتاثير والعمل ازاء البرجوازية المقلوبة والبرجوازية الصغيرة المترددة.

(للبحث صلة)*.

٣٠ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩١٩

«البرافدا»، العدد ٢٥٠، ٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٩ المجلد ٣٠، ص‌ص ٨٧-٩٦

* لم يستطع لينين انهاء هذه المقالة. ـ الناشر.

المسودة الاولى للموضوعات المتعلقة بالمسألة الزراعية

(من اجل المؤتمر الثاني للاممية الشيوعية)

اوضح الرفيق مارخليفسكي في مقال له[25]، بصورة مفصلة رائعة، الاسباب التي عجزت من جرّائها الاممية الثانية — وقد غدت الآن الاممية الصفراء — لا عن تحديد تاكتيك البروليتاريا الثورية في المسألة الزراعية وحسب، بل ايضا عن وضع هذه المسألة كما ينبغي. ثم رسم الرفيق مارخليفسكي أسسا نظرية لبرنامج الاممية الثالثة الزراعي الشيوعي.

وعلى هذه الأسس يمكن (ويجب كما يبدو لي) صياغة القرار العام حول المسألة الزراعية في مؤتمر الاممية الشيوعية الذي سينعقد في ١٥ يوليو (تموز) ١٩٢٠.

وفيما يلي مسوّدة اولى لهذا القرار.

١. فقط البروليتاريا الصناعية في المدن تستطيع، بقيادة الحزب الشيوعي، ان تحرر الجماهير الكادحة في الريف من نير الرأسمال والملكية العقارية الكبيرة، ومن الخراب والحروب الاستعمارية، التي هي أمر محتم ما دام النظام الرأسمالي قائما. وليس ثمة من خلاص للجماهير الكادحة في الريف الاّ في التحالف مع البروليتاريا الشيوعية، ودعم نضالها الثوري من اجل خلع نير الملاكين العقاريين (كبار ملاكي الاراضي) والبرجوازية دعما لا تحفظ فيه.

ومن جهة اخرى لن يتمكّن العمال الصناعيون من القيام برسالتهم التاريخية العالمية، وهي تحرير الانسانية من نير الرأسمال ومن الحروب، اذا عزلوا انفسهم في اطار مصالحهم المهنية الضيقة، واقتصروا، راضين عن انفسهم، على بذل جهود ترمي الى تحسين وضعهم الذي قد يكون احيانا مرضيا الى حدّ ما ويشبه وضع البرجوازية الصغيرة. تلك هي على وجه الضبط، في كثير من البلدان المتقدمة، حال «اريستقراطية العمال» التي تشكل أساس الاحزاب الاشتراكية المزعومة المنضمة الى الاممية الثانية، والتي تتألف بالفعل من ألدّ اعداء الاشتراكية، من خونة الاشتراكية، من برجوازيين صغار شوفينيين، من عملاء للبرجوازية في قلب الحركة العاملة. ولن تكون البروليتاريا طبقة ثورية حقا، تعمل حقا في مصلحة الاشتراكية، الاّ اذا رسخت وسلكت بوصفها طليعة جميع الشغيلة والمستثمَرين، بوصفها زعيمتهم في النضال من اجل اسقاط المستثمِرين، الأمر الذي يستحيل دون ادخال النضال الطبقي الى الريف، والتفاف الجماهير الريفية الكادحة حول حزب بروليتاريا المدن الشيوعي، وقيام هذه البروليتاريا بتثقيف تلك الجماهير.

٢. ان الجماهير الكادحة والمستثمَرة في الريف، هذه الجماهير التي يترتب على بروليتاريا المدن ان تقودها الى المعركة، أو ان تكسبها الى جانبها على الأقل، تتمثل في جميع البلدان الرأسمالية بالطبقات التالية:

اولا - البروليتاريا الزراعية، اي العمال الاجراء (بالسنة، لمدة معينة، بالمياومة)، الذين يحصلون على اسباب المعيشة من القيام بعمل مأجور في المشروعات الزراعية الرأسمالية. اما المهمة **الأساسية** الموضوعة على عاتق الاحزاب الشيوعية في

جميع البلدان، بالنسبة لهذه الطبقة، فهي: تنظيم هذه الطبقة (سياسيا وعسكريا، ونقابيا، وتعاونيا، وثقافيا، الخ.) تنظيما مستقلا ومتميزا بالنسبة لسائر فئات سكان الريف، تعزيز الدعاية والتحريض في قلب هذه الطبقة، السعي لاجتذابها الى جانب الحكم السوفييتي وديكتاتورية البروليتاريا.

ثانيا ـ انصاف البروليتاريين، أو الفلاحين الجزئيين، اي اولئك الذين يحصلون على قسم من اسباب المعيشة من القيام بعمل مأجور في المشروعات الرأسمالية الزراعية والصناعية، وعلى القسم الآخر من استثمار قطعة الارض التي يملكونها أو يستأجرونها والتي لا تنتج سوى جزء من المواد الغذائية الضرورية لأسرهم. ان هذه الفئة من سكان الريف الكادحين كثيرة العدد جدا في جميع البلدان الرأسمالية؛ وممثلو البرجوازية و«الاشتراكيون» الصفر المنتمون الى الاممية الثانية يسعون الى ستر وجود هذه الفئة والى طمس وضعها الخاص، وذلك من جهة، بخداع العمال قصدا وعمدا، ومن جهة اخرى بالسير سيرا اعمى وراء المفاهيم السطحية، المطروقة، بالخلط بين هؤلاء الشغيلة وبين سواد «الفلاحين» بوجه عام. ان هذه الطريقة البرجوازية لخداع العمال تتّبع بوجه خاص في ألمانيا وفرنسا، ثم في اميركا وبلدان اخرى. واذا عرف الحزب الشيوعي كيف ينظم عمله كما ينبغي، فانه يضمن لنفسه تأييد هذه الفئة من سكان الريف، لأن اوضاع أنصاف البروليتاريين هؤلاء هي من أصعب الاوضاع ولأن الفوائد التي يمنحهم اياها الحكم السوفييتي وديكتاتورية البروليتاريا هي كبيرة وفورية.

ثالثا ـ الفلاحين الصغار، اي الزرّاع الصغار الذين عندهم، بالملكية أو بالاستئجار، قطع صغيرة من الارض، والذين يسدون

حاجات أسرهم واستثماراتهم دون ان يلجأوا الى اليد العاملة المأجورة. ان هذه الفئة، بوصفها فئة، تكسب بكل تأكيد من انتصار البروليتاريا، الذي يؤمن لها حالا وتماما: (أ) الخلاص من بدلات الايجار أو الغاء تسليم نصف الغلّة بموجب عقود المحاصصة (مثلا، métayers، المحاصّون في فرنسا؛ وكذلك في ايطاليا، الخ.)، الى كبار ملاكي الاراضي؛ (ب) الخلاص من الرهونات (التأمينات العقارية)؛ (ج) الخلاص من شتى اشكال الاضطهاد الذي يمارسه كبار اصحاب الاراضي، ومن التبعية لهم (التمتع بالغابات، الخ.)؛ (د) المعونة الاقتصادية الفورية من جانب سلطة الدولة البروليتارية (جميع التسهيلات لاستعمال العتاد الزراعي ولاستعمال قسم من ابنية الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة التي صادرتها البروليتاريا؛ قيام سلطة الدولة البروليتارية فورا بتحويل التعاونيات الريفية والجمعيات الزراعية – وكلها منظمات افادت بوجه خاص الفلاحين الاغنياء والمتوسطين في ظل النظام الرأسمالي – الى منظمات مدعوة لمدّ يد المساعدة الى الفقراء بالدرجة الاولى، اي الى البروليتاريين، وانصاف البروليتاريين وصغار الفلاحين، الخ.)، والكثير من الفوائد الاخرى.

ومن جهة اخرى، ينبغي على الحزب الشيوعي ان يدرك بوضوح انه، خلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية، اي، في ظل ديكتاتورية البروليتاريا، ستحدث في قلب هذه الفئة من الناس تأرجحات محتومة، الى حدّ ما على الاقل، نحو نوع من حرية التجارة لا حدّ له ولا قيد ونحو حرية ممارسة حقوق الملكية الخاصة، لأن هذه الفئة التي تبيع سلع الاستهلاك (ولو بقدر ضئيل) قد افسدتها المضاربة وعادات الملكية. ولكن تأرجحات هذه الفئة من الناس لا يمكن لها ان

تكون خطيرة ولا يسعها ان تغير شيئا في كونها ستقف بالنتيجة الى جانب الثورة البروليتارية، اذا انتهجت البروليتاريا الظافرة سياسة حازمة، واذا قضت تماما وبلا هوادة على كبار ملاكي الاراضي وكبار الفلاحين.

٣. ان هذه الفئات الثلاث تؤلف معا اكثرية سكان الريف في جميع البلدان الرأسمالية. ولذا كان نجاح الثورة البروليتارية مضمونا تماما في الارياف كما في المدن. اما الرأي المعاكس فهو واسع الانتشار، غير انه لا يقوم الاّ لاسباب ثلاثة: اولا: ان العلم والاحصاء البرجوازيين يكذبان بدأب وانتظام، ويبذلان قصارى الجهد على ان يسترا بجميع الوسائل الهوة العميقة التي تفصل هذه الطبقات الريفية عن المستثمِرين، الملاكين العقاريين والرأسماليين، والتي تفصل انصاف البروليتاريين وصغار الفلاحين عن كبار الفلاحين؛ ثانيا: ان ابطال الاممية الثانية الصفراء و«اريستقراطية العمال» في البلدان المتقدمة، التي افسدتها الامتيازات الاستعمارية، ليسوا قادرين على القيام بين الفلاحين الفقراء بعمل بروليتاري وثوري حقا قوامه الدعاية والتحريض والتنظيم، ولا يرغبون في ذلك؛ فان الانتهازيين قد وجّهوا وما يزالون يوجهون كل جهودهم نحو تلفيق اتفاقات نظرية وعملية مع البرجوازية، بما فيها الفلاحون الكبار والمتوسطون (الذين سنتحدث عنهم فيما بعد)، لا نحو قيام البروليتاريا باسقاط الحكومة البرجوازية والبرجوازية نفسها بالطريق الثوري؛ ثالثا: ثمة عدم تفهم شديد اصبحت له قوة وهم (مرتبط بمجمل الاوهام الديموقراطية البرجوازية والبرلمانية) هو عدم تفهم هذه الحقيقة التي اثبتتها النظرية الماركسية تماما والتي أكدتها تماما تجربة الثورة البروليتارية في روسيا، ونعني بهذه الحقيقة ان سكان

الريف من الفئات الثلاث المشار اليها آنفا، الذين نراهم متعَبين، ومقسَّمين، ومظلومين، ومحكوما عليهم في جميع البلدان المتقدمة بتحمل شروط معيشة شبه بربرية، – والذين يهمهم، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ان يروا انتصار الاشتراكية – لا يستطيعون مساندة البروليتاريا الثورية بصورة حازمة الآ **بعد** ان تستولي البروليتاريا الثورية على السلطة السياسية، **بعد** ان تقضي بحزم على ملاكي الاراضي الكبار والرأسماليين، **بعد** ان يتبيّن هؤلاء الناس المظلومون، **عمليا**، ان لهم زعيما وحاميا منظّما، يتمتع بالقدر الكافي من الثبات والقوة لكي يساعدهم ويقودهم، لكي يدلّهم على السبيل القويم.

٤. ينبغي لنا ان نفهم ان تعبير «الفلاحين المتوسطين» يعني، من الناحية الاقتصادية، الزرّاع الصغار الذين عندهم ايضا، اولا، بالملكية او بالايجار، قطع ارض صغيرة، ولكنها تؤمن لهم في ظل النظام الرأسمالي وكقاعدة عامة، حاجات اسرتهم واستثمارتهم الريفية، وان بصورة زهيدة، وتتيح لهم امكانية ادخار فائض من شأنه ان يتحول الى رأسمال، في خيرة السنين على الأقل، والذين، ثانيا، يلجأون في احيان كثيرة نسبيا الى اليد العاملة المأجورة (في كل استثمارة من استثمارتين أو ثلاث، مثلا). ان المانيا تعطي المثال الملموس عن الفلاحين المتوسطين في بلد رأسمالي متقدم: فوفقا لاحصاء ١٩٠٧، تبيّن ان عدد العمال الاجراء في فئة الاستثمارات التي تتراوح مساحة اراضيها بين ٥ هكتارات و ١٠، بلغ ما يقرب من ثلث عدد استثمارات هذه الفئة*.

---

* الارقام الدقيقة: الاستثمارات التي تتراوح مساحة اراضيها بين ٥ هكتارات و١٠: ٦٥٢٧٩٨ (من اصل ٥٧٣٦٠٨٢)؛ وهي تستخدم

اما في فرنسا، حيث تطورت الزراعات الخاصة، كزراعة الكرمة، التي تتطلب جهدا كبيرا جدا من اجل حراثة الارض، فمن المحتمل ان تلجأ هذه الفئة الى استخدام اليد العاملة المأجورة بنسب اوسع بقليل.

ان البروليتاريا الثورية لا تستطيع ان تأخذ على عاتقها — على الأقل في مستقبل قريب وفي بداية عهد ديكتاتورية البروليتاريا — مهمة العمل على كسب هذه الفئة الاجتماعية الى جانبها؛ انما ينبغي لها ان تكتفي بحمل هذه الفئة على لزوم موقف الحياد، اي ان تحملها على لزوم موقف الحياد في النضال بين البروليتاريا والبرجوازية. ان تردّدات هذه الفئة الاجتماعية بين هذه الجهة وتلك، هي امر محتوم؛ وفي مطلع العهد الجديد، سيكون الميل السائد لدى هذه الفئة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، الى جانب البرجوازية. وذلك لانه تسود هنا عقلية الملاكين وتفكيرهم؛ وهذه الفئة الاجتماعية يهمها مباشرة أمر المضاربة، و«حرية» التجارة، والملكية؛ وتناحرها مع العمال الاجراء مباشر. ان البروليتاريا الظافرة ستحسّن بالفعل وضع هذه الفئة الاجتماعية، بالغائها بدلات الايجار والتأمينات العقارية. وفي معظم الدول الرأسمالية، ينبغي على السلطة البروليتارية ألاّ تلجأ ابدا الى الغاء الملكية الخاصة الغاء فوريا كاملا؛ انما ينبغي عليها على كل

٤٨٧٧٠٤ اجراء من كل صنف و٢٠٠٣٦٣٣ شغيلا ينتمون الى اسر الزراع انفسهم (Familienangehörige). وفي النمسا، تبين من احصاء ١٩٠٢ ان هذه الفئة تعد ٣٨٣٣٣١ استثمارة منها ١٢٦١٣٦ استثمارة تستخدم اليد العاملة المأجورة؛ العمال الأجراء: ١٤٦٠٤٤؛ الشغيلة الذين ينتمون الى أسر الزراع، ١٢٦٥٩٦٩. وبالاجمال كان في النمسا ٢٨٥٦٣٤٩ استثمارة ريفية.

حال ان تضمن للفلاحين الصغار والمتوسطين لا امتلاك قطع ارضهم الصغيرة وحسب، بل ايضا امتلاك مجمل الارض التي يستأجرونها عادة (الغاء بدل الايجار).

ان الجمع بين هذا النوع من التدابير، وبين النضال بلا هوادة ضد البرجوازية سيضمن النجاح التام لسياسة حمل الفلاحين المتوسطين على لزوم الحياد. فبأعظم الاحتراس والحذر، وتدريجيا، ينبغي على سلطة الدولة البروليتارية ان تؤمن الانتقال الى الزراعة التعاونية، باعطائها المثل الصالح، ودون اللجوء الى اي عنف ازاء الفلاحين المتوسطين.

٥. ان كبار الفلاحين («Grossbauern») هم، في الزراعة، ارباب عمل رأسماليون؛ وهم يستخدمون عادة عدة اجراء ولا يمتون الى «الفلاحين» بصلة الا من حيث مستوى ثقافتهم المنحط ونمط حياتهم، وعملهم الشخصي، اليدوي، في استثماراتهم. وهم، بين فئات البرجوازية المعادية بصراحة وحزم للبروليتاريا الثورية، اكثر الفئات عددا. وعلى النضال ضد هذه الفئة وعلى تخليص اكثرية سكان الريف الكادحة والمظلومة من تأثير هؤلاء المستثمرين الفكري والسياسي، يجب ان تركز الاحزاب الشيوعية اعظم اهتمامها في كل عملها في الريف.

ان هذه الفئة الاجتماعية ستلجأ حتما، بعد انتصار البروليتاريا في المدن، الى جميع اشكال المقاومة والتخريب، والى العمل المسلح المباشر ضد الثورة. ولهذا ينبغي على البروليتاريا الثورية ان تلجأ فورا، في الميدان الفكري والتنظيمي، الى تحضير القوى الضرورية لكي تنزع كليا سلاح هذه الفئة ولكي تنهال عليها بلا هوادة، لدى اول محاولة للمقاومة، وفي نفس الوقت الذي تسقط فيه الرأسماليين في الصناعة، بأشد الضربات القاضية

والحازمة. ولهذا الغرض، ينبغي على البروليتاريا الثورية ان تسلّح البروليتاريا الريفية وان تنظّم السوفييتات في الارياف شرط ألا يكون فيها مكان للمستثمِرين، شرط تأمين الاغلبية فيها للبروليتاريين وانصاف البروليتاريين.

ولكن حتى مصادرة املاك الفلاحين الكبار لا يمكن لها ابدا ان تكون المهمة المباشرة الموضوعة امام البروليتاريا الظافرة، لأن الشروط المادية، وبالاخص التكنيكية، بل الاجتماعية ايضا، من اجل جعل هذه الاستثمارات الريفية استثمارات اجتماعية، لم تتوافر بعد. وفي بعض الحالات، الاستثنائية على الارجح، ستصادر من كبار الفلاحين الاراضي التي يؤجرونها قطعا صغيرة او التي هي ضرورية بوجه خاص للفلاحين الصغار المجاورين؛ ولهؤلاء الفلاحين الصغار المجاورين، يجب ان يضمن ايضا، ببعض الشروط، استعمال قسم من آلات الفلاحين الكبار الزراعية مجانا، الخ.. إلاّ انه ينبغي على سلطة الدولة البروليتارية، كقاعدة عامة ايضا، ان تترك لكبار الفلاحين اراضيهم وأن لا تصادرها إلاّ في حال ابداء المقاومة بوجه حكم الشغيلة والمستثمَرين. ان تجربة الثورة البروليتارية في روسيا، حيث تعقّد النضال ضد كبار الفلاحين واستطال من جرّاء شتى الظروف الخاصة، قد بيّنت مع ذلك ان هذه الفئة الاجتماعية، عندما تلقت درسا قاسيا لدى ادنى محاولة للمقاومة، قد غدت قادرة على القيام بولاء بالمهمات التي تلقيها الدولة البروليتارية على عاتقها، بل انها بدأت تشعر، ولو ببطء بالغ، بالاحترام لسلطة تؤمن الدفاع عن جميع الشغيلة وقاسية بلا رحمة ازاء الاغنياء الطفيليين.

ان الظروف الخاصة التي عقّدت وعرقلت نضال البروليتاريا ضد كبار الفلاحين في روسيا، بعد ان تغلّبت البروليتاريا على

البرجوازية، انما تنحصر خصوصا في كون الثورة الروسية قد اجتازت، بعد انقلاب ٢٥ اكتوبر – تشرين الاول (٧ نوفمبر – تشرين الثاني) ١٩١٧، مرحلة نضال «ديموقراطي عام»، اي ديموقراطي برجوازي من حيث الأساس، قام به جميع الفلاحين ضد الملاكين العقاريين؛ ومردّ هذه الظروف ايضا الى ضعف بروليتاريا المدن ثقافة وعددا، واخيرا، اتساع البلاد الشاسع وسوء طرق مواصلاتها. ولما كانت البلدان المتقدمة تجهل هذه العراقيل، فانه يترتب على البروليتاريا الثورية في اوروبا واميركا ان تهيء انتصارها التام بمزيد من العزيمة وان تنهيه بسرعة اكبر بكثير وبعزم اشدّ بكثير، وبنجاح اوفر بكثير، لكي تتغلب على مقاومة الفلاحين الكبار وتحرمهم كل امكانية للمقاومة. ذلك أمر بالغ الضرورة، لأن جمهور بروليتاريّي الريف وانصاف البروليتاريين وصغار الفلاحين لن يعتبروا سلطة الدولة البروليتارية راسخة تماما طالما لم يتم احراز هذا الانتصار الكامل النهائي.

٦. ينبغي على البروليتاريا الثورية ان تصادر فورا وبلا تحفظ جميع اراضي الملاكين العقاريين وكبار اصحاب الاراضي اي الاشخاص الذين يعمدون في البلدان الرأسمالية، مباشرة أو بواسطة من يؤجرونهم اراضيهم، الى استثمار اليد العاملة المأجورة وصغار الفلاحين المجاورين (وغالبا جدا الفلاحين المتوسطين) بدأب وانتظام؛ والذين لا يشتركون ابدا في العمل اليدوي وينتمون في معظم الحالات الى سلالات الاقطاعيين (نبلاء روسيا والمانيا والمجر، الاسياد الفرنسيون الذين استعادوا املاكهم وسيطرتهم، اللوردات الانجليز، مالكو الارقاء السابقون في اميركا)، أو الى طبقة اساطين المال الذين اثروا فائق الاثراء، أو الى خليط هاتين الفئتين معا من المستثمرين والطفيليين.

ولذا لا يجوز للاحزاب الشيوعية ان تسمح لاعضائها في اي حال من الاحوال بان يدعوا الى التعويض على كبار ملاكي الاراضي الذين صودرت اراضيهم أو ان يدفعوا لهم هذا التعويض، اذ ان ذلك سيعني في اوروبا وفي اميركا، في الاوضاع الراهنة، خيانة الاشتراكية وفرض جزية جديدة على الجماهير الكادحة المستثمرة التي كانت اشد من عانى ويلات الحرب التي اكثرت من عدد اصحاب الملايين وضاعفت ثرواتهم.

اما فيما يتعلق بطريقة استثمار الاراضي التي صادرتها البروليتاريا الظافرة من كبار الملاكين، فان روسيا، بالنظر لتأخرها الاقتصادي، قد اتبّعت بوجه خاص طريقة تقسيم هذه الاراضي وتوزيعها على الفلاحين للتمتع بها. ولم تحتفظ الدولة البروليتارية لحسابها بالاستثمارات المسماة «الاستثمارات السوفييتية» الاّ في حالات نادرة نسبيا، جاعلة من قدماء العمال الاجراء شغيلة يعملون بتكليف من الدولة واعضاء في السوفييتات التي تدير شؤون الدولة. ان الاممية الشيوعية تعتبر ان ثمة مجالا في البلدان الرأسمالية المتقدمة **لأفضلية** الاحتفاظ بالمشروعات الزراعية الكبيرة واستثمارها على غرار «الاستثمارات السوفييتية» في روسيا.

غير انه من فادح الخطأ المبالغة في هذه القاعدة أو تعميمها، وعدم القبول ابدا بتسليم صغار الفلاحين المجاورين، مجانا، واحيانا المزارعين المتوسطين **قسما** من اراضي المغتصبين الذين صودرت املاكهم.

اولا ــ ان الاعتراض المألوف، وقوامه ابراز تفوق الاستثمارات الزراعية الكبيرة التكنيكي، ينحصر في غالب الاحيان في الاستعاضة عن حقيقة نظرية لا جدال فيها باسوأ انواع الانتهازية وبخيانة

الثورة. فكما ان اخصام الرقّ البرجوازيين في الولايات المتحدة لم يتراجعوا امام الهبوط الموقت في انتاج القطن من جرّاء الحرب الاهلية في مرحلة ١٨٦٣–١٨٦٥، كذلك لا يحق للبروليتاريا، رغبة منها في تأمين نجاح الثورة، ان تتراجع امام اي هبوط موقت في الانتاج. ان الانتاج هو غاية في حدّ ذاتها بنظر البرجوازي. اما ما يهتم له بالدرجة الاولى السكان الكادحون والمستثمَرون، فهو اسقاط المستثمِرين واقامة اوضاع تتيح للشغيلة ان يشتغلوا لانفسهم لا للرأسماليين. ان المهمة الاولى، الرئيسية، الموضوعة امام البروليتاريا، انما هي تأمين انتصارها وتوطيده. والحال، لا يمكن توطيد السلطة البروليتارية دون حمل الفلاحين المتوسطين على لزوم موقف الحياد ودون ضمان التأييد من قبل قسم كبير جدا من صغار الفلاحين، ان لم يكن ضمان تأييدهم كلهم.

ثانيا – ان زيادة الانتاج الزراعي الكبير، بل الحفاظ عليه ايضا، يفترضان وجود بروليتاريا ريفية متطورة تماما، واعية، ثورية، متخرّجة من مدرسة جدّية للتنظيم السياسي والنقابي. وعندما لا يتوافر هذا الشرط، أو عندما يستحيل الاعتماد على عمال صناعيين واعين واكفاء وتكليفهم بالمهمة بصورة مفيدة، فان المحاولات الرامية الى الاسراع في انشاء استثمارات زراعية كبيرة تديرها الدولة لا يمكن لها الا ان تسيء الى الحكم البروليتاري. وفي مثل هذه الظروف ينبغي التحضير الجدّي واقصى الاحتراس عند انشاء «الاستثمارات السوفييتية».

ثالثا – في جميع البلدان الرأسمالية، بل في اكثرها تقدما، ما تزال بقايا استثمار صغار الزرّاع المجاورين من جانب كبار اصحاب الاراضي على طريقة القرون الوسطى، على الطريقة شبه

الاقطاعية. مثلا: Instleute * في المانيا، métayers ** في فرنسا، والمحاصون المستأجرون في الولايات المتحدة (وهؤلاء ليسوا فقط الزنوج الذين يُستثمَرون في معظم الاحيان على هذا النحو في جنوب الولايات المتحدة، بل البيض احيانا ايضا). في مثل هذه الحالة، ينبغي على الدولة البروليتارية اطلاقا ان تترك هذه الاراضي مجانا للزراع الصغار الذين كانوا يستأجرونها فيما مضى، اذ ليس ثمة اي اساس اقتصادي وتكنيكي آخر، ولا يمكن ايجاد أساس كهذا دفعة واحدة.

وينبغي بالضرورة مصادرة العتاد الزراعي في الاستثمارات الكبيرة وتحويله الى ملكية وطنية شرط ان يتمكن الزراع الصغار المجاورون، **بعد** تزويد الاستثمارات الزراعية الكبيرة التابعة للدولة بالعتاد الزراعي، من استعماله مجانا وبالشروط التي تحددها الدولة البروليتارية.

اذا كان من الضروري اطلاقا، على أثر الثورة البروليتارية، لا مصادرة الملكيات العقارية الكبيرة بدون تأخر وحسب، بل ايضا نفي أو اعتقال جميع كبار ملاكي الاراضي، بوصفهم زعماء اعداء الثورة ومضطهدي جميع سكان الريف بلا رحمة، فينبغي مع ذلك السعي بدأب وانتظام، وبقدر ما يتوطد الحكم البروليتاري في المدن والارياف، الى استخدام قوى هذه الطبقة، الحائزة على تجربة ثمينة وعلى معرفة وكفاءات تنظيمية، بغية انشاء الزراعة الاشتراكية الكبيرة (شرط ان يجري ذلك تحت رقابة اشدّ العمال الشيوعيين اهلا للثقة).

* مستاجرو الاراضي. بالالمانية في النص الاصلي. **الناشر.**

** المحاصون. بالفرنسية في النص الاصلي. **الناشر.**

٧. ان الانتصار الذي احرزته الاشتراكية على الرأسمالية ورسوخ الاشتراكية لا يمكن اعتبارهما أمرا مكتسبا الاّ بعد ان تسحق سلطة الدولة البروليتارية نهائيا كل مقاومة من جانب المستثمرين وتضمن لنفسها الاستقرار الكامل والخضوع التام، فتعيد تنظيم الصناعة كلهاَ على أسس الانتاج الجماعي الكبير والقاعدة التكنيكية الحديثة (القائمة على كهربة الاقتصاد بكليته). وهذا ما سيتيح للمدن ان تسدي الى الارياف المتأخرة المشتتة مساعدة حاسمة، تكنيكية واجتماعية، من شأنها ان توفّر القاعدة المادية لنمو مردود العمل نموا كبيرا في زراعة الاراضي والاقتصاد الزراعي بوجه عام، وان تحفز بالمثال صغار الزرّاع على الانتقال، لما فيه مصلحتهم، الى الزراعة الكبيرة التعاونية والممكننة. ان هذه الحقيقة النظرية الثابتة التي لا جدال حولها، والتي يعترف بها قولا جميع الاشتراكيين، انما تشوّهها فعلا الانتهازية السائدة في اوساط الاممية الثانية الصفراء وبين زعماء «المستقلين» الالمان والانجليز وكذلك بين اتباع لونغيه الفرنسيين، الخ.. اما هذا التشويه، فقوامه لفت الانتباه الى مستقبل جميل، وردي، بعيد نسبيا، وصرف الانتباه عن المهام المباشرة التي يفرضها الانتقال العملي والصعب الى هذا المستقبل. وينحصر هذا عمليا في المناداة بالتفاهم مع البرجوازية، والدعوة الى «السلام الاجتماعي»، اي الخيانة التامة للبروليتاريا التي تناضل اليوم وسط الخراب والبؤس اللذين لا سابق لهما واللذين احدثتهما الحرب في كل مكان، في حين أثرت، بفضل هذه الحرب ايضاً، وبصورة فاضحة، حفنة من اصحاب الملايين الذين لم تعد لغطرستهم اية حدود.

ان الامكانية الفعلية المتوافرة في الريف على وجه الضبط لاحراز النصر في النضال من اجل الاشتراكية تفرض اولا على جميع الاحزاب الشيوعية ان تزرع في نفس البروليتاريا الصناعية الشعور بضرورة بذل التضحيات وارادة بذل التضحيات بغية اسقاط البرجوازية وتوطيد الحكم البروليتاري، باعتبار ان ديكتاتورية البروليتاريا تفترض عند البروليتاريا القدرة على تنظيم جميع الجماهير الكادحة والمستثمَرة وعلى اجتذابها وراءها، كما تفترض عند الطليعة القدرة على بذل الحد الاقصى من التضحيات والجهود البطولية في سبيل هذا الهدف. ولاجل النجاح، ينبغي، من جهة ثانية، ان تتمكن اشد الجماهير الكادحة عرضة للاستثمار في الريف من ان ترى، من جراء انتصار العمال، ان وضعها قد تحسّن على الفور تحسنا كبيرا على حساب المستثمِرين. والاّ استحال على البروليتاريا الصناعية الاعتماد على تأييد الريف، واستحال عليها بوجه خاص تأمين تموين المدن بالمأكولات.

٨. ان الرأسمالية تقضي على سواد شغيلة الارض باحتمال اقصى ما يكون من الضنك والتشتت واحيانا من التبعية التي تشبه تبعية القرون الوسطى؛ ولذا كانت هذه الصعوبة الفائقة التي ينطوي عليها تنظيم واعداد هذا السواد من أجل النضال الثوري، توجب على الاحزاب الشيوعية ان تبذل أوفر ما يكون من العناية بالحركة الاضرابية في الريف، وان تساند بحزم وقوة وتطوّر الى النهاية الاضرابات الجماهيرية التي يقوم بها البروليتاريون وانصاف البروليتاريين الزراعيين. ان تجربة الثورتين الروسيتين عام ١٩٠٥ وعام ١٩١٧، التي اكّدتها واكملتها اليوم تجربة المانيا وغيرها من البلدان المتقدمة، تبيّن ان الحركة الاضرابية الجماهيرية المتسعة (التي يمكن ويجب اجتذاب صغار الفلاحين اليها)، في

بعض الظروف) من شأنها وحدها ان تنتشل الريف من سباته العميق، وان توقظ الوعي الطبقي والشعور بضرورة التنظيم الطبقي لدى الجماهير الريفية المستثمَرة، وان تبرز امام عيونها، بصورة ساطعة عملية، اهمية تحالفها مع عمال المدن.

ان مؤتمر الاممية الشيوعية يسم بالعار والخيانة اولئك الاشتراكيين الذين لا نجدهم مع الأسف في صفوف الاممية الثانية الصفراء وحسب، بل على الاخص في صفوف الاحزاب الاوروبية الثلاثة الهامة التي انفصلت عن هذه الاممية، والذين بوسعهم ان يقفوا موقف اللامبالاة من النضال الاضرابي في الريف بل ان يعارضوه (كما فعل كاوتسكي)، خوفا من ان يؤدي الى انخفاض في انتاج سلع الاستهلاك. ان اروع البرامج والبيانات تفقد كل قيمة اذا لم يقم الدليل في الواقع، وبالاعمال، على ان الشيوعيين وزعماء العمال يعرفون كيف يضعون في مركز الصدارة أمر تطوير الثورة البروليتارية وانتصارها وكيف يبذلون افدح التضحيات في سبيلها؛ اذ ليس ثمة مخرج آخر ولا وسيلة اخرى من أجل اجتناب المجاعة والخراب والحروب الاستعمارية الجديدة.

ان زعماء الاشتراكية القديمة وممثلي «اريستقراطية العمال» يكثرون اليوم من التنازلات الشفوية للشيوعية أو ينتقلون شكلا الى جانبها بقصد الحفاظ على سمعتهم ومكانتهم بين جماهير العمال الذين يتحسسون اكثر فاكثر بالروح الثوري. ولذا من المهم ان نشير بوجه خاص الى انه ينبغي على هؤلاء الزعماء والممثلين ان يدللوا على اخلاصهم لقضية البروليتاريا وعلى اهليتهم لتأمين مراكز المسؤولية خصوصا في مجال من النشاط يتطور فيه الوعي الثوري والنضال الثوري بصورة اكثر بروزا مما يتطوران في اي مجال آخر؛ في مجال تبدو فيه مقاومة كبار اصحاب الاراضي

والبرجوازية (كبار الفلاحين، الكولاك) في اشد درجاتها؛ ويبرز فيه الفرق بين الاشتراكي الداعي الى التوفيق والشيوعي الثوري على اشدّ وجه.

٩. ينبغي على الاحزاب الشيوعية ان تبذل جميع جهودها قصد الشروع في اقرب وقت، في الارياف، الى انشاء سوفييتات النواب الذين يمثلون بالدرجة الاولى العمال الاجراء وانصاف البروليتاريين. ولن تتمكن السوفييتات من اداء رسالتها وبلوغ ما يكفي من القوة والرسوخ من اجل التأثير في صغار الفلاحين (ثم من اجل ضمّهم اليها) الا اذا كانت وثيقة الارتباط بالحركة الاضرابية الجماهيرية وبالطبقة التي تعاني وطأة الاضطهاد اكثر من سائر الطبقات. ولكن، اذا كانت الحركة الاضرابية غير متطورة حتى الآن، واذا كانت القدرة التنظيمية لدى البروليتاريا الريفية ما تزال ضعيفة، سواء أمن جرّاء نير كبار اصحاب الاراضي وكبار الفلاحين وشدة وطأته، أم من جرّاء انعدام المساندة من جانب العمال الصناعيين وجمعياتهم، فان انشاء السوفييتات الريفية يتطلب تحضيرا طويلا: انشاء خلايا شيوعية، حتى وان كانت صغيرة، القيام بنشاط تحريضي شديد بغية العمل باوسع صورة شعبية على عرض مبادئ الشيوعية مع التعليق عليها بأمثلة صارخة عن الاستثمار والاضطهاد؛ تنظيم جولات يقوم بها العمال الصناعيون بانتظام في الريف، الخ..

كتب هذا المقال في مطلع يوليو (حزيران) ١٩٢٠. صدر في يوليو (تموز) ١٩٢٠

المجلد ٣١، ص ص ١٢٩–١٤١

تقرير عن الضريبة العينية
القي في المجلس العام العاشر لعامة
روسيا للحزب الشيوعي (البلشفي) الروسي

٢٦ ايار (مايو) ١٩٢١

ايها الرفاق، ترتب عليّ ان ابحث من اجل الحزب مسألة الضريبة العينية في الكراس الذي اطلعت عليه، حسبما افترض، اغلبية الحاضرين هنا. ولقد كان طرح هذه المسألة على بساط البحث في المجلس العام الحزبي امرا غير متوقعا بالنسبة لي شخصيا بمعنى انه لم تكن لدي شخصيا مواد تقتضي طرح المسألة على هذا النحو، ولكن عددا كبيرا جدا من الرفاق، ممن زاروا مختلف انحاء البلاد، وخاصة الرفيق اوسينسكي، بعد جولته في عدد من المحافظات، قد ابلغوا اللجنة المركزية ـ وهذا ما دعمه ايضا بعض الرفاق الآخرين ـ ان السياسة المقررة وفقا للضريبة العينية لا تزال في القاعدة غير واضحة الى حد كبير جدا، واحيانا حتى غير مفهومة. ونظرا لما تتسم به هذه السياسة من اهمية استثنائية، تبين ان بحثها من جديد في مجلس عام حزبي ضروري الى حد انه تقرر عقد المجلس العام قبل الآوان. وكان من نصيبي ان اقدم لهذه المسألة بعرض عما لهذه السياسة من اهمية عامة، ولذلك اود لو اقتصر على اضافة غير كبيرة الى ما قلته في الكراس. اما كيف توضع المسألة على وجه الضبط في القاعدة الآن، واي نواقص واي عجز واي غموض يشعرون بها في القاعدة اكثر من اي شيء آخر، فهذا ما لست مطلعا عليه مباشرة. والارجح انه سيترتب عليّ ايضا ان اعطي توضيحات اضافية عندما يتضح من القضايا المطروحة في المجلس العام، او من

المناقشات اللاحقة، الى اي جانب يجب ان يتجه الآن انتباه مناضلي القاعدة وانتباه الحزب.

ان سوء الفهم ونقص الوضوح في تفهم المهام السياسية الناجمين عن الضريبة العينية والسياسة الاقتصادية الجديدة، قد يكونان مرتبطين، بقدر ما استطعت ان ارى، باستعظام هذا الجانب من القضية او ذاك. ولكن هذا الضرب من الاستعظام امر محتم اطلاقا طالما لم ندبر بعد الامر عمليا، وبالكد يكون من الممكن ان نرسم بدقة ما الحدود الفعلية لتطبيق هذه او تلك من خصائص هذه السياسة قبل ان نقوم وان بحملة عينية واحدة على اساس المبادئ الجديدة. واني لاكتفي بان اتناول، من حيث الخطوط العامة، بعض التناقضات التي استثارت القدر الاكبر من سوء الفهم، حسبما استطعت ان اكوّن فكرة استنادا الى بعض الكتابات التي وردت في الاجتماع. فلا يندر ان يفسروا الضريبة العينية وما يرتبط بها من تغييرات في سياستنا، بمعنى حدوث انعطاف شديد في هذه السياسة. فلا غرابة اذا كانت صحافة الحرس الابيض وبصورة رئيسية صحافة الاشتراكيين-الثوريين والمناشفة في الخارج تصرّ بشكل خاص على مثل هذا التفسير. ولكني لا اعرف ما اذا كان بحكم بعض تأثير الاعمال المماثلة البارز ايضا في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية ام بحكم الاستياء المتأزم الذي برز في اوساط معينة وربما لا يزال يبرز الآن ايضا من جرّاء تردي الوضع ترديا فائق العادة فيما يخص الاغذية، — انتشر عندنا ايضا، حسب كل ظن، الى حد ما، هذا الضرب من الحيرة والارتباك مما كوّن فكرة غير صحيحة الى حد كبير عن مغزى التغير الحاصل وعن طابع السياسة الجديدة.

وانه لامر طبيعي ان تكون اقامة علاقات معينة بين الطبقة العاملة والفلاحين مهمتنا الرئيسية - سواء أفي حقل السياسة على العموم ام في حقل السياسة الاقتصادية على الخصوص - نظرا لتفوق السكان الفلاحين تفوقا كبيرا جدا. فللمرة الاولى في التاريخ الحديث نواجه نظاما اجتماعيا أقصيت فيه الطبقة المستثمِرة، ولكننا نجد فيه طبقتين مختلفتين هما الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين. ونظرا لتفوق عدد الفلاحين تفوقا كبيرا جدا، كان لا بدّ لهذا التفوق من ان ينعكس في السياسة الاقتصادية وفي السياسة كلها على العموم. ولا تزال المسألة الرئيسية بالنسبة لنا - وستبقى كذلك حتما في سياق جملة طويلة من السنين - مسألة اقامة العلاقات على نحو صحيح بين هاتين الطبقتين، على نحو صحيح من وجهة نظر محو الطبقات. وغالبا جدا ما يتوقفون عند صيغة التوافق بين الطبقة العاملة والفلاحين وغالبا جدا ما يستعملها ضدنا اعداء السلطة السوفييتية، لأن هذه الصيغة بحد ذاتها غير واضحة تماما. فبالتوافق بين الطبقة العاملة والفلاحين، يمكن للمرء ان يفهم ما يطيب له. فاذا لم نأخذ بالحسبان ان التوافق، من وجهة نظر الطبقة العاملة، لا يمكن ان يكون مقبولا وصحيحا، وممكنا مبدئيا، الا اذا كان يدعم ديكتاتورية الطبقة العاملة واذا كان واحدا من التدابير الرامية الى محو الطبقات، فان صيغة التوافق بين الطبقة العاملة والفلاحين تبقى، بالطبع، صيغة يروجها بالضبط جميع اعداء السلطة السوفييتية وجميع اعداء الديكتاتورية في نظراتهم. فكيف نحقق هذا التوافق في المرحلة الاولى من ثورتنا اي المرحلة التي يمكن الآن اعتبارها تقريبا محققة؟ كيف بقيت وترسخت ديكتاتورية البروليتاريا مع تفوق عدد السكان الفلاحين تفوقا كبيرا

جدا؟ ان الحرب الاهلية كانت السبب الرئيسي والمحرك الرئيسي والمحدد الرئيسي لتوافقنا. فان الحرب الاهلية التي، وان كانت قد بدأت في غالب الاحيان باشتراك الحرس الابيض والاشتراكيين-الثوريين والمناشفة سواء بسواء في حلف ضدنا، كانت تؤدى كل مرة بلا محالة الى زحزحة جميع الزعماء الاشتراكيين-الثوريين وجميع العناصر المنشفيـــة الى المؤخـرة، سواء أعن طريق انقلاب حكومي ام بدونه، والى بروز العناصر الرأسمالية والملاكية كليا على رأس الحرس الابيض. وقد حدث هذا سواء أفي عهد سلطة كل من كولتشاك ودينيكين ام في عهد جميع السلطات العديدة الصغرى وجميع الزحوفات العديدة ضدنا. وكان ذلك العامل الرئيسي الذي حدد شكل التحالف بين البروليتاريا والفلاحين. وهذا الظرف خلق لنا مصاعب مزدوجة لا تصدق، ولكنه، من جهة اخرى، انقذنا من التأملات الصعبة في كيفية تحقيق صيغـة التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين لأن احوال الحرب فرضت هذه الصيغة والشروط بصورة قاطعة تماما، دون ان تترك لنا اقل مجال للاختيار.

ان الطبقة العاملة وحدها كان في مستطاعها ان تحقق الديكتاتورية في الشكل الذي تطلبته الحرب وظروف هذه الحرب الاهلية. فان اشتراك الملاكين العقاريين في هذه الحرب قد وحّد الطبقة العاملة والفلاحين بلا قيد ولا شرط، وبلا تحفظ، وبلا عودة. وفي هذا الصدد، لم تحدث اي ترددات سياسية داخلية. ونظرا للمصاعب الهائلة التي تجابهنا، ونتيجة لعزل المناطق الرئيسية لزراعة الحبوب في روسيا عن روسيا، وبسبب تأزم المصاعب بشأن الاغذية الى الحد الاقصى، ما كان من الممكن تطبيق سياستنا بشأن الاغذية في الواقع دون المصادرة. ان هذه

المصادرة لم تعن وحسب انتزاع الفوائض التي كان بالكد في وسعها ان تكفي حتى في حال توزيع صحيح. وليس في مقدوري ان اتناول هنا بالتفصيل الاخطاء الناجمة عن هذه المصادرة. وعلى كل حال، ادت المصادرة مهمتها: الحفاظ على الصناعة حتى فيظروف اكبر الانعزال عن مناطق الحبوب. وفي وضع الحرب فقط، كان من الممكن ان يكون هذا مرضيا الى حد ما. فما ان انتهينا بصورة اكيدة فعلا من العدو الخارجي – ولم يبد هذا امرا واقعا الا قبيل عام ١٩٢١ – حتى انتصبت امامنا مهمة اخرى هي مهمة التحالف **الاقتصادي** بين الطبقة العاملة والفلاحين. ونحن لم نطرح هذه المهمة عن كثب الا قبيل ربيع ١٩٢١، وهذا ما حدث عندما أفضى سوء موسم عام ١٩٢٠ الى تردي وضع الفلاحين الى حد لا يصدق، وعندما عانينا للمرة الاولى، والى درجة معينة، ترددات سياسية داخلية غير مرتبطة بزحف الاعداء من الخارج، بل مرتبطة بالعلاقة بين الطبقة العاملة والفلاحين. فلو ان عام ١٩٢٠ اعطانا غلة طيبة جدا، او على الاقل طيبة فقط، ولو جمعنا ٤٠٠ مليون بود من اصل الـ٤٢٠ مليونا المقررة بموجب المصادرة، لاستطعنا ان نحقق برنامجنا الصناعي بمعظمه، ولكان عندنا احتياطي معين لمبادلة المنتوجات الصناعية المدينية بالمنتوجات الزراعية. ولكن العكس حصل عندنا. وقد وقع في بعض الانحاء ما هو أحدّ من ازمة الاغذية، وقعت ازمة الوقود، وغدا من المستحيل تماما تلبية اقتصاد الفلاحين بمنتوجات المدينة. لقد نشبت ازمة حادة لا تصدق في اقتصاد الفلاحين. من هذه الظروف نجم واقع انه لم يكون بوسعنا، في اي حال من الاحوال، ان نبقى في ظل السياسة القديمة بشأن الاغذية. كان ينبغي لنا ان نطرح على

بساط البحث مسألة معرفة الاسس الاقتصادية الضرورية لنا على الفور من اجل التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين، بوصفها تدبيرا انتقاليا الى تدابير لاحقة.

ان التدبير الانتقالي الى التدابير اللاحقة يتلحض في اعداد تبادل منتوجات الصناعة بالمنتوجات الزراعية، قصد التوصل الى نظام لا يتعين في ظله على الفلاح ان يعطي منتوجاته الا مقابل منتوجات المدينة او المصنع، ناهيك بانه لا يترتب اخضاعه لجميع الاشكال القائمة في ظل النظام الرأسمالي. ولكنه لم يتأت لنا حتى التفكير في هذا الامر بحكم الظروف الاقتصادية. ولهذا وافقنا على ذلك الشكل الانتقالي الذي تحدثت عنه واعني به بالضبط ما يلي: يجب ان نأخذ المنتوجات على سبيل الضريبة دون اي مقابل، ونحصل على منتوجات اضافية عن طريق التبادل البضاعي؛ ولكنه ينبغي لهذا الغرض احتياطي مناسب، – فان احتياطنا زهيد بشكل خارق للعادة، وامكانية زيادته عن طريق التبادل البضاعي مع الخارج لن تتوافر الا في هذا العام اثر جملة من المعاهدات مع الدول الرأسمالية. صحيح انها ليست بعد سوى مقدمة، توطئة؛ والتبادل البضاعي الحقيقي لم يبدأ بعد حتى الآن. فان اعمال التخريب وشتى المحاولات التي تبذلها اغلبية الاوساط الرأسمالية او قسم كبير منها لأجل فسخ هذه الاتفاقيات تستمر بلا انقطاع، ومما له اكبر الدلالة ان صحافة الحرس الابيض الروسية، بما فيها صحافة الاشتراكيين-الثوريين والمناشفة، تركز قواها ضد هذه الاتفاقيات بقدر من العزم والعناد تكاد لا تركزها به ضد اي شيء آخر. وواضح تماما ان البرجوازية احسن استعدادا للنضال واكثر تطورا من البروليتاريا، وان وعيها الطبقي قد بلغ حدة اكبر بسبب من

جميع «المنغصات» التي كابدتها، وهي تبدي حساسية اعلى بكثير من الحساسية العادية. حسبنا القاء نظرة الى صحافة الحرس الابيض حتى نرى انها تضرب بالضبط على هذه النقطة التي هي مركز وعقدة سياستنا.

ان صحافة الحرس الابيض الروسية كلها تضع نصب عينيها، بعد اخفاق الزحف الحربي الذي اتضح فشله، رغم ان النضال لا يزال محتدما — تضع نصب عينيها هدفا يستحيل تحقيقه: ابطال الاتفاقيات التجارية. فان الحملة التي شنت في هذا الربيع بمقاييس مضاعفة فوق العادة، — مع العلم ان الاشتراكيين-الثوريين والمناشفة شغلوا المرتبة الاولى بين القوى المعادية للثورة، — ان هذا الصراع كان يرمي الى هدف معين: ابطال الاتفاقيات الاقتصادية بين روسيا والعالم الرأسمالي قبل الربيع. وهذا الهدف توفقوا في بلوغه الى حد كبير. صحيح اننا عقدنا معاهدات اساسية وان عدد هذه المعاهدات يتنامى، واننا نتغلب على المقاومة التي اشتدت في هذا المجال، ولكن التباطؤ كان خطرا جدا علينا لأن بعث الصناعة الكبيرة وبعث التبادل البضاعي الصحيح دون مساعدة معينة من الخارج اما مستحيل واما يعني تباطؤا ينطوي على خطر فائق العادة. هذه هي الظروف التي ينبغي العمل في ظلها، وهذه هي الظروف التي طرحت في المرتبة الاولى مسألة بعث التجارة بالنسبة للفلاحين. ولن اتناول مسألة الامتيازات لأن هذه المسألة كانت اكثر من غيرها موضع نقاش في الاجتماعات الحزبية، وهي لا تستتبع في الآونة الاخيرة اي ارتباك وحيرة. والقضية تتلخص، كما في السابق، في كوننا نعرض الامتيازات بالحاح، ولكن الرأسماليين الاجانب لم يحصلوا حتى الآن على اي امتياز جدي نوعا، ونحن لم

نعقد حتى الآن اي معاهدة جدية نوعا بشأن الامتيازات. وكل الصعوبة تكمن في ايجاد وسيلة مجرّبة عمليا لاجتذاب الرأسمال الاوروبي الغربي.

نظريا، لا جدال اطلاقا بالنسبة لنا – ويبدو لي ان شكوك الجميع قد تبددت في هذا الصدد –، نظريا، واكرر هذا، واضح تماما، انه من المفيد لنا ان نفتدي انفسنا من الرأسمال الاوروبي ببضع عشرات او مئات الملايين التي في وسعنا ان نقدمها له لكي نزيد في اقصر الآجال الاحتياطيات من التجهيزات والمواد والخامات والآلات لأجل بعث صناعتنا الكبيرة.

ان القاعدة الفعلية والوحيدة لتمتين الموارد، لبناء المجتمع الاشتراكي انما هي واحدة فقط، انما هي الصناعة الكبيرة. فبدون المصنع الكبير الرأسمالي، بدون صناعة كبيرة عالية المستوى، لا يمكن حتى الحديث عن الاشتراكية على العموم ولا يمكن بالاحرى الحديث عنها فيما يخص بلدا فلاحيا، ونحن في روسيا نعرف هذا بصورة ملموسة اكثر بكثير من ذي قبل؛ وعوضا عن شكل غير واضح او مجرد لبعث الصناعة الكبيرة نتحدث الآن عن برنامج للكهربة ملموس، واضح، محسوب بدقة. فلدينا برنامج محسوب بدقة كاملة، محسوب بفضل عمل خيرة الاختصاصيين والعلماء الروس، ويعطينا فكرة واضحة عن الموارد التي نستطيع بها، آخذين بعين الاعتبار خصائص روسيا الطبيعية، ان نبني هذه القاعدة من الصناعة الكبيرة لاقتصادنا، ويجب علينا ان نبنيها وسنبنيها. وبدون هذا، لا يمكن حتى الحديث عن اي اساس اشتراكي فعلا لحياتنا الاقتصادية. وهذا لا يزال امرا لا جدال فيه اطلاقا، واذا كانوا في الآونة الاخيرة قد تحدثوا عن هذا بتعابير مجردة، لمناسبة الضريبة العينية،

فانه ينبغي الآن القول بصورة قاطعة انه يجب بعث الصناعة الكبيرة قبل كل شيء. وقد سنحت لي الفرصة وسمعت شخصيا من بعض الرفاق تصريحات من هذا النوع وأجبت بالطبع عليها بهز الكتفين فقط. ان القول بانه كان في وسعنا يوما ما ان ننسى هذا الهدف الاساسي انما هو بالطبع قول مضحك تماما واخرق تماما. فالمسألة هنا تنحصر في كيف امكن ان تنبع مثل هذه الشكوك ومثل هذه الحيرة عند الرفاق، في كيف امكنهم ان يفترضوا ان هذه المهمة الاساسية، الرئيسية، التي يستحيل بدونها وجود قاعدة انتاجية مادية للاشتراكية، ان هذه المهمة قد تراجعت عندنا الى المرتبة الثانية. بكل بساطة، لم يفهم هؤلاء الرفاق على نحو صحيح العلاقة بين دولتنا والصناعة الصغيرة. ان مهمتنا الاساسية انما هي بعث الصناعة الكبيرة. ولكي ننتقل بصورة جدية ودائبة ومنتظمة نوعا الى بعث هذه الصناعة الكبيرة، ينبغي لنا ان نبعث الصناعة الصغيرة. وفي عام ١٩٢١ هذا وفي العام الماضي عانينا انقطاعا هائلا في عملنا على بعث الصناعة الكبيرة.

في خريف وشتاء ١٩٢٠ بدأ تشغيل بعض الفروع الهامة من صناعتنا الكبيرة، ولكننا اضطررنا الى توقيفها. لأي سبب؟ لماذا؟ كانت هناك مصانع عديدة تتوافر لها امكانية التزود بقدر كاف من اليد العاملة، وتتوافر لها امكانية التزود بالخامات؛ فلماذا اذن توقف عمل هذه المصانع؟ لأنه لم يوجد عندنا احتياطى كاف من الاغذية والوقود. وبدون امتلاك ٤٠٠ مليون بود من الحبوب (واعطي هنا رقما تقريبيا) بوصفها احتياطيا للدولة مدعوما بتوزيع عادل كل شهر، بدون هذا، من الصعب التحدث عن اي بناء اقتصادي صحيح، عن بعث الصناعة الكبيرة،

بدون هذا نجد انفسنا في وضع انقطع فيه من جديد العمل الذي بدأ لبعث الصناعة الكبيرة. ان الاغلبية الهائلة في جملة ذلك العدد الضئيل من المؤسسات التي وضعت قيد الخدمة متوقفة الآن. فبدون احتياطي من الاغذية كاف ومؤمن تماما، لا يمكن حتى الحديث عن قدرة الدولة على تركيز انتباهها على بعث الصناعة الكبيرة، على تنظيم هذا العمل بشكل دائب، بحيث يجري هذا البعث بلا انقطاع، وان بمقاييس متواضعة.

اما فيما يخص الوقود، فانه سيبقى لنا من جديد الحطب قبل بعث الدونباس، قبل الحصول على البترول بانتظام، وهذا يعني من جديد التبعية ازاء المالك الصغير بالذات.

لهذا السبب وقع في خطأ وضلال اولئك الرفاق الذين لم يفهموا لماذا يجب توجيه الانتباه الرئيسي في الوقت الحاضر نحو الفلاحين. ان بعض العمال يقولون: انهم يتساهلون مع الفلاحين، اما نحن فلا يتساهلون معنا. لقد سمعت آراء كهذه، ويجب القول ان هذه الآراء، كما اعتقد، غير منتشرة على نطاق مفرط في الاتساع ويجب القول ان هذه الآراء خطرة لأنها تكرر طرح المسألة كما طرحها الاشتراكيون-الثوريون؛ هنا استفزاز سياسي بيّن، ثم رواسب اوهام مشغلية، غير طبقية، بل مهنية ضيقة من اوهام العمال عندما تنظر الطبقة العاملة الى نفسها بوصفها جزءا من المجتمع الرأسمالي المتساوي في الحقوق، ولا تدرك انها تواصل الوقوف على القاعدة الرأسمالية ذاتها: لقد تساهلوا مع الفلاح، وحرروه من المصادرة، ومنحوه القسم الحر من الفوائض من اجل المبادلة، بينا نحن العمال نعمل على الآلات – الادوات ونريد ان نحرز الشيء نفسه.

علام ترتكز وجهة النظر هذه؟ على الايديولوجية البرجوازية الصغيرة من حيث جوهر الامر. فبما ان الفلاحين يشكلون جزءا مكوّنا من المجتمع الرأسمالي، كذلك تبقى الطبقة العاملة جزءا مكوّنا من هذا المجتمع. ولذا اذا كان الفلاح يتاجر، فينبغي لنا ايضا ان نتاجر. وهنا تنبعث بلا ريب الاوهام القديمة التي تقيد العامل بالعالم القديم. ان أشرس المدافعين عن العالم الرأسمالي القديم بل المدافعين المخلصين الوحيدين عنه انما هم الاشتراكيون-الثوريون والمناشفة. وانكم لن تجدوا في المعسكرات الباقية، من بين المئات والآلاف وحتى مئات الآلاف، مدافعين مخلصين عن العالم الرأسمالي. ولكنه لا يزال ثمة في وسط ما يسمى الديموقراطية الخالصة التي يمثلها الاشتراكيون-الثوريون والمناشفة، مثل هذه العناصر النادرة التي تدافع عن الرأسمالية باخلاص. وبقدر ما يدافعون عن وجهة نظرهم بمزيد من العناد، بقدر ما يستفحل خطر تأثيرهم في الطبقة العاملة. يستفحل خطرهم على الاخص عندما يتأتى للطبقة العاملة ان تعاني مراحل انقطاع في الانتاج. ان القاعدة المادية الرئيسية لتطوير الوعي البروليتاري الطبقي انما هي الصناعة الكبيرة اي عندما يرى العامل المصانع العاملة، وعندما يحس يوميا بتلك القوة القادرة فعلا على محو الطبقات.

وعندما لا توجد تحت اقدام العمال هذه القاعدة الانتاجية المادية، عند ذاك تستحوذ حالة من اليأس ومن انعدام التوازن والوضوح والثقة على فئات معينة من العمال. ان ذلك كله، بالامتزاج مع الاستفزاز المباشر من جانب ديموقراطيتنا البرجوازية، اي الاشتراكيين-الثوريين والمناشفة، يؤثر تأثيرا معينا، وهنا تظهر نفسية يتكشف معها حتى في صفوف الحزب الشيوعي اناس

يحاكمون كما يلي: لقد اعطوا الفلاحين صدقة، فينبغي كذلك اعطاء العمال ايضا على الاساس نفسه والاساليب نفسها. وقد ترتب علينا ان نفي هذا بعض حقه. يقينا ان مرسوما بمكافأة العمال بجزء من منتوجات المصنع انما هو تراجع امام تلك الامزجة التي تمد جذورها في الماضي والتي ترتبط بحالة اليأس وانعدام الثقة. وهذا التراجع كان ضروريا الى هذا الحد غير الكبير او ذاك. وقد تم هذا التراجع، ولكنه ينبغي ألاّ ننسى ثانية واحدة اننا قمنا ونقوم هنا بتراجع ضروري فقط من وجهة النظر الاقتصادية، من وجهة نظر مصالح البروليتاريا، لا من وجهة نظر اخرى ايا كانت. ان مصلحة البروليتاريا الاساسية والجوهرية هي في اعادة بناء الصناعة الكبيرة وبناء قاعدة اقتصادية متينة فيها، وآنذاك ترسخ البروليتاريا ديكتاتوريتها وآنذاك يكون من المتأكد انها تسير بديكتاتوريتها الى النهاية رغم المصاعب السياسية والحربية. فلماذا اذن كان ينبغي لنا ان نقوم بتراجع ولماذا كان من افدح الخطر ان يشرعوا في اعتباره اوسع مما يجب؟ لأننا على وجه الضبط اضطررنا الى سلوك هذا السبيل بسبب ظروف ومصاعب موقتة فقط في ميداني الاغذية والوقود.

وعندما نقول: ينبغي بناء العلاقة مع الفلاحين لا على صعيد المصادرة، بل على صعيد الضريبة، فما هو العامل الاقتصادي الرئيسي الذي يحدد هذه السياسة؟ هذا العامل هو التالي: في ظل المصادرة، لا تملك الاستثمارات الصغيرة الفلاحية قاعدة اقتصادية صحيحة، ويكون محكوماً عليها بان تبقى سنوات طويلة ميتة؛ ولا تستطيع الاستثمارة الصغيرة ان تعيش وتتطور لأن المنتج الصغير يفقد المصلحة في توطيد وتطوير نشاطه وفي زيادة كمية المنتوجات، ومن جرّاء ذلك نجد انفسنا بدون قاعدة اقتصادية.

وليس لدينا قاعدة اخرى وليس لدينا مصدر آخر، ودون تركيز احتياطيات كبيرة من الاغذية في يد الدولة، لا يمكن حتى الحديث عن اعادة بناء الصناعة الكبيرة. ولهذا ننتهج بالدرجة الاولى هذه السياسة التي تغير علاقاتنا في ميدان الاغذية.

ونحن ننتهجها لكي نملك احتياطيا من الموارد لاعادة بناء الصناعة الكبيرة، لكي نخلص الطبقة العاملة من جميع الانقطاعات التي يجب ألاّ تعانيها الصناعة الكبيرة – حتى صناعتنا الكبيرة بشكلها الحقير اذا ما قورنت بصناعة البلدان المتقدمة –، لكي نخلص البروليتاريا من ضرورة اللجوء، لدن البحث عن الموارد، الى اساليب غير بروليتارية، الى اساليب المضاربة، الى اساليب برجوازية صغيرة هي اكبر خطر اقتصادي علينا. وبحكم ظروف واقعنا المؤسفة، يضطر البروليتاريون الى اللجوء الى اساليب للكسب غير بروليتارية، غير مرتبطة بالصناعة الكبيرة، بله الى اساليب برجوازية صغيرة، الى اساليب المضاربة، والى الحصول على المنتوجات لانفسهم اما عن طريق السرقة واما عن طريق الانتاج الخاص في المصنع العام الاجتماعي، والى مبادلة هذه المنتوجات بمنتوجات زراعية، وهنا يكمن الخطر الاقتصادي الرئيسي علينا، الخطر الرئيسي على كامل وجود النظام السوفييتي. اما الآن، فينبغي على البروليتاريا ان تحقق ديكتاتوريتها بحيث انها، بوصفها طبقة، تشعر بانها مستقرة راسخة، تحس بالتربة تحت قدميها. ولكن هذه التربة تزول. فعوضا عن المصنع الآلي الكبير العامل بلا انقطاع، يرى البروليتاري شيئا آخر، ويضطر الى البروز والعمل في الميدان الاقتصادي كمضارب او كمنتج صغير.

ولكي نجنّبه هذا، ينبغي لنا ألاّ نضن باي تضحيات في المرحلة الانتقالية. ولكي نؤمن بعث الصناعة الكبيرة بلا انقطاع،

وان بصورة بطيئة، ينبغي لنا ألاّ نمتنع عن منح الصدقات للرأسماليين الاجانب المتحرقين الى هذه الصدقات، لأنه من المفيد الآن، من وجهة نظر بناء الاشتراكية، دفع مئات الملايين النافلة للرأسماليين الاجانب، شرط الحصول بالمقابل على الآلات والمواد لبعث الصناعة الكبيرة، الآلات والمواد التي تبعث لنا القاعدة الاقتصادية للبروليتاريا، وتحولها الى بروليتاريا متينة، لا الى بروليتاريا تبقى مضاربة. لقد أصم المناشفة والاشتراكيون-الثوريون آذاننا بزعمهم ان البروليتاريا متفسخة طبقيا وانه ينبغي لهذا السبب رفض مهام ديكتاتورية البروليتاريا. لقد زعقوا بهذا منذ عام ١٩١٧، ومن دواعي الدهشة انهم لم يتعبوا من ترديد ذلك حتى عام ١٩٢١. ولكن عندما نسمع هذه الحملات، لا نجيب بانه لا يوجد اي تفسخ طبقي، وانه لا توجد اي نواقص، ولكننا نقول ان ظروف الواقع الروسي والعالمي لعلى نحو بحيث ان البروليتاريا، حتى عندما تمر بمرحلة من التفسخ الطبقي وتعاني من هذه النواقص، تستطيع، رغم هذه النواقص، ان تحقق مهمتها في الظفر بالسلطة والاحتفاظ بها.

ان انكار ان ظروف تفسخ البروليتاريا الطبقي هي نقيصة، امر مضحك واخرق وباطل. فقبيل عام ١٩٢١ رأينا بعد انتهاء النضال ضد الاعداء الخارجيين ان الخطر الرئيسي، ان الشر الاكبر قد اصبحه كوننا لم نستطع ان نؤمن العمل الانتاجي بلا انقطاع في كبريات المؤسسات التي بقي عندنا منها عدد غير كبير. وهذا هو الامر الاساسي. وبدون قاعدة اقتصادية كهذه لا يمكن ان يكون للطبقة العاملة حكم سياسي راسخ. فلأجل تأمين بعث الصناعة الكبيرة بلا انقطاع، يجب تنظيم قضية الاغذية على نحو بحيث يتأمن احتياطي من ٤٠٠ مليون بود مثلا ويتوزع توزيعا

صحيحا. ولا مراء على الاطلاق في انه لم يكن في وسعنا جمع هذا الاحتياطي بواسطة المصادرة القديمة. وهذا ما بينه عاما ١٩٢٠ و١٩٢١. والآن نرى انه يمكن مع ذلك، بواسطة الضريبة العينية، اداء هذه المهمة التي تنطوي على مصاعب جسيمة. وبالاساليب القديمة لن نؤدي هذه المهمة، فيجب علينا ان نحضّر اساليب جديدة. ففي مستطاعنا ان نحل هذه المهمة بواسطة الضريبة العينية ومواقف صحيحة من الفلاح بوصفه منتجا صغيرا. ولقد اولينا حتى الآن قدرا غير قليل من الانتباه لاثبات ذلك نظريا.

ويخيل اليّ انه قد ثبت تماما نظريا، بالاستناد الى الصحافة الحزبية والى الاحاديث في الاجتماعات، ان في مستطاعنا ان نحل هذه المهمة، مع الاحتفاظ في يد البروليتاريا بالنقليات والمصانع الكبيرة والقاعدة الاقتصادية الى جانب السلطة السياسية. فينبغي لنا ان نمنح الفلاح، بوصفه منتجا صغيرا، مجالا كافيا. فبدون نهضة الاقتصاد الفلاحي، لن نتمكن من حل المشكلة الغذائية.

ضمن هذا النطاق ينبغي لنا ان نطرح مسألة تطوير الصناعة الصغيرة على اساس حرية التجارة، حرية التبادل. ان حرية التبادل هذه هي وسيلة تتيح انشاء علاقات بين الطبقة العاملة والفلاحين تكون ثابتة اقتصاديا. ولدينا الآن معطيات اوفر فاوفر دقة عن مقاييس الانتاج الزراعي. وفي مؤتمر الحزب جرى توزيع كراس عن منتوج الحبوب، وقد جرى آنذاك توزيعه بشكل «بروفه» على اعضاء المؤتمر. ومذ ذاك تجمعت هذه المادة وانتشرت. واعطي الكراس للطبع بشكله النهائي ولكنه لم يتم اصداره قبل انعقاد المجلس العام هذا، ولا استطيع الجواب عما اذا كانوا سيتمكنون من اصداره قبل ان ينفض المجلس العام.

ونحن نتخذ جميع التدابير لهذا الغرض، ولكنه يستحيل الوعد بانهم سيفلحون في اصداره.

هذا جزء غير كبير من الاعمال التي قمنا بها لكي نحدد باكثر ما يكون من الدقة حالة الانتاج الزراعي والموارد التي نملكها.

ومع ذلك يمكن القول انه توجد معطيات مفادها اننا نستطيع كليا ان نحل المهمة الاقتصادية، ولا سيما في هذا العام اذ ان دلائل الغلة ليست سيئة تماما كما كان يمكن توقعه في الربيع، وهذا ما يؤمن لنا امكانية جمع آحتياطي زراعي يتيح لنا ان نكرس انفسنا كليا لقضية بعث الصناعة الكبيرة وان ببطء ولكن بغير انقطاع.

ولحل مهمة جمع الاحتياطي الانتاجي ينبغي ايجاد اشكال للموقف من الفلاح، من المالك الصغير، وهنا لا يوجد اي شكل آخر غير الضريبة العينية، كما ان احدا لم يقترح شكلا آخر ولا يمكن لاحد ان يتصور شكلا آخر. ولكنه يجب حل هذه المهمة عمليا، وتنظيم جباية الضريبة العينية بصورة صحيحة، لا كما في السابق، عندما كانوا يأخذونها مرتين او ثلاث، تاركين الفلاح في ظروف اسوأ بكثير، بحيث أن الفلاح الاكثر اجتهادا كان يعاني اكثر من الجميع، وبحيث تبددت كل امكانية لقيام علاقات ثابتة اقتصاديا. اما الضريبة العينية التي هي التدبير نفسه للتحصيل من كل فلاح، فيجب تنظيم جبايتها على نحو آخر. فاستنادا الى المعطيات المجموعة والمنشورة سابقا، يمكن القول ان الضريبة العينية تحدث الآن في هذا المجال اكبر تغير حاسم؛ اما الى اي حد سيحالف التوفيق تنسيق كل شيء، فهذا ما لا يزال لغزا الى

حد معين. ولكنه لا ريب انه يجب علينا ان نحقق للفلاح تحسين وضعه على الفور.

ان المهمة تنتصب على النحو التالي امام المناضلين المحليين: من جهة، يجب جباية الضريبة العينية كليا، ومن جهة اخرى، يجب جبايتها في أقصر ما يمكن من الآجال. وان الصعوبة لتتعاظم لأن الغلة تأتي هذه السنة باكرا فوق العادة، وقد نتأخر اذا اخذنا استعداداتنا من وجهة نظر الآجال العادية. ولهذا كان انعقاد المجلس العام للحزب باكرا امرا هاما وفي حينه. يجب العمل بسرعة اكبر من ذي قبل على اعداد الجهاز كله من اجل جباية الضريبة العينية. وعلى سرعة جباية الضريبة العينية، يتوقف كذلك تأمين احتياطي الحد الادنى للدولة من ٢٤٠ مليون بود وتأمين وضع الفلاحين. وكل تأخر في جباية الضريبة يعني تقييد الفلاح بعض الشيء. ان جباية الضريبة لن تجري بكل طيبة خاطر، ولن نستغني عن الاكراه، وجباية الضريبة ستطرح جملة من القيود على الاقتصاد الفلاحي. واذا مددنا هذه العملية، عملية جباية الضريبة، اكثر مما ينبغي، فان الفلاح سيستاء وسيقول انه لا ينال حرية التصرف بالفوائض. ولكي تشبه الحرية في الواقع الحرية، يجب ان تجري جباية الضريبة بسرعة وان لا يبقى الجابي يرهق الفلاح زمنا طويلا باصراره، وهذا ما يمكن فعله بتخفيض المدة التي تمتد من الغلة حتى جباية الضريبة تماما.

هذه مهمة، والمهمة الاخرى هي ان نحقق الى اقصى حد حرية التبادل للفلاح ونهضة الصناعة الصغيرة على السواء لكي نعطي تلك الرأسمالية التي تنمو في تربة الملكية الصغيرة والتجارة الصغيرة، بعض الحرية، دون ان نخاف منها لان مثل هذه الرأسمالية ليست خطرة علينا اطلاقا.

وبحكم مجموع الظروف الاقتصادية والسياسية التي تكونت الآن، اذ تقبض البروليتاريا في يدها على جميع مصادر الصناعة الكبيرة، واذ لا يمكن الحديث عن اي نزع للتأميمات، ليس لنا ابدا ما نخشاه من تلك الرأسمالية. وعندما نعاني اشد ما نعاني من النقص التام الى الاغذية، من امتلاقنا التام، من المضحك ان نخاف من كون الرأسمالية القائمة على اسس الزراعة والصناعة الصغيرة تشكل خطرا. ان الخوف من هذا يعني عدم الأخذ اطلاقا بنسبة القوى في اقتصادنا، يعني عدم الفهم اطلاقا للامر التالي، وهو ان الاقتصاد الفلاحي، بوصفه اقتصادا فلاحيا صغيرا، لا يمكن ان يكون ثابتا باي قدر كان، دون حرية تبادل معينة ودون علاقات رأسمالية مرتبطة بهذه الحرية.

وهذا ما يجب عليكم، ايها الرفاق، ان تتذكروه بصورة راسخة، ومهمتنا الرئيسية ان نشجع في كل مكان في القاعدة، ان نمنح الحد الاقصى من المبادرة ونبدي الحد الاقصى من الاستقلال والحد الاقصى من الجرأة؛ فنحن يعيبنا حتى الآن في هذا الصدد كوننا قد خفنا من مقاييس واسعة الى حد ما. وليس لدينا اي تجربة عملية، مهيأة، مجموعة في القاعدة بصورة ملموسة الى هذا الحد او ذاك في مسألة سير الامور في القاعدة من حيث التبادل التجاري والتداول التجاري، في مسألة كيف امكن بعث الصناعة الصغيرة وتطويرها نوعا ما، وهي التي في مستطاعها ان تخفف وضع الفلاحين على الفور دون الاعمال الكبيرة التي تتطلبها الصناعة الكبيرة كنقل احتياطيات كبيرة من الاغذية والوقود الى المراكز الصناعية. وفي هذا المجال، لا تجرى في النقاط المحلية اعمال كافية من وجهة النظر الاقتصادية العامة. وليس لدينا هذه المعلومات من النقاط المحلية، ونحن لا نعرف كيف تسير الامور

في عموم الجمهورية، وليس لدينا امثلة عن اداء الاعمال اداء صحيحا فعلا، ويبقى في نفسي انطباع كهذا سواء أعن مؤتمر النقابات ام عن مؤتمر المجلس الاعلى للاقتصاد الوطني.

ان نقص هذين المؤتمرين الرئيسي يتلخص من جديد في كوننا نهتم اكثر ما نهتم باشياء هزيلة كالموضوعات، والبرامج والمحاكمات العامة، ولا نهتم بان يتشاطر الناس في المؤتمر فعلا التجربة المحلية، وبان يكون في وسعهم القول عندما يعودون الى مطارحهم: من الف مثال، وجدنا واحدا طيبا وسوف نسير عليه. والامثلة الطيبة ليس لدينا منها واحد في الالف بل اكثر بكثير. ولكننا نرى، اقل ما نرى، هذه الطريقة في اداء العمل.

لا اريد استباق الامور، ولكن بودي ان اقول مع ذلك كلمتين عن تأمين العمل الجماعي اي عن الانتقال من بطاقات الاعاشة الى تنظيم تؤمن بموجبه مؤسسة معينة كمية معينة من الاغذية لأنها تشتغل فعلا، ومتناسبة مع ما تنتجه. ان الفكرة رائعة، ولكنهم حولوها عندنا الى شيء ما نصف خيالي. وفي هذا الاتجاه، ليس لدينا عمل تحضيري فعلي. وليس لدينا بعد مثال على اننا في الناحية الفلانية، في المصنع الفلاني، وان كان عدد عماله غير كبير، قد طبقنا هذا الاجراء، وها هي ذي النتائج. هذا لا وجود له عندنا. وهذا هو النقص الاكبر في عملنا كله. يجب علينا ان نكرر بلا كلل انه ينبغي ان نهتم الآن، في عام ١٩٢١، بوضع المسألة عمليا، بدلا من طرح المسائل العامة التي كانت في حينها عام ١٩١٨ اي منذ وقت بعيد. ونحن اذ نتحدّث في المؤتمرات بالدرجة الاولى عن المكان الذي تتوافر لنا فيه نماذج عن حسن تدبير الامور، وعندنا من هذه النماذج ما يكفي، انما نلزم الآخرين بالارتفاع الى مستوى مثال خير

ما تم بلوغه عمليا في بعض الاماكن النادرة، الاستثنائية. وهذا اقوله بصدد عمل المؤتمر النقابي، ولكنه يصح كذلك بالنسبة لجميع الاعمال المتعلقة بالاغذية.

لاعداد جباية الضريبة العينية والتبادل التجاري، والخ.، تحققت تدابير لا بأس بها في بعض الاماكن. وهذا ما لم نستطع ان ندرسه؛ والآن تواجهنا مهمة كبرى قوامها جذب معظم المناطق الى الاقتداء بخير نموذج متوافر. والى هذا العمل، الى دراسة التجربة دراسة عملية، والى انهاض اقضيتنا ونواحينا المتاخرة والمتوسطة التي لا ريب انها تقف في مستوى لا يرضي اطلاقا، الى جانب العدد الزهيد فقط من الاقضية والنواحي التي ترضي جدا، — الى هذا العمل يجب ان ننتقل. ينبغي توجيه الحد الاقصى من الانتباه في المؤتمرات، لا الى دراسة الموضوعات العامة وبرامج الاجتماعات، بل الى دراسة التجارب العملية والامثلة المرضية والاكثر من مرضية، والى انهاض الاماكن المتأخرة والمتوسطة التي تهيمن الى مستوى هذا العدد النادر ولكنه الموجود فعلا.

هذه هي الملاحظات التي ينبغي لي ان اكتفي بها. **(تصفيق)**.

صدر في ٢٧ و٢٨ ايار (مايو) ١٩٢١ في «نشرة المجلس العام لعامة روسيا للحزب الشيوعي (البلشفي) الروسي»، العددان الاول والثاني

المجلد ٣٢، ص‌ص ٣٨٠–٣٩٤

حول التعاون

يخيل لي اننا لا نولي التعاون اهتماما كافيا. ومن المشكوك فيه ان الجميع يدركون ان التعاون يكتسب عندنا اهمية استثنائية تماما، وذلك منذ ثورة اكتوبر وبصورة مستقلة عن السياسة الاقتصادية الجديدة (بل بالعكس، ينبغي القول بهذا الصدد: بفضل السياسة الاقتصادية الجديدة على وجه الضبط). ان احلام التعاونيين القدماء تنطوي على كثير من الخيال. وهي سخيفة في كثير من الاحيان لأنها طوبوية. ولكن، ما هو وجه الطوبوية فيها؟ ذلك ان الناس لا يفهمون المغزى الاساسي، الجوهري، للنضال السياسي الذي تقوم به الطبقة العاملة من اجل دك سيطرة المستثمرين. وقد تحقق هذا الهدف في بلادنا اليوم، والعديد من الاشياء الخيالة، بل الرومانطيقية، بل المبتذلة، التي كانت تنطوي عليها احلام التعاونيين القدماء تغدو واقعا مجردا من كل تمويه وتزيين.

وبالفعل، لما كانت الطبقة العاملة تمارس سلطة الدولة في بلادنا، وكانت سلطة الدولة هذه تضع يدها على جميع وسائل الانتاج، فلا يبقى لنا عمليا سوى اشاعة التعاونيات بين السكان. وعندما ينضم الحد الاقصى من السكان الى التعاونيات، تتحقق من تلقاء نفسها تلك الاشتراكية التي كانت تثير فيما مضى السخريات المشروعة، والبسمات، وازدراء الناس المقتنعين على حق بضرورة النضال

الطبقي، بضرورة النضال في سبيل السلطة السياسية، الخ.. ولكن ليس جميع الرفاق يدركون الاهمية البالغة، التي لا حدّ لها، والتي تكتسبها اليوم بالنسبة لنا اشاعة التعاونيات في روسيا. فبواسطة السياسة الاقتصادية الجديدة، قمنا بتنازل للفلاح بوصفه تاجرا، ولمبدأ التجارة الخاصة؛ ومن هنا بالضبط (على عكس ما يعتقد بعضهم) اهمية التعاون الهائلة. وكل ما ينبغي لنا، من حيث جوهر الامر، في ظل سيادة السياسة الاقتصادية الجديدة، هو اشاعة التعاونيات بين السكان الروس بصورة واسعة وعميقة الى حدّ كاف؛ لأننا وجدنا اليوم الدرجة اللازمة لتنسيق المصلحة الخاصة، المصلحة التجارية الخاصة، مع قيام الدولة بالتثبّت من هذه المصلحة وبمراقبتها، لأننا وجدنا اليوم درجة اخضاع هذه المصلحة الخاصة للمصلحة العامة، الأمر الذي كان فيما مضى حجر عثرة امام الكثيرين والكثيرين من الاشتراكيين. وبالفعل، هناك سلطة الدولة على جميع وسائل الانتاج الكبيرة، وسلطة الدولة في ايدي البروليتاريا، وتحالف هذه البروليتاريا مع الملايين والملايين من صغار الفلاحين ومن الفلاحين الصغار جدا، وتأمين قيادة الفلاحين من قبل هذه البروليتاريا، الخ.. أليس ذلك كل ما ينبغي لكي نبني بواسطة التعاون، وبواسطة التعاون وحده، الذي كنا نقف منه سابقا موقفنا من شيء تجاري، والذي لا يزال يحق لنا، من بعض الوجوه، ان نقف منه الموقف نفسه كذلك اليوم ايضا، في عهد السياسة الاقتصادية الجديدة –، أليس ذلك كل ما هو ضروري لكي نبني المجتمع الاشتراكي الكامل؟ ان ذلك ليس بعد بناء المجتمع الاشتراكي، ولكنه كل ما هو ضروري وكاف لبنائه.

وهذا بالذات ما يستصغر من شأنه الكثيرون من مناضلينا العمليين. انهم ينظرون الى التعاون عندنا نظرة ازدراء، ولا يدركون الاهمية الاستثنائية التي يرتديها اولا من الناحية المبدئية (الدولة تملك وسائل الانتاج) وثانيا من ناحية الامكانيات التي يوفرها لنا لأجل الانتقال الى وضع جديد بالسبيل **الابسط، والاسهل، والاقرب الى متناول الفلاح.**

وذلك هو، مرة اخرى، الامر الجوهري. ان تتخيّل جميع انواع المشاريع لتأليف جمعيات عمالية بقصد بناء الاشتراكية، شيء؛ وان تتعلّم بناء هذه الاشتراكية عمليا، بصورة يتمكن معها **كل** فلاح صغير من الاشتراك في هذا العمل البنائي، شيء آخر. الى هذه المرحلة وصلنا اليوم. ومن المؤكد اننا نستغل الآن هذه المرحلة التي بلغناها، استغلالا غير كاف الى حدّ كبير.

حين انتقلنا الى السياسة الاقتصادية الجديدة، سلكنا طريق المبالغة، وليس ذلك بمعنى اننا افسحنا مجالا رحبا جدا امام مبدأ الصناعة الحرة، والتجارة الحرة، بل بمعنى اننا نسينا التعاون، واننا نستصغر من شأنه اليوم، واننا بدأنا ننسى اهمية التعاون الهائلة، من وجهتي النظر المشار اليهما آنفا.

والآن، اود ان اتحدث مع القارئ عما يمكن وعما يجب القيام به عمليا وفورا، استنادا الى هذا المبدأ «التعاوني». بأية وسائل يمكن ويجب، منذ الآن، تطوير هذا المبدأ «التعاوني»، بصورة يدرك معها كل امرئ بوضوح اهمية هذا المبدأ الاشتراكية؟

من الناحية السياسية، ينبغي العمل بصورة لا تفيد معها التعاونيات، بوجه عام وعلى الدوام، من بعض التسهيلات وحسب، بل تكون معها ايضا هذه التسهيلات مادية صرف (معدل الفائدة التي تتقاضاها المصارف، الخ.). ينبغي على الدولة ان تسلّف

التعاونيات مبالغ تتجاوز، بعض الشيء على الأقل، الاموال التي نسلفها للمشروعات الخاصة، حتى ولو كانت من مشروعات الصناعة الثقيلة، الخ..

لا يظهر اي نظام اجتماعي للوجود إلاّ بتأييد مالي من طبقة معينة. ولا حاجة الى التذكير بما كلفته ولادة الرأسمالية «الحرة» من مئات ومئات الملايين من الروبلات. فينبغي لنا اليوم ان نفهم وان نضع موضع التطبيق هذه الحقيقة وهي ان النظام الاجتماعي الذي يجب علينا ان ندعمه في الوقت الحاضر اكثر من المعتاد، هو النظام التعاوني. ولكن يجب ان ندعمه بمعنى الكلمة الحقيقي؛ وذلك يعني انه لا يكفي ان نفهم هذا التأييد كتأييد لكل نشاط تعاوني، بل يجب ان نفهم هذا التأييد على انه تأييد لنشاط تعاوني **تشترك فيه اشتراكا حقيقيا جماهير السكان الحقيقية**. ان منح مكافأة للفلاح الذي يشترك في النشاط التعاوني، انما هو شكل صحيح اطلاقا. ولكن ان نتثبت من هذا الاشتراك، ودرجة فائدته، ان نرى الى اي حد تم عن ادراك، فتلك عقدة المسألة. فعندما يصل تعاوني ما الى احدى القرى ليفتح فيها دكانة تعاونية صغيرة، فان السكان، اذا تكلمنا بدقة، لا يشتركون ابدا في تأسيس هذا المشروع. ولكنهم، بدافع مصلحتهم الخاصة، سيسعون الى الاشتراك فيه باسرع ما يمكن.

ولهذه المسألة وجه آخر ايضا. فمن وجهة نظر الاوروبي «المتمدن» (الذي يعرف على الاقل، مبادئ القراءة والكتابة)، يترتب علينا بذل القليل من الجهد لكي يشترك جميع السكان بلا استثناء في عمليات التعاونيات ولكي يكون هذا الاشتراك نشيطا لا خاملا. وبتعبير أوضح، يترتب علينا «**فقط**» ان نجعل السكان في بلادنا «متمدنين» الى حدّ ان يدركوا جميع المنافع التي

يوفرها تعميم الاشتراك في التعاونيات، وان ينظموا هذا الاشتراك على خير وجه. «**فقط**» هذا. هنا زبدة الحكمة. هذا كل ما يقتضى لنا من اجل الانتقال الى الاشتراكية. ولكن هذا ال«فقط» يتطلب ثورة بأكملها، ومرحلة كاملة من التطور الثقافي لدى جماهير السكان بكليتها. ولهذا ينبغي لنا ان نلجأ اقل ما يمكن الى الحذلقة والابهام. ومن هذه الناحية، تكون السياسة الاقتصادية الجديدة بمثابة خطوة الى امام بمعنى انها تتكيّف بالنسبة لمستوى الفلاح العادي تماما، ولا تطلب منه شيئا يفوق طاقته؛ ولكن، اذا اردنا، عن طريق السياسة الاقتصادية الجديدة، ان نتوصل الى جذب مجموع السكان الى الاشتراك في التعاونيات، فينبغي لهذا الغرض مرحلة تاريخية كاملة. واذا حالفنا التوفيق، فاننا نتمكن من اجتياز هذه المرحلة في مدى عشر سنوات أو عشرين سنة. ومع ذلك، ستكون هذه المرحلة مرحلة تاريخية خاصة، وبدون اجتياز هذه المرحلة التاريخية، دون تعميم التعليم، ودون بلوغ درجة كافية من الذكاء، دون تعويد السكان الى حدّ كاف على استخدام الكتب، دون أساس مادي لذلك، دون بعض الضمانات، مثلا، ضد رداءة الموسم، ضد المجاعة، الخ.، - بدون كل ذلك لن نبلغ هدفنا. وكل ما في الامر الآن هو ان نعرف كيف نؤالف هذا الاندفاع الثوري، هذه الحماسة الثورية التي سبق لنا ان ابديناها الى حدّ كاف والتي تكللت بالنجاح التام، - ان نعرف كيف نؤالف هذه الحماسة الثورية (وهنا اكاد اقول) مع حنكة تاجر ذكي ومتعلم، وذلك كاف تماما لتعاوني صالح. واني اعني بحنكة تاجر حنكة تاجر متمدن. هذا ما ينبغي ان يدركه جيدا الروس أو بالاحرى الفلاحون الذين يفكرون على النحو التالي: طالما انه يتاجر، فذلك يعني ان لديه حنكة تاجر. هذا تفكير

خاطئ اطلاقا. اجل انه يتاجر، ولكن ثمة بون شاسع بين هذه المتاجرة وبين حنكة تاجر متمدن. انه يتاجر الآن على الطريقة الآسيوية. بينما يقتضي على التاجر الحقيقي ان يتاجر على الطريقة الاوروبية. والحال ثمة مرحلة كاملة تفصله عن هذه الطريقة الاوروبية.

وانهي كلامي قائلا: ينبغي منح التعاون جملة من الامتيازات الاقتصادية والمالية والمصرفية؛ على هذا ينبغي ان يقوم التأييد الذي توليه دولتنا الاشتراكية الى المبدأ الجديد لتنظيم السكان. ولكن ذلك لا يشكل سوى الخطوط العامة من المهمة؛ اذ ما يزال يتعين علينا توضيح الناحية العملية من المهمة ووصفها بالتفصيل، اي انه ما يزال يتعين علينا ايجاد شكل «المكافآت» (وكذلك الشروط التي ستمنح بها) التي سنعطيها لقاء العمل في حقل التعاون، الشكل الذي يتيح لنا تقديم ما يكفي من المساعدة للتعاونيات واعداد تعاونيين متمدنين. والحال، ان نظام التعاونيين المتمدنين، عندما يملك المجتمع وسائل الانتاج وتكون البروليتاريا قد تغلبت على البرجوازية بوصفها طبقة، انما هو النظام الاشتراكي.

٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٣.

٢

كلما تحدثت عن السياسة الاقتصادية الجديدة، استشهدت بمقالي الذي كتبته عام ١٩١٨ عن رأسمالية الدولة. وقد اثار ذلك اكثر من مرة الشكوك عند بعض الرفاق الشبان. ولكن شكوكهم كانت تدور بوجه خاص حول مسائل سياسية مجرّدة.

كانوا يفكرون بأنه لا يجوز لنا ان نطلق اسم رأسمالية الدولة على نظام تكون فيه وسائل الانتاج ملكا للطبقة العاملة وتتسلم فيه هذه الطبقة العاملة زمام الحكم. ولكنهم لم يلاحظوا اني استعملت تعبير «رأسمالية الدولة»: **اولا** لأوضح الصلة التاريخية بين موقفنا الحالي وبين الموقف الذي وقفته في جدالي مع الذين يطلق عليهم اسم الشيوعيين اليساريين؛ ففي ذلك الحين، بيّنت ايضا ان رأسمالية الدولة تفوق النظام الاقتصادي القائم في بلادنا؛ وكان المهم بنظري ان ابسط الصلة المنطقية القائمة بين رأسمالية الدولة العادية ورأسمالية الدولة غير العادية، بل غير العادية اطلاقا، التي تحدثت عنها عندما عرضت للقارئ السياسة الاقتصادية الجديدة. **ثانيا**، ان ما شغل بالي على الدوام، انما هو الهدف العملي. والحال، كان الهدف العملي من سياستنا الاقتصادية الجديدة ان تكون في بلادنا امتيازات: وهذه الامتيازات كان من البديهي انها ستكون في ظروفنا شكلا صرفا من رأسمالية الدولة. هكذا فهمت الآراء بصدد رأسمالية الدولة.

بيد ان هناك مظهرا آخر للقضية قد نكون فيه بحاجة الى اللجوء الى رأسمالية الدولة، أو على الأقل، الى مقارنة مع رأسمالية الدولة. واقصد بذلك مسألة التعاون.

من المؤكد ان التعاونيات في ظروف دولة رأسمالية هي مؤسسات رأسمالية جماعية. ومن المؤكد كذلك اننا، اذ نجمع في واقعنا الاقتصادي الراهن، بين المشروعات الرأسمالية الخاصة (ولكن فقط على الارض التي تخص المجتمع، لا بشكل آخر، وفقط تحت رقابة سلطة الدولة التي تعود للطبقة العاملة، لا بشكل آخر) وبين المشروعات ذات الطراز الاشتراكي المنسجم (ان وسائل الانتاج تخص الدولة، وكذلك الارض التي تقوم عليها المشروعة والمشروعة بمجملها)، لا بد من ان توضع هنا مسألة طراز ثالث من مشروعات كانت، من حيث الاهمية المبدئية، لا تتمتع فيما مضى بالاستقلال وأعني بها المشروعات التعاونية. في ظل الرأسمالية الخاصة تتميز المشروعات التعاونية عن المشروعات الرأسمالية كما تتميز المشروعات الجماعية عن المشروعات الخاصة. وفي ظل رأسمالية الدولة، تتميز المشروعات التعاونية عن المشروعات الرأسمالية التابعة للدولة، اولا من حيث انها مشروعات خاصة، وثانيا من حيث انها مشروعات جماعية. وفي ظل نظامنا الحالي تتميز المشروعات التعاونية عن المشروعات الرأسمالية الخاصة، من حيث انها مشروعات جماعية، ولكنها لا تتميز عن المشروعات الاشتراكية اذا كانت وسائل الانتاج، والارض التي بنيت عليها هذه المشروعات، تخص الدولة، اي الطبقة العاملة.

تلك نقطة لا نحسب لهـا الحساب الكافي عندمـا نعالج امر التعاون. واننا ننسى ان التعاون يرتدي عندنا اهمية استثنائية جدا بفضل الطابع الخاص الذي يتصف به نظامنا السياسي. فاذا

طرحنا جانبا الامتيازات التي نقول عنها للمناسبة انها لم تبلغ حدا كبيرا من التطور في بلادنا، فان التعاون في اوضاعنا الراهنة، ينطبق في غالب الاحيان على الاشتراكية تمام الانطباق.

واني لأشرح ما قلت. اين وجه الخيال في برامج قدماء التعاونيين، ابتداء من روبرت اووين؟ ذلك ان هؤلاء القوم كانوا يحلمون بتحويل المجتمع المعاصر بصورة سلمية وبواسطة الاشتراكية، دون ان يحسبوا حسابا لهذه المسائل الاساسية التي هي النضال الطبقي، واستيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية، ودكّ سيطرة طبقة المستثمِرين. ولهذا نكون على حق حين نقول ان هذه الاشتراكية «التعاونية» لا تنطوي إلاّ على كل طوبوي رشيء رومانطيقي، بل مبتذل، اذ انها تحلم بتحويل الاعداء الطبقيين الى معاونين طبقيين، والنضال الطبقي الى سلام طبقي (الى ما يسمى سلام اهلي)، بمجرّد اشاعة التعاونيات بين السكان.

من المؤكد اننا على صواب من وجهة نظر المهمة الاساسية الموضوعة امام عصرنا، لأنه يستحيل تحقيق الاشتراكية دون نضال طبقي من اجل السلطة السياسية في الدولة.

ولكن انظروا كيف تغيّرت الاحوال الآن حين غدت سلطة الدولة بيد الطبقة العاملة، وحين تم اسقاط سلطة المستثمِرين السياسية، وحين اصبحت جميع وسائل الانتاج بيد الطبقة العاملة (باستثناء وسائل الانتاج التي تعطيها دولة العمال بملء رضاها الى المستثمِرين، وذلك عن طريق الامتيازات، ولفترة معينة من الزمن، وببعض الشروط).

فاليوم يحق لنا ان نقول ان مجرّد تطور التعاون يعني في نظرنا تطور الاشتراكية بالذات (مع أخذ الاستثناء «الصغير»

المشار اليه اعلاه بعين الاعتبار). ومع ذلك يترتب علينا ان نقرّ ان كل وجهة نظرنا حول الاشتراكية قد تغيرت تغيرا جذريا. اما قوام هذا التغير الجذري فهو التالي: فيما مضى كنا نوجّه وكان ينبغي علينا ان نوجه محور النشاط نحو النضال السياسي، والثورة، والاستيلاء على السلطة، الخ.. اما اليوم، فان محور النشاط ينتقل الى مكان آخر: الى العمل «الثقافي» التنظيمي السلمي. وقد أقول ان محور النشاط ينتقل بنظرنا نحو النشاط التثقيفي، لولا العلاقات الدولية، لولا الواجب الذي يقضي علينا بالنضال من اجل موقعنا على النطاق الدولي. ولكن اذا طرحنا جانبا الوضع الدولي واكتفينا بعلاقاتنا الاقتصادية الداخلية، فن محور عملنا ينحصر اليوم في النشاط التثقيفي.

ثمة مهمتان اساسيتان تقعان على عاتقنا وتشكلان مرحلة من المراحل. المهمة الاولى هي اعادة تنظيم جهازنا الاداري الذي لا يصلح لشيء والذي ورثناه بكليته عن العهد السابق؛ ففي مدى خمس سنوات من النضال، لم يتوافر لنا الوقت لاجراء اي تعديل جدّي في هذا الميدان ولم يكن بوسعنا القيام بذلك. اما المهمة الثانية، فهي القيام بعمل ثقافي بين جماهير الفلاحين. والحال، ان الهدف الاقتصادي من هذا العمل الثقافي بين الفلاحين، انما هو التعاون بالضبط. فاذا استطعنا تنظيم جميع السكان في التعاونيات، رسخت اقدامنا في الميدان الاشتراكي. ولكن هذا الشرط، ــ اي تنظيم جميع السكان في التعاونيات ــ يفترض درجة من الثقافة لدى الفلاحين (واقول الفلاحين، لأنهم يشكلون جمهورا غفيرا جدا) يستحيل معها تعميم هذا التنظيم في التعاونيات دون ثورة ثقافية كاملة.

لقد قال لنا اخصامنا مرارا عديدة اننا نقوم بعمل أخرق، لأننا نريد غرس الاشتراكية في بلد غير مثقف ثقافة كافية. ولكنهم كانوا على ضلال حين اتهمونا باننا لم نبدأ من حيث كان يقتضي البدء حسب النظرية (نظرية المتحذلقين من كل شاكلة وطراز) وبأن الانقلاب السياسي والاجتماعية في بلادنا قد سبق هذا الانقلاب الثقافي، هذه الثورة الثقافية التي نواجهها مع ذلك الآن.

يكفي لنا اليوم ان نقوم بهذه الثورة الثقافية لكي تغدو بلادنا بلادا اشتراكية تماما. ولكن هذه الثورة الثقافية تنطوي، بالنسبة لنا، على مصاعب لا تصدّق، مصاعب ثقافية صرف (فنحن اميون)، ومصاعب مادية ايضا (فلكي نصبح اناسا مثقفين، ينبغي ان تكون وسائل الانتاج المادية قد بلغت درجة معينة من التطور، ينبغي امتلاك قاعدة مادية معينة).

٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٣.

صدر لاول مرة في «البرافدا» في العددين ١١٥ و١١٦، بتاريخ ٢٦ و٢٧ مايو (ايار) ١٩٢٣ المجلد ٣٣، ص‌ص ٤٢٧-٤٣٥

ملاحظات

١ ـ **دوما الدولة** ـ مؤسسة تمثيلية نيابية في روسيا (١٩٠٦-١٩١٧) أسستها الحكومة القيصرية بغية صرف الشعب عن الثورة. كان الدوما من الناحية الشكلية هيئة تشريعية الا انها لم تتمتع باية قوة فعلية. لم تكن الانتخابات الى الدوما مباشرة ولا متساوية ولا عامة. كانت الحقوق الانتخابية للطبقات الكادحة وكذلك للقوميات غير الروسية القاطنة بروسيا جد محدودة ولم يتمتع قسم عظيم من العمال والفلاحين بحق الانتخاب اطلاقا. ـ ص ٣.

٢ ـ **حزب الكاديت** («الحزب الدستوري الديموقراطي») ـ الحزب الرئيسي للبرجوازية الملكية-الليبيرالية في روسيا. تاسس في تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٠٥. تحول فيما بعد الى حزب للبرجوازية الاستعمارية. ـ ص ٣.

٣ ـ **الترودوفيك** («كتلة العمل») ـ كتلة الديموقراطيين البرجوازيين الصغار في مجالس دوما الدولة. تأسست كتلة الترودوفيك في نيسان (ابريل) ١٩٠٦ من نواب الفلاحين في الدوما الاول. ـ ص ٣.

٤ ـ **المؤتمر الرابع (التوحيدي) لحزب العمال الاشتراكي-الديموقراطي الروسي** انعقد في ستوكهلم من ١٠ الى ٢٥ نيسان (ابريل) (٢٣ نيسان ـ ٨ ايار ـ مايو) ١٩٠٦. ـ ص ٣.

٥ ـ **«الاشتراكيون الثوريون»** ـ حزب برجوازيين صغار في روسيا. انبثق في اواخر سنة ١٩٠١ ـ بداية سنة ١٩٠٢ بنتيجة اتحاد مختلف جماعات

وحلقات الشعبيين. وكانت نظرات الاشتراكيين-الثوريين عبارة عن مزج اختياري بين افكار الشعبية والتحريفية.

الشعبية - ايديولوجية الديموقراطية الفلاحية البرجوازية الصغيرة في روسيا. تيار تتصف به البلدان التي تاخرت نسبياً في سلوك طريق الثورة البرجوازية الديموقراطية. اما السمات التي تتميز بها الشعبية فهي: السعي الى تبيان ان الاقتصاد الفلاحي الصغير مناقض للاقتصاد الرأسمالي؛ انكار تمايز الفلاحين الطبقي، من حيث الملكية؛ الترويج للاشتراكية الطوباوية المرتكزة على تحويل العلاقات الزراعية. - ص ٣.

٦ - حكام الصلح - وظيفة ادارية في مرحلة تطبيق «الاصلاح الفلاحي» عام ١٨٦١ الذي الغى حق القنانة في روسيا. كانت الحكومة القيصرية تعين حكام الصلح من عداد النبلاء المحليين لأجل حل النزاعات بين الاقطاعيين والفلاحين لدن تطبيق «مرسوم» الاصلاح. كانت مؤسسة حكام الصلح تتسم بطابع اقطاعي طبقي مزدوج وقد ساعدت القيصرية في تطبيق «الاصلاح الفلاحي» اللصوصي في صالح الاقطاعيين. - ص ٩.

٧ - **العمل الدوري**، شكل من اشكال تسديد الفلاحين لديونهم بالعمل ولاستئجارهم اراضي الملاكين العقاريين بشروط جائرة في روسيا ما بعد الاصلاح. في ظل هذا الشكل من العمل، كان الفلاحون يلتزمون، لقاء المال، او لقاء القرض الشتوي، او لقاء استئجار الارض، ان يشتغلوا للملاك العقاري بادواتهم واحصنتهم «دورة» اي ديسياتينا (قرابة ١,١ هكتار) مبذوراً بالحبوب في الربيع وديسياتينا مبذوراً بالحبوب في الخريف وان يحصدوا احياناً ديسياتينا من الهشيم. - ص ١٥.

٨ - **بوريشكيفيتش** (١٨٧٠-١٩٢٠) ملاك عقاري كبير، من انصار المَلَكية. كان من المبادرين الى انشاء جمعية المائة السود «اتحاد الشعب

الروسي»؛ وشكّل المنظمة الملَكية المعادية للثورة «جمعية ميخائيل رئيس الملائكة». نائب في دوما الدولة الثاني والثالث والرابع. اكتسب شهرة واسعة بخطاباته ضد السامية في الدوما. ــ ص ٣٠.

٩ ــ التعبير المذكور مأخوذ من رسالة كارل ماركس الى كوغلمان بتاريخ ١٢ نيسان (ابريل) ١٨٧١؛ وفي هذه الرسالة تقدير لكومونة باريس. ــ ص ٣٢.

١٠ ــ يستشهد لينين بمقدمة انجلس للطبعة الالمانية الاولى من كتاب كارل ماركس «بؤس الفلسفة». ــ ص ٣٣.

١١ ــ **اراضي العائلة القيصرية** ــ اراض مقطوعة مع الفلاحين العاملين فيها بموجب قرار من القيصر بافل الاول عام ١٧٩٧ من الاراضي الاميرية العامة ومحولة ملكاً لاعضاء البيت الحاكم. كانت الايرادات الناجمة عن استثمار الفلاحين المقتطعين تخصص لاعالة الآل الامبراطوري. وكانت هذه المبالغ لا تدخل في ميزانية الدولة ولا تخضع لرقابة الدولة. ــ ص ٣٧.

١٢ ــ **«ايزفيستيا (انباء) سوفييت نواب الفلاحين لعامة روسيا»**. صدرت هذه الجريدة في بتروغراد من ٩ (٢٢) ايار (مايو) حتى كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٧. اعربت عن نظرات الجناح اليميني من حزب الاشتراكيين-الثوريين. قابلت الجريدة ثورة اكتوبر الاشتراكية بالعداء. أُغلقت بسبب من اتجاهها المعادي للثورة. ــ ص ٤٠.

١٣ ــ **الستروفية** ــ تشويه برجوازي ليبيرالي للماركسية، أسمي باسم الممثل الرئيسي «للماركسية الشرعية» في روسيا ب. ب. ستروفه. انبثقت «الماركسية الشرعية» كتيار سياسي اجتماعي بين المثقفين البرجوازيين الليبيراليين في روسيا في سنوات العقد العاشر من القرن التاسع عشر. حاول «الماركسيون الشرعيون» برئاسة ستروفه ان يستغلوا الماركسية

في مصلحة البرجوازية. وقد اشار لينين الى ان الستروفية تأخذ من الماركسية كل ما هو مقبول للبرجوازية الليبيرالية وتنبذ روح الماركسية الحي اي ثوريتها ومذهب حتمية هلاك الرأسمالية، ومذهب الثورة البروليتارية وديكتاتورية البروليتاريا. أطرى ستروفه النظم الرأسمالية ودعا الى «الاقدام على التعلم من الرأسمالية». سلط لينين انتقاداً شديداً على «الماركسية الشرعية»، ووصفها بانها «انعكاس الماركسية في الادب البرجوازي»، وفضح «الماركسيين الشرعيين» بوصفهم مفكري البرجوازية الليبيرالية. ان نضال لينين ضد «الماركسية الشرعية» في روسيا كان في الوقت نفسه نضالاً ضد التحريفية العالمية. — ص ٤٥.

١٤ — **تسيريتيلي** (١٨٨٢—١٩٥٩) — واحد من زعماء المناشفة. بعد ثورة شباط (فبراير) البرجوازية الديموقراطية عام ١٩١٧، كان عضواً في اللجنة التنفيذية لسوفييت بتروغراد وعضواً في اللجنة التنفيذية المركزية لسوفييتات الدورة الاولى. في ايار (مايو) ١٩١٧، دخل الحكومة الموقتة البرجوازية.

سكوبيليف (١٨٨٥—١٩٣٩) كان حتى عام ١٩٢٢ منشفيا. وكان من ايار (مايو) حتى آب (اغسطس) سنة ١٩١٧ وزير العمل في الحكومة الموقتة البرجوازية.

تشيرنوف (١٨٧٦—١٩٥٢) — واحد من زعماء ونظريي حزب الاشتراكيين-الثوريين. في ايار — آب (مايو — اغسطس) ١٩١٧، وزير الزراعة في الحكومة الموقتة البرجوازية؛ طبق سياسة تدابير القمع الصارمة ضد الفلاحين الذين استولوا على اراضي الملاكين العقاريين. بعد ثورة اكتوبر، قام بنشاط معاد للسلطة السوفييتية. هاجر في عام ١٩٢٠.

افكسنتييف (١٨٧٨—١٩٤٣) — واحد من زعماء حزب الاشتراكيين-الثوريين، وزير الداخلية في حكومة كيرينسكي الائتلافية الثانية؛ فيما

بعد اصبح رئيس مجلس الجمهورية الموقت المعادي للثورة. بعد ثورة اكتوبر، واحد من منظمي الفتن المعادية للثورة؛ ثم هاجر. — ص ٤٥.

١٥ — يقصد لينين «الاصلاحات» الزراعية التي طبقتها الحكومة الانجليزية في ارلنده بقصد صرف الجماهير الشعبية الارلندية عن النضال الثوري. كان القانون الزراعي الصادر عام ١٨٨١ ينص على اشتراك السلطات القضائية في تحديد بدل ايجار «عادل». وكان من حق المستاجر ان يؤجر بدوره قطعة الارض التي استاجرها. كان القانون يراعي مصالح الاقطاعيين ويؤمّن لهم امكانية بيع الارض من الدولة بشروط رابحة. كان تطبيق بدل الايجار الثابت لمدة ١٥ سنة مفيداً لملاكي الاراضي في حال هبوط اسعار المنتوجات الزراعية. — ص ٥٨.

١٦ — **دان (غورفيتش)** (١٨٧١—١٩٤٧) واحد من زعماء المناشفة. بعد ثورة شباط (فبراير) البرجوازية الديموقراطية عام ١٩١٧، عضو اللجنة التنفيذية لسوفييت بتروغراد وهيئة رئاسة اللجنة التنفيذية المركزية للدورة الاولى وكان يؤيد الحكومة الموقتة البرجوازية. بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية، ناضل ضد السلطة السوفييتية. في عام ١٩٢٢، نفي الى الخارج بوصفه عدواً للدولة السوفييتية. — ص ٦٠.

١٧ — **اراضي العائلة القيصرية والتاج** — اراضٍ كانت تخص افراد العائلة القيصرية. **المخصصات** هي الاراضي التي كانت الدولة تخصصها لاصحاب المعامل والمصانع لكي يوزعوها على الفلاحين الذين يشتغلون في هذه المعامل والمصانع لقاء حصص الارض هذه فقط.

اوقاف النبلاء — املاك اقطاعية ضخمة موقوفة تنتقل دون قسمة من جيل الى جيل بالوراثة الى الابن الاكبر او الى الاكبر سناً في العائلة. — ص ٦٢.

١٨ — **«الجواب عن اسئلة الفلاحين»** كتبه لينين لمناسبة كثرة عرائض مندوبي الفلاحين الى مجلس مفوضي الشعب. اعيد طبع «الجواب» على

الآلة الكاتبة، وعين بالضبط عنوان المحافظة التي جاء منها الفلاحون، وسلّم يداً بيد للمندوبين بتوقيع لينين شخصياً. نشر «الجواب» بعنوان «تعليمات الى الفلاحين» بشكل نشرة منفردة. وكان وثيقة هامة تضبط القضاء بالسبيل الثوري على ملكية الملاكين العقاريين للارض. – ص ٦٧.

١٩ – اسست لجان الفلاحين الفقراء بمرسوم اصدرته اللجنة التنفيذية المركزية لعامة روسيا في ١١ حزيران (يونيو) عام ١٩١٨. وانيط بلجان الفلاحين الفقراء حسابَ احتياطات المؤن في الاستثمارات الفلاحية وتبيان فوائض المؤن عند الكولاك ومساعدة هيئات التموين السوفييتية على انتزاع هذه الفوائض. وانيط بهذه اللجان كذلك تموين الفلاحين الفقراء على حساب ما يؤخذ من الاستثمارات الكولاكية وتوزيع العتاد الزراعي والبضائع الصناعية وما الى ذلك.

وقبيل خريف ١٩١٨ تم تحت قيادة الحزب الشيوعي تاسيس اكثر من ٨٠ الفاً من لجان الفلاحين الفقراء كانت تعمل في الارياف. وغدت هذه اللجان نقاط ارتكاز لديكتاتورية البروليتاريا واجهزتها في الريف ولعبت دوراً بارزاً في قمع الثورة الكولاكية المعادية وفي تقويض قوة الكولاك الاقتصادية، وكذلك في انجاز تصفية الملكية الاقطاعية للارض وفي تموين الجيش الاحمر والمراكز الصناعية التي شملها الجوع.

وفي نهاية عام ١٩١٨ نفذت لجان الفلاحين الفقراء المهام الملقاة على عاتقها. وفي هذا الوقت نفسه تعززت السوفييتات الريفية بصورة ملحوظة بمساعدة لجان الفلاحين الفقراء وشبكة الخلايا الحزبية الريفية التي ازدادت اتساعاً. ونظراً لذلك ولضرورة «انجاز البناء السوفييتي بانشاء تنظيم للسوفييتات موحد الطراز في جميع اراضي الجمهورية السوفييتية»، اتخذ مؤتمر السوفييتات السادس الاستثنائي في عامة روسيا المنعقد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ قراراً بدمج لجان الفلاحين الفقراء مع سوفييتات الارياف والنواحي. – ص ٦٩.

٢٠ ـ المقصود هنا الفتنة المسلحة المعادية للثورة، التي قام بها الفيلق العسكري التشيكوسلوفاكي، بتنظيم من «الائتلاف» الاستعماري وبمساهمة نشيطة من المناشفة والاشتراكيين-الثوريين. شكل الفيلق التشيكوسلوفاكي في روسيا قبل ثورة اكتوبر الاشتراكية الكبرى من اسرى الحرب التشيكيين والسلوفاكيين. في صيف ١٩١٨، كان يعد اكثر من ٦٠ الف رجل (كان في روسيا نحو ٢٠٠ الف اسير تشيكي وسلوفاكي). بعد اقامة السلطة السوفييتية، اخذت دول «الائتلاف» على عاتقها امر تمويل الفيلق اذ قررت استغلاله للنضال ضد الجمهورية السوفييتية.

بدأت الفتنة في اواخر ايام (مايو) ١٩١٨. بالاتصال الوثيق مع الحرس الابيض ومع الكولاك، احتل التشيكوسلوفاكيون البيض قسماً كبيراً من الاورال ومنطقة الفولغا وسيبيريا، وبعثوا في كل مكان سلطة البرجوازية. الا ان اغلبية اسرى الحرب التشيكيين والسلوفاكيين وقفوا من السلطة السوفييتية موقف عطف ولم يؤخذوا بالدعاية الرجعية ضد السلطة السوفييتية من جانب قيادة الفيلق. وغادر كثيرون من الجنود الفيلق لاقتناعهم بانهم قد خُدِعوا، ورفضوا محاربة السلطة السوفييتية. حارب زهاء ١٢ الف تشيكي وسلوفاكي في صفوف الجيش الاحمر. وقد صفيت فتنة الفيلق التشيكوسلوفاكي نهائياً في اواخر عام ١٩١٩ مع تحطيم جيش الحرس الابيض الذي كان تحت قيادة كولتشاك. ـ ص ٧٢.

٢١ ـ **نقود كيرينسكي** ـ نقود ورقية اصدرتها عام ١٩١٧ الحكومة الموقتة البرجوازية برئاسة كيرينسكي. ـ ص ٧٣.

٢٢ ـ **قسم مسألة النشاط في الريف**، تأسس في الجلسة الاولى للمؤتمر الثامن للحزب الشيوعي (البلشفي) الروسي في ١٨ آذار (مارس) ١٩١٩. عقد الفرع الزراعي ثلاث جلسات (٢٠ و ٢١ و ٢٢ آذار)، تليت فيها تقارير عن السياسة الزراعية والعمل في الريف، وانتخبت فيها لجنة

لبحث الموضوعات. صادق المؤتمر على مشروع القرار الذي كتبه لينين بشان الفلاح المتوسط وعلى الموضوعات «بصدد الدعاية السياسية والعمل التشقيفي التنويري في الريف» التي كتبها لوناتشارسكي وحررها لينين. — ص ٩٤.

٢٣ — **الثورة المجرية** — في ٢١ آذار (مارس) ١٩١٩، أُعلنت المجر جمهورية سوفييتية. وكانت ترأسها حكومة من ممثلي الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي-الديموقراطي اللذين اتحدا في حزب واحد هو الحزب الاشتراكي المجري. فرض استعماريو «الائتلاف» على الجمهورية السوفييتية المجرية الحصار الاقتصادي والتدخل الحربي. ونشّط هجوم القوات المتدخلة القوى المعادية للثورة في المجر. وفي اضعاف الجمهورية، اسهمت خيانة الاشتراكيين-الديموقراطيين اليمينيين كما اسهم واقع ان روسيا السوفييتية، التي كانت نفسها محاصرة من الاعداء من جميع الجهات، لم تستطع ان تقدم لها المساعدة. في اول آب (اغسطس) ١٩١٩، اطيح بالسلطة السوفييتية في المجر. — ص ٩٨.

٢٤ — **كولتشاك** (١٨٧٣ — ١٩٢٠) اميرال في الاسطول القيصري، ومن انصار المَلَكية. وهو احد القادة الرئيسيين للثورة المعادية في روسيا في عامي ١٩١٨—١٩١٩، وصنيعة «الائتلاف» (الآنتانت). بعد ثورة اكتوبر، اعلن نفسه حاكماً اعلى لروسيا وذلك بتأييد من استعماريي الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا، وترأس ديكتاتورية البرجوازيين والملاكين العقاريين العسكريـة في الاورال وسيبيريـا والشرق الاقصى. ادت ضربات الجيش الاحمر واتساع حركة الانصار الثورية الى القضاء على حكم كولتشاك. وقد جرى اسر كولتشاك وتم اعدامه بناء على قرار من اللجنة الثورية بمدينة ايركوتسلك. — ص ٩٩.

٢٥ ـ يقصد لينين مقال مارخليفسكي «المسألة الزراعية والثورة العالميـة» الذي صدر في مجلـة «كومونيستيتشسكي انترناسيونـال» («الاممية الشيوعية») العدد ١٢، تاريخ ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٢٠. اطلع لينين على مقال مارخليفسكي حتى قبل صدور هذا العدد من المجلة. ـ ص ١٣٨.

محتويات

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب، وشكل عرضه، وطباعته، واعربتم لها عن رغباتكم.

العنوان : زوبوفسكي بولفار، ٢١.

موسكو ـ الاتحاد السوفييتي

В. И. ЛЕНИН

ВОПРОС О ЗЕМЛЕ
И БОРЬБА ЗА СВОБОДУ

На арабском языке

